الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم مالية

بعنوان:

العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك

إعداد الطالبة: منـاد خديجة

إشراف الدكتور: بـــن سعيـــد محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. صـــــالح إليـــاس	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	**رئيسا**
د. بـــن سعيـــد محمد	أستـــاذ محاضر – أ -	جامعة سيدي بلعباس	**مشرفا**
د. مختـــــاري فيصل	أستـــاذ محاضر – أ -	جـــــامعة معسكـــر	**عضوا**
د. لعـــــوج زواوي	أستـــاذ محاضر – أ -	جامعة سيدي بلعباس	**عضوا**
د. عثمـــــان بوزيان	أستـــاذ محاضر – أ -	جـــــامعة سعيـــدة	**عضوا**
د. سماحـــــي أحمد	أستـــاذ محاضر – أ -	جـــــامعة تلمســـان	**عضوا**

السنة الجامعية 2015-2016

قوله تعالى:

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

(سورة البقرة: الآية 32)

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا طيبا والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله و على اله و صحبه و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .بتوفيق من الله عز وجل وتيسيره تصل هذه الرسالة إلى نهايتها، و لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بجزيل الشكر و التقدير و العرفان و الامتنان إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

وأخص بالشكر الأستاذ المشرف على هذا العمل، الدكتور بن سعيد محمد، مدينة له بالفضل على تكرمه بالإشراف على هذه الرسالة وللعون الكبير الذي قدمه و المساعدة التي قدمها فكانت لملاحظاته القيمة و توجيهاته السديدة أعظم الأثر في إعدادها بشكلها و إبرازها بالمستوى المطلوب.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عبء قراءة ومناقشة هذا العمل، كل باسمه، الأستاذ الدكتور صالح إلياس، الدكتور لعوج زواوي، الدكتور عثمان بوزيان، والدكتور مختاري فيصل، والدكتور سماحي أحمد.

كذلك كل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل الذين حكموا الاستبيان الخاص بهذه الدراسة، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور علي مقابلة، والدكتور زياد زريقات، لما قدموه لي من نصح وإرشاد وإثراء للمعلومات في موضوع الدراسة.

كما احمل الشكر والعرفان إلى كل من مدني بالعلم، والمعرفة وأسدى لي النصح و التوجيه في مشواري الدراسي من قريب أو بعيد، و ختاما اسأل الله سبحانه و تعالى أن ينفع و يبارك فيها و الله ولي التوفيق.

إهداء

أهدي هذه الرسالة إلى:

.....أسرتي

قائمة المحتويات

المحتوى	
الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	ب
الإهداء	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ن
قائمة الملاحق	س
الباب الاول : الجانب النظري	
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة	
1. مقدمة	18
2.مشكلة الدراسة	21
3.أهداف الدراسة	22
4.أهمية الدراسة	23
5. هيكل الدراسة	24
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الاول **الائتمان المصرفي : مفهومه و مخاطره**	
1 . مقدمة	26
2 .الائتمان المصرفي	26
1.2 أهمية الائتمان المصرفي	27
2.2 معايير منح الائتمان المصرفي	29

3. التحليل الائتماني	32
1.3 تعريف عملية التحليل الائتماني	33
2.3 العناصر الأساسية للتحليل الائتماني	33
4 مخاطر الائتمان المصرفي	34
1.4 مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي	35
2.4 أنواع المخاطر الائتمانية	35
3.4 تسيير المخاطر الائتمانية	40
المبحث الثاني **الديون المتعثرة: المفهوم، الأسباب، الآثار، العلاج**	
1.مقدمة	43
2. نظرة حول الديون المتعثرة	43
1.2 ماهية التعثر	44
2.2 مفهوم التعثر ماليا	44
3. 2 مفهوم التعثر اقتصاديا	44
4. 2 تعريف الديون المتعثرة	44
3. أسباب تعثر الديون	45
4. مراحل تعثر الديون المصرفية	47
5. مؤشرات التعرف على الديون المتعثرة	49
6. الآثار السلبية للديون المتعثرة	52
1.6 الآثار الاقتصادية للديون المتعثرة على الجهاز المصرفي	53
2.6 آثار على الاقتصاد القومي	53
3.6 الآثار المالية للتعثر	54
7. التدابير العلاجية و الوقائية في أزمة الديون المتعثرة	54
1.7 أدوات و أساليب علاج التعثر المالي على مستوى البنك و المشروع	55

2.7 أدوات و أساليب علاج التعثر المالي على مستوى الدولة	60
المبحث الثالث **واقع الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي الجزائري والأردني**	
1.مقدمة	61
2. الجهاز المصرفي الجزائري	62
1.2 تطور الجهاز المصرفي الجزائري	63
2.2 هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	67
3.2 تطور الموجودات	71
4.2 تطور الودائع	72
5.2 تطور القروض	75
3. الجهاز المصرفي الأردني	78
1.3 تطور الجهاز المصرفي الأردني	78
2.3 هيكل الجهاز المصرفي الأردني	80
3.3تطور الموجودات	82
4.3 تطور الودائع	84
3.3 تطور القروض	86
4.3 نسبة القروض المتعثرة	88
المبحث الرابع **النظام المصرفي الجزائري والأردني في ظل اتفاقيات بازل**	
1. مقدمة	89
2. لجنة بازل و اتفاقياتها	90
1.2 اتفاقية بازل I	91

2.2 التعديلات التي أدخلت على بازل I	95
3.2 اتفاقية بازل II	98
4.2 مقررات لجنة بازل IIIو أهم انعكاساتها على النظام المصرفي	101
1.4.2 الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل III	101
2.4.2 محاور اتفاقية بازل III	108
3.4.2 مراحل التحول الجديد (مراحل تنفيذ مقررات بازل III)	110
4.4.2 تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي	112
3. النظام المصرفي الجزائري في ظل اتفاقيات بازل	115
4. النظام المصرفي الأردني في ظل اتفاقيات بازل	117
الفصل الثالث: الدراسات السابقة والفرضيات	
1. مقدمة	119
2. الدراسات العربية	119
3. الدراسات الأجنبية	133
4. ما تتميز به الدراسة عن الدراسات السابقة	136
5. فرضيات الدراسة	137
الباب الثاني : الجانب التطبيقي	
الفصل الرابع: منهجية الدراسة	
1. مقدمة	140
2. أساليب جمع المعلومات.	140
3. تصميم أداة الدراسة.	141

4. متغيرات الدراسة	142
5. اجراءات توزيع الاستبانة.	143
6. مجتمع وعينة الدراسة.	144
7. صدق الاستبانة	145
8. ثبات الاستبانة	145
9. الأساليب الاحصائية المستعملة في عملية التحليل	147
الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
1. مقدمة	149
2. اختبار فرضيات الدراسة.	150
1.2 اختبار الفرضية الأولى.	150
2.2 اختبار الفرضية الثانية.	156
3.2 اختبار الفرضية الثالثة.	162
4.2 اختبار الفرضية الرابعة.	167
5.2 اختبار الفرضية الخامسة.	171
6.2 اختبار الفرضية السادسة.	175
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
1. مقدمة	179
2. نتائج الدراسة	179
3.التوصيات	182
قائمة المراجع	
1. المراجع العربية	184
2. المراجع الأجنبية	191
الملاحق	194

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (II-1)	تواريخ اعتماد البنوك الجزائرية العمومية	68
الجدول رقم (II-2)	إجمالي موجودات المصارف العاملة في الجزائر (2004- 2011)	71
الجدول رقم (II-3)	إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في الجزائر (2004- 2011)	73
الجدول رقم (II-4)	إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العاملة في الجزائر (2004-2014)	76
الجدول رقم (II-5)	عدد المصارف الأردنية و الأجنبية العاملة في الأردن (2000- 2014)	81
الجدول رقم (II-6)	إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأردن (2000-2015)	83
الجدول رقم (II-7)	إجمالي ودائع المصارف العاملة في الأردن (2000-2015)	85
الجدول رقم (II-8)	إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العاملة في الأردن (2000-2014)	87

الجدول رقم (II-9)	نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة (%)	88
الجدول رقم (II-10)	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل	94
الجدول رقم (II-11)	أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية	95
الجدول رقم (II-12)	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III	104
الجدول رقم (II-13)	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3	111
الجدول رقم (IV-1)	إجراءات توزيع الاستبانة **(الاردن)**	143
الجدول رقم (IV-2)	إجراءات توزيع الاستبانة(الجزائر)	144
الجدول رقم (IV-3)	معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للأبعاد و للأداة ككل.	146
الجدول رقم (V-1)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الأردن	150
الجدول رقم (V-2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية مقارنة بالمعيار (3) في الأردن	152
الجدول رقم (V-3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الجزائر	153
الجدول رقم (V-4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية مقارنة بالمعيار (3) في الجزائر	155

الجدول رقم (V-5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الأردن	156
الجدول رقم (V-6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين مقارنة بالمعيار (3) في الأردن	158
الجدول رقم (V-7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الجزائر	159
الجدول رقم (V-8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين مقارنة بالمعيار (3) في الجزائر	161
الجدول رقم (V-9)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الأردن	162
الجدول رقم(V-10)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية مقارنة بالمعيار (3) في الأردن	163
الجدول رقم(V-11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الجزائر	164
الجدول رقم(V-12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية مقارنة بالمعيار (3) في الجزائر	165

الجدول رقم(V-13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الأردن	167
الجدول رقم(V-14)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي مقارنة بالمعيار (3) في الأردن	168
الجدول رقم(V-15)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الجزائر	169
الجدول رقم(V-16)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي مقارنة بالمعيار (3) في الجزائر	170
الجدول رقم(V-17)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الأردن	171
الجدول رقم(V-18)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية مقارنة بالمعيار (3) في الأردن	172
الجدول رقم(V-19)	الجدول8.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الجزائر	173

الجدول رقم(V-20)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية مقارنة بالمعيار (3) في الجزائر	174
الجدول رقم(V-21)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية ككل مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الأردن و الجزائر	175
الجدول رقم(V-22)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و اختبار "ت " للعوامل ككل مقارنة بالمعيار (3) في الأردن و الجزائر	177

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (.II 1)	معايير منح القرض	30
الشكل رقم (II-2)	الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض	66
الشكل رقم (II-3)	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	70
الشكل رقم (II-4)	**تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الجزائر (2004- 2011)**	72
الشكل رقم (II- 5)	**تطور إجمالي الودائع في المصارف العاملة في الجزائر (2004- 2011)**	74
الشكل رقم (II-6)	تطور قروض المصارف العاملة في الجزائر (2004-2014)	77
الشكل رقم (II- 7)	مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني (نهاية عام 2009)	79
الشكل رقم (II- 8)	تطور إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأردن (2000-2015)	84
الشكل رقم (II- 9)	تطور إجمالي ودائع المصارف العاملة في الأردن (2000- 2015)	86
الشكل رقم (II- 10)	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III	106
الشكل رقم (II- 11)	أهم التعديلات التي أدخلت على مقررات لجنة بازل 2.	108
الشكل رقم (II- 12)	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3	111

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
ملحق رقم (1)	البنوك التجارية الممثلة لعينة الدراسة	194
ملحق رقم (2)	استبانة الدراسة	196
ملحق رقم (3)	قائمة محكمي استبانة الدراسة	201

الباب الاول:

الجانب النظري

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1 . مقدمة.

2 . مشكلة الدراسة.

3. أهداف الدراسة.

4 . أهمية الدراسة

5 .هيكل الدراسة

1. مقدمة:

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في الحياة الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء و يتأتى هذا الدور من عمليات خلق النقود التي تقوم بها البنوك من خلال ما تمنحه من تسهيلات ائتمانية التي تساهم في تحريك الطلب في الاقتصاد الوطني و الذي يؤدي بدوره الى زيادة مستويات الانتاج و الطلب على الأيدي العاملة، و مع التحول لمعظم اقتصاديات دول العالم التي صاحبت العولمة و الانفتاح الاقتصادي، تعاظم دور المصارف في الاقتصاد الوطني لانخفاض مستوى التدخل الحكومي.

و يتعاظم هذا الدور في الدول النامية لغياب أسواق رأس المال المتطورة التي تشكل رديفا للقطاع المصرفي الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد بشكل كبير على البنوك لتوفير النقد اللازم للفرص الاستثمارية المتاحة ، إلا أن التغيرات الاقتصادية و تزامنها مع الأزمة المالية العالمية وأثرها الواضح على معظم دول العالم بينت مدى هشاشة النظام المالي العالمي و ما أحدثته من انعكاسات سلبية على أداء القطاع المصرفي في دول العالم، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بقواعد العمل المصرفي و بشكل يساهم في زيادة حد الأمان بما يضمن سلامة المعاملات المصرفية. فالجهاز المصرفي له روابطه الوثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي والخدمات المتنوعة التي يقدمها تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية وتشهد السنوات الأخيرة كثيرا من التطورات والتغيرات الحاسمة في مجال العمل المصرفي كاستخدام أساليب و تقنيات تكنولوجية حديثة و التوجه نحو تحرير تجارة الخدمات المالية.

إن الظروف الاقتصادية قد تدفع بالكثير من الدول إلى استخدام السياسات الاقتصادية كالسياسة النقدية مثلا لتحفيز الاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو اقتصادي تساهم

في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية كالفقر والبطالة، و ذلك من خلال عمليات خلق النقود بالتأثير على حجم التسهيلات الائتمانية.

و هو ما قد يؤدي إلى تعاظم أهمية الوظيفة الائتمانية للمصرف و التي هي مجموعة من القواعد والأساليب التي من خلالها يمارس المصرف وظيفة منح القروض ، فالمركز المالي لأيّ مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان, حيث أن العائد من النشاط الائتماني يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت و تنوعت مصادر الايراد الاخرى اضف الى ذلك ان الايرادات و الضمان و الثقة من أهم العوامل التي تؤثر بمستوى العرض لرؤوس الأموال التي يحتاجها المصرف لتمويل العمليات الانتاجية ، فالودائع هي المصدر الرئيسي لأموال المصارف .

وقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني عالميا منذ بداية السبعينات و هي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب أحدهما مصرف "فرانكلين الوطني "في الولايات المتحدة الأمريكية ,أما المصرف الاخر فهو مصرف "هاسيت" في ألمانيا الغربية [1]

لقد أصبح موضوع التحليل الائتماني من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي و للعاملين فيه بشكل عام وذلك باعتباره أداة هامة في اتخاد القرارات الائتمانية المناسبة التي تؤدي إلى تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف ، حيث أن العملية الائتمانية في المصارف تمر بالعديد من المراحل الرئيسية المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي والمتمثلة في الموافقة على منح التسهيلات الائتمانية ويكون القرار الائتماني بالموافقة على

[1] أنجرو، ايمان، 2007، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا). رسالة ماجستير. جامعة تشرين، سوريا ، ص 9

المنح أو عدم الموافقة مبنيًا على كفاءة وقدرة البنك على التقييم ودراسة الطلب بعناية كاملة لأن التسهيلات الائتمانية تتضمن درجة عالية من المخاطر وتزداد تلك المخاطر كلما ازداد نشاط البنك أو اندفاع المصرف في التوسع في عملية الاقراض وبشكل غير مدروس بهدف زيادة حصته في السوق وتحقيق المزيد من الارباح دون الاخذ بعين الاعتبار المخاطر المتوقعة التي قد تنشأ نتيجة عدم قيام البنك بالدراسة الدقيقة لوضع المقترض والتأكد من قدرته على سداد الدين وفوائده من عوائد النشاط وتجاهل نتائج التحليل المالي للعميل والتي قد تظهر مؤشرات غير ايجابية لعملية التمويل هذا من جانب أما الجانب الآخر الهام الذي يجب الاشارة اليه أن المخاطر الطبيعية التي قد تظهر او تنشأ بعد اتمام الدراسات الكاملة ومنح الائتمان نتيجة عوامل السوق أو سوء الإدارة للمقترض او قصور المتابعة للائتمان بحيث يجد البنك نفسه والعميل أمام أمر واقع والتي بدأ معها مرحلة نشوء الديون المتعثرة ، فلا يستطيع حتى المصرف الناجح تفادي نشوء الديون المتعثرة أو خسائر القروض (الديون المعدومة) ولكن تكون بنسب متفاوتة بين بنك وأخر وتتفاوت تبعا لكفاءة وقدرة كل بنك على المعالجة المبكرة لها [1]، فقد حظيت مشكلة هذه الديون المتعثرة باهتمام واسع من قبل الباحثين والمختصين والمسؤولين في القطاع المصرفي، ويعود اتساع هذه الظاهرة في الجهاز المصرفي إلى جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتحكم في السوق المالي والنقدي ، وإلى بعض الأسباب الخاصة بالجهة المقرضة والجهة المقترضة و إلى النظام المالي الحاضر. فارتفاع الديون المتعثرة دليل على انخفاض كفاءة الإدارة ، و قد تؤدي إلى زيادة خسائر المصرف وأحيانا إلى إفلاسه لذلك كثيرا مًا تقع المصارف ضحية أخطائها ، فهناك تجاهل للمعايير والأسس الفنية والأعراف المصرفية المستقرة التي يجب أن تتحكم في منح الائتمان المصرفي ، وهذا يؤدي إلى إنتاج ائتمان مصرفي غير جيد يتحول بمرور الوقت إلى دين

[1] عبد الناصر، نعمان، 2010، مداخلة حول الديون المتعثرة، جمعية البنوك اليمنية، ص 2

متعثر ، ويتجلى هذا القصور من جهة في عدم دراسة القوائم المالية المقدمة من عملاء المصرف وتحليلها بشكل كافٍ بسبب عدم توافر الخبرة العلمية والعملية لدى متخذي قرار منح الائتمان المصرفي، ومن جهة أخرى في غياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله بعد منحه القرض عبر متابعة التقارير المالية الدورية والتقارير الخاصة . وغالبًا يعتمد المصرف عند منح الائتمان المصرفي، على الضمانات المقدمة من العملاء بشكل أساسي لاتخاذ قرار المنح، وهذا يؤدي إلى تقليل دور المصرف في تنشيط عجلة الاقتصاد من جهة وتوظيف الأموال من جهة أخرى، مما يبعد المصرف عن أداء دوره الاقتصادي والاجتماعي المطلوب.[1]

2. **مشكلة الدراسة:**

تكمن مشكلة البحث في أن التحليل الائتماني في الدول العربية لا يحظى بالاهتمام الكافي حتى الآن، حيث إن الإجراءات والدراسات التي تجريها المصارف المحلية والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية، ولابد من التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة والعوامل المؤثرة عليها وتقديم بعض المقترحات التي تسهم قدر الإمكان في تطوير عمليات الإقراض المصرفي بناءً على أسس سليمة وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة. وقد تزايدت الحاجة الى التحليل الائتماني في الوقت الحالي، نظرا للتداعيات التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية وافلاس العديد من المصارف العالمية خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية القطاع المصرفي في توفير التمويل اللازم لكافة نشاطات الاقتصاد الوطني في ظل غياب سوق متطور للأسهم والسندات.

[1] عبد الناصر، نعمان، مرجع سابق ، ص 3

من هذا المنطلق سنحاول الاجابة على التساؤل الاتي:

- ✓ **ما هي العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية؟**

وتأتي الأسئلة الفرعية:

- هل الديون المتعثرة في المصارف ناتجة عن العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية؟
- هل الديون المتعثرة في المصارف هي نتيجة تصرفات وسلوك العملاء؟
- هل الديون المتعثرة في المصارف ناتجة عن العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية؟
- هل الديون المتعثرة في المصارف ناتجة عن سياسة البنك المركزي؟
- هل الديون المتعثرة في المصارف ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية؟
- هل العوامل هذه ككل تؤثر في تعثر التسهيلات الائتمانية؟

3. أهداف الدراسة:

1. تهدف الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني.
2. التعرف على ظاهرة من أخطر الظواهر المصرفية التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي، ألا وهي ظاهرة الديون المتعثرة واستكشاف أسباب حدوثها.

3. التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية.
4. تقديم توصيات من شأنها زيادة كفاءة عمل المصارف التجارية في الجزائر وتجنب التعرض للديون المتعثرة.

4.أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوع ذا أهمية للبنوك ، فخدمة التسهيلات الائتمانية خدمة مصرفية عريقة تسهم بشكل مباشر بتوليد العمولات و الفوائد الدائنة ، التي تشكل أهم إيراد للبنوك كما تشكل المصارف أوعية ادخارية و وسيطا ماليا لتلبية احتياجات السوق من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق، و لكي تكون خدمة الإقراض سليمة فلا بد من تحديد العوامل المؤثرة في تعثر هذه التسهيلات الائتمانية و اتخاذ الحلول المناسبة لها، كما تتضح أهمية هذه الدراسة بكون القطاع المصرفي يساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي و له دور محوري في تنفيذ السياسة النقدية من خلال ما يقدمه من تسهيلات ائتمانية.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات التي عالجت مشكلة الديون المتعثرة خاصة بعد الأزمات المالية العالمية التي رمت بشباكها على معظم دول العالم، و يمكن أن تؤدي نتائج هذه الدراسة إلى لفت انتباه الإدارات العليا في البنوك التجارية لهذه المشاكل بقصد إيجاد حلول مناسبة لها لتفادي آثارها السلبية

5. هيكل الدراسة:

بالإضافة الى هذا الفصل الذي تضمن الإطار العام للدراسة، تشتمل الدراسة على خمسة فصول أخرى ، يتناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة ، في حين يتناول الفصل الثالث الدراسات السابقة و الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة، بينما يتضمن الفصل الرابع منهجية الدراسة أما الفصل الخامس فيتناول عملية تحليل البيانات واختبار الفرضيات ، وأخيرا يلخص الفصل السادس أهم نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الائتمان المصرفي: مفهومه و مخاطره

1. مقدمة:

تواجه المصارف اليوم تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً والتي نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية والاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات، والاتجاه نحو اقتصاد السوق و التي ألزمت المصارف المحلية بضرورة مواكبة التطورات، وإعداد نفسها على جميع الأصعدة وذلك بالعمل دائماً على تدريب الكوادر البشرية، ونظم الإدارة الحديثة وتطوير الأنظمة المحاسبية، وبصفة خاصة البنية التكنولوجية والبحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة للمصرف، وهذا يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بالوظيفة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن المركز المالي لأيّ مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً هاماً ضمن بنود المركز المالي، فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان .[1]

2. الائتمان المصرفي:

يقصد بمصطلح الائتمان في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، ويؤكد هذا التعريف على عامل الوقت كأهم خواص الائتمان ، كما يعتبر هذا الأخير كصيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بجميع أنواعها , يعرف الائتمان بأنه : "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء

[1] عبد العزيز، الدغيم، ماهر، الأمين، إيمان، انجرو، 2006، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلة (28)، العدد (3)، ص 11

كان طبيعيا أو معنويا ، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه ، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف العميل عن السداد".[1]

كما تعرف القروض المصرفية بأنها: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تضمن للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر" [2]

1.2 أهمية الائتمان المصرفي:

للائتمان المصرفي دور بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه.

و يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولكن من جانب آخر، يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه ، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية ، وكلا الحالتين تسبب آثار اقتصادية غاية في الخطورة وقد يصعب في كثير من الأحيان معالجة ذلك [3]وتعزيزاً لما سبق يمكن التأكيد على أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً فريداً في الحياة الاقتصادية، ومن خلاله يتمكن الاقتصاد أن يضمن مستويات من النمو والاستقرار وفق ما يقدمه من مهام للاقتصاد من أهمها :

[1] مرجع سابق أنجرو، 2006 ،ص18.

[2] عبد الحميد، عبد اللطيف،2000، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 103.

[3] الخضيري، محسن، 1996، الديون المنعثرة:الظاهرة...الاسباب...العلاج، القاهرة، يتراك للنشر ، ص 85

- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات(الأكثر إنتاجية [1]

- يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار، يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية [2]

- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذاا فالائتمان المصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد.

- يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات، وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

- للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

لذلك تعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية للبنوك، وهي المصدر الأساسي لإيرادات البنك لذا نجد أنه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في البنوك الاهتمام بوضع

[1] Catheart, Ch, Money, 1982,"Credit and Economy Activity Homewood" , Illinois,Richard D. Irwin, Inc. p91

[2] الزبيدي،حمزة حمود، 2002، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، عمان، دار الوراق للنشر، ص 23

السياسات الائتمانية الجيدة والتي يراعى من خلالها تحقيق أهداف البنك وترضي متطلبات العملاء والقوانين والتشريعات المصرفية[1]. إنه من الأمور المسلم بها في النشاط المصرفي أن الائتمان المصرفي هو الأكثر جاذبية لنشاط البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية الأخرى ، فهو الاستثمار الذي يضمن تحقيق الربحية العالمية وهو أيضاً يحمل البنك أكبر مخاطرة ، وينظر له عادة كونه أصول مصرفية غير سائلة إلى درجة كبيرة ، وعادة ما تعرض البنوك التجارية أنواع مختلفة من الائتمان ، إذ تتغير هذه الأنواع وفقاً للتغيرات التي رافقت نشاط البنوك التجارية ، وعادة ما يتفاوض البنك أو إدارة الائتمان فيه مع طالب الائتمان على مقدار الائتمان ، و شروطه ، و طريقه تسديده ، ونوع الضمانات المطلوبة ، وكلفته ، و الائتمان كعملية ما هو إلا مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد قيمة آجلة مساوية لها وغالبا ما تكون هذه القيمة نقوداً . [2]

2.2معايير منح الائتمان المصرفي:

لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية، ثم الحكم على حجم الأموال المطلوبة وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلا كافيا لمواجهة التزامات القرض أم لا.

[1] الطراونة، مدحت، 2002، مشاكل التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في جنوب الأردن ، مؤتة للبحوث و الدراسات ،المجلد السابع عشر ،العدد السابع ، ص 15

[2] دعاء ، زايدة، 2006 ، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، رسالة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الاسلامية ،غزة . ص 25

ويمكن تلخيص العوامل السابقة في خمسة متغيرات كماه مضح في الشكل يطلق عليها 5Csوهي:[1]

الشكل رقم (1.II): معايير منح القرض

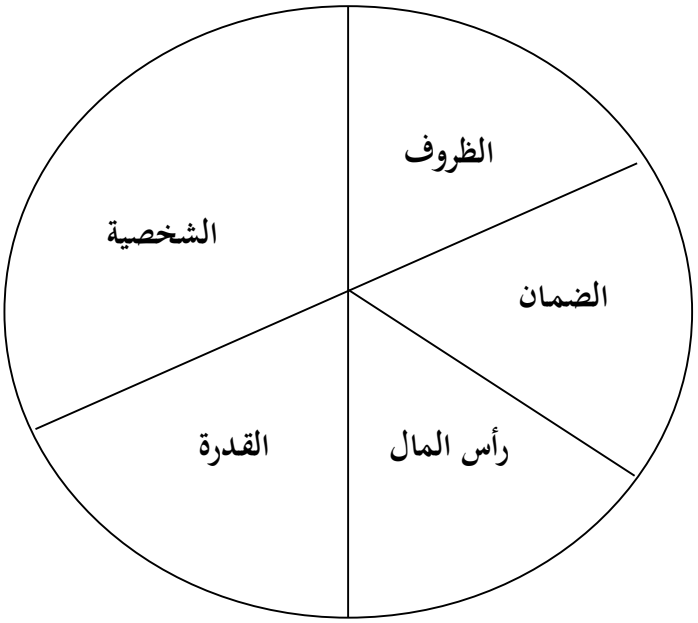

ويمكن تفسير هذه المتغيرات من وجهتين: وجهة نظر البنك ووجهة نظر الزبون كما يلي: [2]

الشخصية:character حيث تمثل شخصية العميل المعيار الأساسي والأول في القرار الائتماني ويجب أن تحدد هذه الشخصية بحذر وبدقة، وكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان، إلا أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال

[1] رحيم ، حسين،2008 ،الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى ، ص 44

[2] رحيم ،حسين، سليم ،حمود ، 2008، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية،الملتقى الوطني السادس،المركزالجامعي برج بوعريريج،جامعة سكيكدة ، ص 26

الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل، من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة مستواه الاجتماعي وموارده المالية ، وكذا سجل أعماله وماضيه مع البنك ومع الغير.

القدرة capacity: وهي تدل من جهة على الطاقة الاقراضية بالنسبة للبنك والتي تتحدد أساسا بحجم الرصيد القابل للإقراض، ومن جهة أخرى تعبر أيضا على القدرة الافتراضية بالنسبة للزبون والتي تتحدد بقدرته على تحقيق الدخل.

ولقياس هذا المعيار يجب على البنك إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل، وكذا تعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى، ومن خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض.

رأس المال:capital وهو يدل بالنسبة للبنك على درجة تحمل أو تغطية المخاطر، حيث يسمح لكل دولة بتطبيق قواعدها الخاصة بكفاية رأس المال باستخدام اتفاقية بازل كحد أدنى أساسي، وبالتالي فإن حجم القروض التي يمكن للبنك القيام بها مقيد بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال. ومن جهة أخرى يعبر رأس مال العميل المقترض على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على سداد ما لديه، ويرتبط هذا العيار في هذه الحالة بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للعميل والتي تشمل على كل من رأس المال المستثمر والاحتياطات المكونة والأرباح المحتجزة.[1]

الضمان:collateral يقصد بالضمان مجموعة الأموال التي يضعها المقرض تحت تصرف البنك مقابل الحصول على القرض، وفي غالب الأحيان لا يمكن أن يمثل الضمان

[1] رحيم ،حسين، سليم ،حمود ، مرجع سابق ، ص 27

الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، وإنما الضمان وبصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض.

الظروف المحيطة:conditions يقصد بالظروف المحيطة تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذا الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، هذا بالإضافة إلى بعض الظروف الخاصة التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل: الحصة السوقية، المنافسة، دورة حياة المنتج.[1]

3 . التحليل الائتماني:

يقوم التحليل الائتماني على تقويم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته تجاه المقرض في المواعيد المتفق عليها، ويعتبر تقويم هذه القدرات من أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها مسؤولو الائتمان المصرفي للوصول الى تلك الغاية، يستعمل مسؤولو الإقراض في المؤسسات المصرفية عند تقويم المقترضين، أدوات تقويم عديدة منها التحليل بالنسب، وتحليل النفقات النقدية وتحليل التعادل وصافي القيمة الحالية، ومعدل العائد الداخلي، وفترة الاسترداد وغيرها، ولا يستعمل المحلل جميع هذه الأدوات معا في المرة الواحدة، وإنما يستعمل بعضها حسب ما تتطلبه ظروف الموقف الذي يعالجه وطبيعته، ولا شك في أن استعمال كل من هذه الأدوات في الظروف الأنسب لها سيؤدي الى نتائج أفضل في التقويم الائتماني[2]

[1] رحيم ،حسين، سليم ،حمود ، مرجع سابق ، ص 27

[2] عقل ، مفلح ،2000 ، وجهات نظر مصرفية، ج2 ، عمان ، الاردن ، ص 19

1.3 تعريف عملية التحليل الائتماني:

يتمثل في عملية تقييم أهلية العميل للاقتراض، تقييم درجة مخاطرته قبل منح الائتمان، فالتحليل الائتماني هو عملية التحري وجمع المعلومات اللازمة عن العميل قبل اتخاذ القرار بمنحه الائتمان، وهدفه التعرف على الأخطار التي يواجهها البنك في علاقته مع المدين وتقييمها وبناء قراره استنادا إلى هذا التقييم، وذلك للتعرف على مواطن القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات التي تواجه العميل.

2.3 العناصر الأساسية للتحليل الائتماني:

إن قرار منح القرض والتسهيلات الائتمانية قرار ذو أبعاد متعددة، يخضع لدراسة دقيقة تقوم على مجموعة من العناصر الأساسية، يجب أن تراعى عند إجراء التحليل الائتماني لاتخاذ القرار الصحيح بخصوص منح التسهيلات الائتمانية من عدمها وهي: [1]

وصف واضح للقرض أو التسهيلات: وهذا العنصر متوفر في دراسة المصرف، سواء من حيث المعلومات الشخصية عن العميل أومن حيث نوع القرض أو التسهيل المطلوب والغرض أو المجال الذي سيستخدم فيه.

تحليل مخاطر الائتمان: وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان من أجل تحديد فئة القرض التي في ضوئها سيتحدد مصير القرض بالموافقة أو الرفض.

مصادر المعلومات المالية: إن المعلومات المالية التي يطلب من العميل تقديمها مرفقة بطلب التسهيلات تشكل ركناً أساسياً في اتخاذ قرار منح الائتمان ، حيث إنها القاعدة التي يستند إليها عند إجراء التحليل المالي وتحليل مخاطر الائتمان ، فالاستفادة من التحليل المالي تتوقف على مدى دقة وجودة القوائم المالية موضوع التحليل ، أما فيما

[1] انجرو، مرجع سبق ذكره ،2006 ، ص 64

يتعلق بدراسة الميزانية فيجب ألا يتوقف محلل الائتمان عند مجرد اشتقاق النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء طالب الائتمان وتقييم مركزه المالي ، وإنما يجب الدراية بالأساليب المتبعة في تقييم الموجودات والمطلوبات وكذلك تأثير التغيير في السياسات المحاسبية المتبعة على قيم بنود الميزانية .[1]

المعلومات الاستراتيجية: حيث يتم جمع معلومات عن نشاط الشركة بما فيه من نقاط قوة ومواطن ضعف، وكذلك احتمالات النمو والفشل في المستقبل، من خلال دراسة الظروف المحيطة بالشركة وبالصناعة التي تعمل فيها وعوامل السوق والمنافسة وكذلك متغيرات الاقتصاد الكلي، وهذا ما يسمى بـ "التحليل الاستراتيجي [2]

تحليل المعلومات المالية وتفسيرها: وفي هذه المرحلة نستخلص مجموعة من المؤشرات الكمية التي تدرس جنبا الى جنب مع المؤشرات النوعية ليشكلا معا الأساس الذي يستند إليه في اتحاذ القرار سواء بمنح الائتمان المطلوب أو عدمه.[3]

4 . مخاطر الائتمان المصرفي:

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، ومن ثم يعد إدارة مجمل هذه المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية. وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فإن المخاطر الائتمانية التي تواجهها والناتجة من المعاملات

[1] انجرو،مرجع سبق ذكره ،2006 ، ص 65

[2] مطر، محمد، 2003، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، ص 353

[3] انجرو،مرجع سبق ذكره ،2006 ، ص 66

المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها.

1.4 مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي:

تعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.[1]

وتحديدا في المجال المصرفي تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة.

ويمكن تعريف مخاطرة القرض بأنها " الخسارة الناجمة عن عدم قدرة الزبون على تسديد ديونه كليا أو جزئيا فهي تعبر عن ذلك الفرق بين قيمة القرض الممنوح ومجموع المبالغ المتوقع تحصيلها مستقبلا "[2] بالتالي فإن مخاطرة القرض تعني عدم تأكد البنك من استرجاع الأموال المقترضة سواء كليا أو جزئيا نتيجة عجز الزبون عن دفعها، بصفة أوضح، فإن مخاطرة القرض هي " درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الاقراضية عن العائد التعاقدي والناتجة عن عدم قدرة العميل عن السداد أو تأخره "[3]

2.4 أنواع المخاطر الائتمانية:

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي ، ويترتب على ذلك آثار سلبية

[1] عبد ربه، محمد محمود، 2000، محاسبة التكاليف وقياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية .، ص 25

[2] Bruyère, R. 1998, Les produits dérivés du crédit, Ed Economica, Paris. , p17.

[3] عبد ربه، مرجع سبق ذكره ، ص52.

على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية ، ونعرض فيما يلي إجمالا أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي :

مخاطر السيولة: ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض.[1]

مخاطر التسعير: يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضافا إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي. [2]

المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: وتعني أن تناسب فترة التسهيل وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل. ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا

[1] حسين ، بلعجوز، 2005 ،" إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات ،جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان،ص7 .

[2] مفتاح صالح ، معارفي فريدة ، 2007 ،المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة – الأردن ، ص 13

توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية. [1]

مخاطر تقلب أسعار العملات: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

مخاطر التنفيذ: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.[2]

مخاطر الأخطار والتبليغ: لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وإن الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة. [3]

مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان: عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز

[1] مفتاح ومعارفي، مرجع سابق، ص 13

[2] سمير، الخطيب،2005، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية،، ص 153..

[3] مفتاح ومعارفي، مرجع سابق، ص 15

بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري

مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية[1]

مخاطر تبادل المعلومات: أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي.[2]

مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة: إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

مخاطر الربحية مقابل الأمان: كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى

[1] الخطيب ، مرجع سبق ذكره ،154

[2] مفتاح و معارفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة. [1]

مخاطر عدم القدرة على السداد: تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

أ. خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية.[2]

ب. خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك حيث يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.[3]

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد وخرق الاتفاق.

لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ 3 سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

مخاطر السوق: ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال 3 سنوات السابقة

[1] مفتاح و معارفي ، مرجع سابق ، ص 19

[2] طارق، عبد العال، حماد، 2003، إدارة المخاطر(أفراد–إدارات–شركات–بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ،ص24.

[3] عبد المعطي، رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، 1999، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ،ص283 .

وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق.

مخاطر تآكل الضمانات: عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية: العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات[1]

المخاطر السياسية والقانونية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة[2]

3.4 تسيير المخاطر الائتمانية :

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها، ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في: [3]

- ❖ الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة.

[1] مفتاح و معارفي ، مرجع سابق ، ص 21

[2] ابتهاج ، مصطفى، عبد الرحمن،2000، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص449 .

[3] نعيمة بن العامر، 2004 ، " المخاطرة والتنظيم الاحترازي "، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر ،ص467.

❖ وضع حد للمخاطر: وهذا حسب نوع وصنف القرض.

❖ التنوع: وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان: [1]قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

أولا: إجراء مقابلة مع طالب القرض :

إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح

ثانيا: المصادر الداخلية من البنك: [2]

يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك. الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه والتزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

[1] نعيمة بن العامر ، مرجع سابق ، ص 467

[2] نعيمة بن العامر ، مرجع سابق ، ص 470

ثالُثا: المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر[1]

رابعا: تحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد. [2]

[1] أحمد ،غنيم، ، 2000، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، بدون دار نشر، ص 38

[2] نعيمة بن العامر ، مرجع سابق ، ص 470

المبحث الثاني: الديون المتعثرة: المفهوم، الأسباب، الآثار، العلاج

1. مقدمة:

إن للديون المتعثرة آثار ضارة على المصارف، قد تؤدي إلى عرقلة أعمالها، و يعتبر ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشراً لانخفاض عائد الاستثمار في كثير من المشروعات والتأثير السلبي على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل, تؤدي المشروعات المتعثرة بما تمثله من طاقات معطلة إلى التأثير سلباً على الإنتاج القومي مما يؤدي إلى اللجوء إلى القروض لسد الفجوة بين العرض والطلب، ومن ثم يميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد القومي وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري كما تؤثر سلبا على المتعاملين مع البنك أي حقوق المودعين فتراجع سمعة البنك تؤدي الى نقص ثقة الجمهور ,زيادة الى ذلك ارتفاع تكاليف التمويل حيث ان المصارف تعد القنوات الرئيسية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و في نفس الوقت انخفاض القيمة النقدية للنقود

2. نظرة حول الديون المتعثرة:

تصاعدت في الآونة الأخيرة ظاهرة الديون المتعثرة وعدم قدرة المدينين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك وفشلهم في إدارة الأموال، ولأن الأحوال الاقتصادية السائدة تعتبر سبباً من أسباب التعثر فإنه يتعين النظر إلى تلك الديون بصورة تحافظ على المصلحة المشتركة بين المدين والدائن ، ولربما تعتبر ظاهرة الديون المتعثرة من الأزمات المصرفية ذات الأثر الجوهري على أداء البنوك ، حيث بات من الواضح أنه ما من مصرف يتعرض لهذه الأزمة ، إلا وكان عرضة بالنهاية إلى الخسارة والمخاطرة العالية، مما يؤثر على سمعته التجارية ويؤدي به بالنهاية إلى انخفاض حجم الودائع بالنسبة للعملاء مما يترتب عليه انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

1.2 ماهية التعثر:

يعني العسر المالي أي عدم قدرة المشروع أو العميل على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير[1]وبذلك فالمشروع المتعثر يتصف بعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه [2]

2 .2 مفهوم التعثر ماليا:

هو مواجهة المنشأة لظروف غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرة المنشأة على تحقيق فائض نقدي يكفي لسداد التزاماتها قصيرة الأجل، كذلك عدم القدرة على تغطية هذه الالتزامات من المصادر الخارجية، وبذلك فان المشروع المتعثر يتصف بعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه[3]

3 .2 مفهوم التعثر اقتصاديا:

يقصد بالمشروع المتعثر اقتصاديا، المشروع الذي يقل معدل العائد على الاستثمار عن تكلفة رأس المال، وبذلك يفقد المشروع المتعثر اقتصاديا وجوده إذا لم يتمكن من رفع معدل العائد على الاستثمار

4 .2 تعريف الديون المتعثرة:

يقصد بالديون المصرفية المتعثرة تلك التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل من البنك ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية الى ارصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثرا [4]

---

[1] عبد الحميد، عبد اللطيف،2000، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 103.

[2] الحمزاوي، محمد ،كمال، خليل ،1997، اقتصاديات الائتمان المصرفي،دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته، االاسكندرية، منشأة المعارف ، ص 54

[3] الحمزاوي ، مرجع سابق ، ص 55

[4] عبد المطلب،عبد الحميد،الديون المصرفية المتعثرة و الازمة المالية المصرفيةالعالمية،2009،ص19.

فالدين المتعثر هو ذلك الجزء غير المسدد أو الرصيد المتبقي من المعاملات التي جرت بالائتمان، ويشمل هذا المفهوم القروض التي تعرضت اتفاقيات دفعها بين المصرف و المقترضين الى مخالفات أساسية نتج عنها عدم قدرة المصرف على تحصيل تلك القروض و فوائدها ، الأمر الذي يجعل من احتمالية خسارة المصرف لتلك القروض . وهناك تسميات مختلفة للديون المتعثرة منها القروض غير المستردة وغير العاملة والديون المتأخرة، وتشمل الديون المتعثرة كل الديون الناشئة عن الائتمان النقدي التي استحقت وتخلف الزبائن عن تسديدها ، ومن أهم أنواع الديون المتعثرة ،الأوراق التجارية المستحقة وغير المدفوعة ، الحسابات الجارية المدينة الملغاة وغير المسددة ، خطابات الضمان المدفوعة وحالات عجز الزبائن عن التسديد ، الحوالات المتعذر تحصيلها ، القروض والسلف الشخصية ، مستندات الشحن غير المسددة وسلف معاملات التصدير ، الديون المتفرقة الأخرى التي تأخر تسديدها[1]

3. أسباب تعثر الديون:

لتوضيح الأسباب وراء تعثر الديون سيتم تقسيمها إلى مجموعات على النحو التالي:

أ. مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض: [2]

- وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول
- عدم تقديم معلومات صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول
- استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها
- ضعف القدرات الادارية للمقترض
- سوء نية المقترض

[1] عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 20

[2] الخضيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 92

- وفاة المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد
- التوسع في الاقراض
- اشهار افلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد
- ضعف القدرة التسويقية لدى المقتر

ب. مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك: [1]

- ضعف القدرة على التحليل الائتماني

1. خطأ في تقدير الضمانات

- السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض مرة واحدة
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول
- عدم كفاية الكادر الوظيفي لنشاط البنك
- عدم وجود سياسة ائتمانية متبعة لدى البنك
- تغليب البنك لعامل الربح على عامل المخاطرة
- اتخاذ قرار منح الائتمان على ضغوط تمارسها أطراف أخرى
- استناد القرار الائتماني الى الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية
- الإقراض المترابط

ت. مجموعة الأسباب الأخرى: [2]

- تراجع الأداء الاقتصادي العام
- الكوارث الطبيعية أو الحادث المفاجئ
- تدخل الدولة بشكل يؤثر سلبا على المقترض

[1] النجار، فريد راغب، "2000، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة"، مؤسسة شباب الجامعة د،الاسكندرية ، ص 67

[2] أبو عبيد، جمال ، 2003"، إدارة القروض المصرفية غير العاملة " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، ص 57

- المنافسة
- عدم الاستقرار الأمني أو السياسي
- صغر حجم السوق وزيادة تأثره بالظروف المحيطة
- نقص العملات الأجنبية وتذبذب أسعارها
- ضعف الرقابة على البنوك
- تغير التشريعات المصرفية المتعلقة بالائتمان

4. مراحل تعثر الديون المصرفية:

2. تمر عملية التعثر بعدد من المراحل فالتعثر لا يحدث بشكل مفاجئ، ولكنه يتمثل كنتيجة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور الى أن تصل الى التوقف عن السداد، فالعميل قبل أن يصل الى مرحلة التعثر يمر بعدة مراحل يجب أن تكون محل نظر واهتمام العاملين في مجال الإقراض والائتمان، حتى يمكن التعامل مع القروض الممنوحة له قبل أن تصبح قروضا متعثرة، وتتمثل هذه المراحل في الآتي[1]

أ-مرحلة السيولة المالية:

يدخل المشروع في هذه المرحلة نتيجة استثمار النقود المتاحة في أصول بطيئة الحركة، أو في طاقة انتاجية غير مستغلة، أو الدخول في استثمارات لا تعطي عائدا سريعا أو متدنية العائد، أو نتيجة حدوث افلاس لأكبر عملاء المشروع مما يعني انخفاض التحصيل.

[1] عبد المطلب،عبد الحميد، 2009،الديون المصرفية المتعثرة و الازمة المالية المصرفيةالعالمية،ص19.

كما ترتبط هذه المرحلة بظهور عدد من العوامل السلبية الناجمة عن مشاكل إنتاجية وتسويقية كضعف كفاءة طرق أساليب الإنتاج أو ضعف الموقف التنافسي وعدم كفاية التسهيلات المصرفية.

ب-مرحلة العجز في رأس المال العامل:

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية، ويكون في حاجة ماسة إلى النقدية على الرغم من امتلاكه لأصول مادية و بذلك تنخفض القدرة الإرادية للأموال المستثمرة، و يتزايد الاعتماد على الديون كمصادر لتدعيم الأرصدة النقدية و توفير السيولة. وقد يلجأ المشروع إلى تقليل حجم أعماله وتصفية بعض أصوله المتداولة للحد من ارتفاع قيمة الخسائر المحققة او لمحاولة زيادة قدرته على تحقيق الأرباح.

ج-مرحلة العسر المالي المؤقت:[1]

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروع على استخدام سياسته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته، وصعوبة تحويل جزء من أصوله الى نقدية عندما يطلب الدائنون الحصول على ديونهم المستحقة وقد تظهر في هذه المرحلة مجموعة من المؤشرات تقود للمرحلة التالية وهي مرحلة العسر المالي الدائم:

1. الاختلال الكبير في الهيكل التمويلي للمشروع
2. تآكل رأس مال المشروع نتيجة لعدم قدرة المشروع على استرداد كامل الأموال التي يتم انفاقها
3. في دورة تحول الأصول.
4. تعاظم مديونيات المشروع.
5. تضخم المخزون السلعي نتيجة لتباطؤ دوران البضائع وركودها.

[1] عبد المطلب،عبد الحميد،مرجع سابق ، ص 20

د-مرحلة العسر المالي الدائم: في هذه المرحلة تكون القيمة السوقية لأصول المشروع أقل من مجموع التزاماته ويصبح المشروع عاجزا عن سداد التزاماته التعاقدية القصيرة والطويلة في الآجال المستحقة عليه من قبل الغير، وهو الأمر الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى الإفلاس. [1]

5. مؤشرات التعرف على الديون المتعثرة:

تعتبر عملية تتبع القرض أو المقترض من أهم العمليات التي يجب على البنوك مراعاتها وتطبيقها إلا أن البنوك قد لا تعطي هذه العملية الاهتمام الكافي طالما أن العميل يقوم بتسديد أقساطه في مواعيدها، وتبدأ عملية المتابعة بعد أن يدخل في مرحلة التعثر.

فعملية المتابعة لكل من القرض والمقترض تمكن البنك من التعرف على مظاهر التعثر واكتشافها بشكل مبكر، وقد ذكر [2]

مجموعة من المؤشرات التي تدل على تعثر القرض من أهمها: تأخر تسديد دفعات القرض ضعف الضمانات ارتفاع نسبة الديون الى حقوق المساهمين وقيام المقترض بتسديد أقساط القرض من موارد مالية غير اعتيادية مثل الموجودات الثابتة.

وبشكل عام تنقسم مظاهر التعثر ومؤشراته الى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

1-مؤشرات تتعلق بمعاملة المقترض مع البنك

2-مؤشرات تظهر من خلال القوائم المالية للمقترض

3-مؤشرات أخرى غير مالية

[1] عبد المطلب،عبد الحميد،مرجع سابق ، ص 21

[2] Rose, peter, 2002, Commercial Bank management, international, Edition, McGraw-Hill Irwin, New York, p118.

وبالرجوع إلى الأبحاث والدراسات التي تمت حول الموضوع وجد الباحث أن هذه الدراسات قد أوردت نفس المؤشرات، فهناك ما يشبه الاجماع عليها، أو أنها أصبحت مظاهر مألوفة ومعروفة للجميع، ولذلك لا يمكن اسناد فضل تحديد هذه المؤشرات إلى مؤلف أو باحث محدد، لأن هذه المؤشرات أصبحت بمثابة قواعد عامة متعارف عليها فقد استخدمت الدراسة عدة مراجع لتحديد أهم المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على ظاهرة الديون المتعثرة في القطاع المصرفي.

1. المظاهر والمؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك:

1. المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:

-اصدار شيكات على حساب القرض للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة.

-وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.

-عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول.

2. المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض:

-تقدم المقترض بطلبات متكررة من البنك لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.

-طلب العميل استبدال الضمان العينية بضمانات شخصية

-تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض.

3.المؤشرات المتعلقة بالضمانات:

-تراجع القيمة السوقية للضمانات

-تأخر ورود المستحقات

-تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المدينين

2.المؤشرات التي تظهر من خلال البيانات المالية للمقترض:

1.مؤشرات يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها:

-زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المدينين

-زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين

-تقلبات حادة في السيولة

-زيادة حادة في المخزون السلعي وتراجع معدل دوران المخزون

-التغير المفاجئ في الموجودات

-تراجع حقوق الملكية

-كثرة تغيير مدققي الحسابات

-عدم انتظام إعداد البيانات المالية وإرسالها إلى البنك ضمن فترة زمنية محدودة

-ارتفاع مديونية الشركة

2. مؤشرات تعثر يستدل عليها من بيان الايرادات والنفقات (حساب الأرباح والخسائر):

-تراجع المبيعات

-وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة

-ارتفاع قيمة البضائع

3 . المؤشرات الأخرى غير مالية:

-تغير عادات وسلوك المالكين والمسؤولين عن إدارة الشركة

-وجود مشاكل عائلية لدى المقترض

-تغير في ملكية الشركة أو انسحاب أحد الشركاء الرئيسين

-عدم وجود خطة أو توجه استراتيجي للشركة

-وجود مشاكل عمالية لدى الشركة

-زيادة حركة استفسارات الدائنين عن الوضع المالي للعميل

-تراجع التقييم الائتماني للشركة المقرضة

-وجود طلبات غير مبررة للعميل بوقت سريع يؤدي الى عدم دراسة هذه الطلبات بشكل كاف، أو التأثير على القرار الائتماني بوجود وسيط ذوي النفوذ.

6. الآثار السلبية للديون المتعثرة:

إن للديون المتعثرة آثار ضارة على المصارف، قد تؤدي إلى عرقلة أعمالها ؛ حيث تضطر المصارف سنوياً إلى زيادة نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها سواء بإرادتها أو بموجب توجيه السلطات النقدية ، وقد يصل الأمر في بعض المصارف إلى عدم توزيع الأرباح على المساهمين إذا لزم الأمر و قد تلجأ إلى الاقتراض أو الإستلاف عندما تعاني من أزمات نقص السيولة ، وتؤثر كذلك الخسائر الناشئة عن تعثر التسهيلات على احتياطات أو رأسمال المصرف وعلى سيولته وتتطلب الديون الوقت والجهد المتواصل في متابعة تحصيلها[1] ولكن إذا نظرنا للديون المتعثرة ، فإننا نرى بأن لها آثاراً سلبية تتمثل في:

[1] أبو عبيد، مرجع سبق ذكره ، ص 59

1.6 الآثار الاقتصادية للديون المتعثرة على الجهاز المصرفي:

تؤدي الديون المتعثرة إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية على كل من الجهاز المصرفي باعتباره الطرف الدائن ووحدات الأعمال باعتبارها الطرف المدين وعلى الاقتصاد للقومي من منظور كلي بصفة عامة:

تأتي خطورة التعثر الائتماني في تجميد جانب مؤثر من موارد البنك المالية داخل قروض وتسهيلات ائتمانية متعثرة صعبة الاسترداد بالإضافة الى انخفاض في ايرادات البنك بصفة عامة لتجنيب وتهميش العوائد الخاصة بهذه الديون وانخفاض كل من القدرة التنافسية للبنك وصافي ربحية البنك قدرة البنك على تدعيم الاحتياطات كما يؤدي الى تراجع درجة تقييم البنك وتصنيفه ائتمانيا.

2.6 آثار على الاقتصاد القومي:

تؤدي الديون المتعثرة إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية على الاقتصاد القومي من خلال التأثير على كل من الاستثمار، الميزان التجاري والدخل القومي

أ.مناخ الاستثمار :يعتبر ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشراً لانخفاض عائد الاستثمار في كثير من المشروعات والتأثير السلبي على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل[1]

ب .الميزان التجاري :تؤدي المشروعات المتعثرة بما تمثله من طاقات معطلة إلى التأثير سلباً على الإنتاج القومي مما يؤدي إلى اللجوء إلى القروض لسد الفجوة بين العرض والطلب، ومن ثم يميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد القومي وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري.

[1] الخزرجي، سميرة حسين، "2004 ، مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف." بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي ، ص 101

ج .الدخل القومي وإيرادات الموازنة العامة :يؤدي التعثر المالي إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من جزء هام من الموارد السيادية، وانخفاض حصيلة الضرائب المحولة للدولة من كل من الجهاز المصرفي والمشروعات المتعثرة، ومن حيث زيادة الطاقة العاطلة تتحول المشروعات المتعثرة في سداد ديونها إلى طاقات عاطلة داخل الاقتصاد القومي.[1]

3.6 الآثار المالية للتعثر:

أ. احتجاز جزء من الإيرادات الكلية لتشكيل المخصصات اللازمة إزاء الديون.

ب. تعليق الفوائد المترتبة على تلك الديون.

ج. تكاليف متابعة تحصيل الدين المتعثر التي تتطلب إشراف ورقابة أكثر من غيرها.

د. تكاليف معالجة الديون المتعثرة في القضاء والمحاكم وأتعاب المحاماة وغيرها بالإضافة إلى تكلفة الفرصة المفقودة بسبب تجميد الأموال في موجودات متعثرة[2]

7. التدابير العلاجية والوقائية في أزمة الديون المتعثرة:

إن معالجة القروض المتعثرة تبدأ بتحديد تلك القروض ثم تاتي عملية التحليل والتنبؤ بالحالة المالية للعميل، وتحديد فيما إذا دخل العميل مرحلة الفشل أو التعثر المالي وتحديد درجة ذلك الفشل، وعلى ضوء التحليل يتم تقسيم القروض المتعثرة الى قروض يمكن معالجتها وأخرى ميؤوس منها.

وبالنسبة للقروض التي يمكن معالجتها فإنها تمثل حالات تمر فيها المنشأة المقترضة بعسر مالي مؤقت، وهنا يقدم المصرف مقترحات لمعالجة هذه الأخيرة والمساعدة للخروج من الأزمة وذلك باللجوء إلى واحد أو أكثر من الطرق التالية:

[1] أبو عبيد، مرجع سبق ذكره ، ص 61

[2] صباح، سالم،2004 ،" الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي الفلسطيني بين الواقع والآفاق" إطار مقترح لنظام الرقابة الداخلية في ضوء التجربة الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين في السودان ،ص 54

1. الاسقاط الكامل أو الجزئي للمديونية
2. إعادة جدولة الدين
3. تجديد فترات السماح
4. دعم العميل اقتصاديا وفنيا
5. تخفيف شروط السداد

أما بالنسبة للحالات الميؤوس منها فإنه يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق المصرف

و التي تتمثل في بيع الأصول المرهونة و قد يصل الأمر الى اعلان افلاس المنشأة،و الى أن تنتهي الاجراءات المشار اليها سوف يعتبر القرض كله أو جزء منه مشكوكا فيه.

1.7 أدوات وأساليب علاج التعثر المالي على مستوى البنك والمشروع:

التسويات الائتمانية كمدخل لمعالجة الديون المتعثرة:

في هذه الحالة يقوم البنك بمساندة ودعم المشروع الذي تتوافر لديه مقومات الاستمرار بعد تعثره، وذلك تفاديا لضياع أموال البنك وتجميدها في ديون غير منتجة تؤثر على ربحية البنك. وهنا يقوم البنك بدراسة موقف العميل المتعثر لمعرفة كيفية التعامل معه سواء بإقالته من عثرته أو تصفيته بالدمج أو البيع وفقا لما ستسفر عنه دراسة المشروع المتعثر.

وبذلك يقتضي الأمر دراسة كل حالة متعثرة على حدي:

أ- فحص الملف الائتماني للعميل المتعثر للوقوف على تفاصيل وأسس منح الائتمان وأسلوب تنفيذه مع مراجعة المستندات المطلوبة للحفاظ على حقوق البنك.

ب- تحديد المركز المالي للعميل بالاستعانة بكافة المصادر، وإعداد بيان عن أملاكه والتزاماته وموقف ضماناته المقدمة للبنك.

ج-في حالة إقرار التسوية الائتمانية للدين المتعثر يراعي أن يكون برنامج السداد على أساس تخفيض خسارة البنك إلى أدنى درجة ممكنة، وتقليص فترة السداد إلى أقل مدة ممكنة في ضوء إيرادات النشاط المتوقعة.[1]

د-يفضل أن تتم التسوية الائتمانية على أسس ودية كلما أمكن ذلك لتفادي اللجوء للإجراءات القانونية التي تسفر عن جهد ووقت طويل، بالإضافة إلى التكاليف التي تتطلبها عملية التقاضي وصعوبة تنفيذ الأحكام.

هـ-ضرورة متابعة نشاط العميل خلال فترة تنفيذ التسوية.

وتعتبر التسويات الائتمانية هي الطريقة المثلى لعلاج الديون المتعثرة، وعلى إثرها يقوم البنك بمساندة المشروعات المتعثرة على النحو التالي:

1) الجدولة:

تعتبر الجدولة إحدى أساليب التسوية لمعالجة الديون المتعثرة، وهنا يكون المشروع في مرحلة العسر المالي أو مرحلة نقص السيولة وهي المرحلة التي يكون فيها المشروع غير قادر على الوفاء بالتزاماته الدورية على الرغم من أن أصول المشروع المتداولة أكبر من خصومه المتداولة، وهذا يكون نتيجة لعدم وجود توافق زمني بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

فيتعين في البداية إجراء دراسة دقيقة لمعرفة دور العميل ومدى مسؤوليته عن تعثر مشروعه أو أن أسباب التعثر ترجع إلى أسباب خارجة عن إرادته نظرا للحالة الاقتصادية العامة التي تؤثر على المدينين وتدفع بهم على التوقف عن سداد ديونهم.[2]

[1] سامح، طلعت، غراب، 2009 ، معايير قياس و علاج التعثر المالي ، منشأة المعارف ، مصر ، ص 98

[2] سامح، طلعت، غراب، مرجع سابق ، ص99

ويقصد بإعادة جدولة الدين منح تيسيرات للعميل المقترض وإعطائه فرصة لتحسين أوضاعه وإعادة تنظيم أعماله يتم بمقتضاها سداد مديونية المشروع في شكل أقساط محددة على فترة زمنية أطول يتفق عليها عند الجدولة مع منح المشروع فترة سماح مناسبة يعفى من خلالها من سداد ديونه وأعباء المديونية بحيث يتمكن خلال هذه الفترة من تحقيق ايرادات مناسبة تكفي لسداد ديونه وأعبائها. وبهذا يكون هدف البنك من جدولة الديون المتعثرة هو مساندة المشروع المتعثر وحتى لا يفقد البنك جزء أو كل أموال مودعيه التي أقرضها لهذا ا لعميل.[1]

2) تعويم العميل أو الحقن النقدي للمشروع:

3. يقصد بالتعويم قيام البنك بتقديم تمويل إضافي للعميل (المشروع) المتعثر وخاصة إذا كانت تتوفر لديه أسباب النجاح، إلا انه في حاجة لقدر من السيولة للنهوض من التعثر، ويعد قرار التعويم من أخطر القرارات المصرفية نظرا لما ينطوي عليه من خطر يتمثل في مضاعفة خسارة البنك للتمويل الأصلي، بالإضافة إلى التمويل الاضافي في حالة فشل المشروع وتعثره مرة أخرى، لذلك يجب أن ينال هذا القرار عناية خاصة من البنك باعتباره أخطر من قرار منح الائتمان[2]

3) رسملة الدين (تحويل الدين المتعثر إلى راس مال في المشروع المتعثر):

تعتبر رسملة الدين من احدى الوسائل الهامة لتسوية الديون المتعثرة، وتعني المساهمة بقيمة المديونية أو بقدر منها في رأس مال الشركة المتعثرة ويكون ذلك بالنسبة للشركات الكبيرة التي يرجع أسباب تعثرها إلى الحاجة لزيادة رأسمالها لمواجهة ما عليها من ديون، وتعتبر الرسملة من الأساليب الحساسة جدا في معالجة الديون المتعثرة لأنها تحتاج

[1] سامح، طلعت، غراب، مرجع سابق ، ص100

[2] رجب عبد الحميد، 2003، بحث منشور ،ازمة حالات التعثر المصرفي بين الفرص و التهديدات ، كلية الدراسات العليا ،اكاديمية مبارك للامن ،العدد 8 ، ص 63

لمستوى عال من المهارة من قبل موظفي البنك الموكل لهم دراسة العميل المتعثر. ويهدف أسلوب الرسملة في علاج الديون المتعثرة إلى إعادة التوازن في الهيكل المالي للمشروع المتعثر بدخول البنك مساهما في رأس مال المشروع بقيمة ما له من مديونية أو بجزء منها وفقل لما ستسفر عنه الدراسة المالية والاقتصادية والائتمانية للحالة [1]

4) تنازل البنك عن جزء من ديونه المتعثرة:

في هذه الحالة يقوم البنك في سبيل استرداد ديونه المتعثرة أن يضحي بجزء من إيراداته أو أرباحه بالتخلي عن العوائد التي جناها من العميل من قبل أو التي يتوقع الحصول عليها مستقبلا.

ويأخذ تنازل البنك عن جزء من ديونه إحدى الصور التالية:

-أن يكون إعفاء العميل من كل أو بعض العوائد المقيدة على حسابة من بداية تعامله مع البنك مقابل سداد العميل المتعثر لكل الدين دفعة واحدة.

- أن يكون إعفاء العميل من كل أو بعض العوائد المقيدة على حسابة من بداية تعامله مع البنك مقابل سداد العميل المتعثر جزءا من المديونية المستحقة عليه دفعة واحدة وتأجيل سداد الباقي على أقساط.

- أن يكون إعفاء العميل من كل أو بعض العوائد المقيدة على حسابة من بداية تعامله مع البنك مقابل سداد باقي المديونية على أقساط بدون عوائد [2]

[1] سامح، طلعت، غراب، مرجع سابق ، ص102

[2] سامح، طلعت، غراب، مرجع سابق ، ص102

5) معالجة التعثر من خلال تسويق السلع و الخدمات:

4. قد تلجأ إدارة البنك في حالة ضخامة التزامات العميل وتوافر الرغبة في السداد إلا أن هناك مشاكل تسويقية تواجه نشاط العميل إلى المساعدة في تنشيط المبيعات، أو تسهيل تسويق نشاط العميل المتعثر لدى الشركات التي يساهم فيها البنك بما يحقق مصلحة كافة الأطراف ويساهم في خفض التزامات العميل المتعثر.[1]

6) شراء بعض أصول العميل المتعثر سدادا لمديونيته: [2]

قد يجد البنك نفسه مضطرا بأن يقوم بشراء عقارات مدينة سدادا لمديونياتهم مع مراعاة أن يتم التصرف فيها إما باستغلالها أو بإعادة بيعها خلال المدة التي حددها قانون البنوك والائتمان، أو أن يحصل على إذن من البنك المركزي باستمرار ملكيته لها إلى أن يجد مشتريا مناسب لتلك العقارات، ويتوقف هذا الحل على وضع العميل وقدرته المالية وكذا قدرة البنك على إعادة تسييل هذه الأصول.

7) دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى:

يعتبر دمج المشروع أحد البدائل لمعالجة الديون المتعثرة خاصة إذا كانت أسباب التعثر ترجع إلى صغر حجم وحدة الأعمال ومن ثم فإن اندماجه مع مشروعات مماثلة يجعله يستفيد من وفورات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة وحدة الأعمال على بيع منتجاتها بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولية.

[1] .عبد الغفار حنفى و اخرون، 2006 ، الاسواق المالية ،الاسكندرية ،الدار الجامعية ، ص 52

[2] سامح، طلعت، غراب، مرجع سبق ذكره ، ص103

8) **تصفية العميل وأعمال القانون:** يعد هذا البديل أقسى البدائل وأشدها عنفا لمعالجة الديون المتعثرة، ولذلك فإن البنوك لا تلجأ لهذا البديل إلا كحل أخير وبعد بذل كل الجهود وبعد تأكد البنك من الآتي:

- أنه لا سبيل إلى معالجة أو إصلاح للمشاكل والمعوقات التي يواجهها المشروع ويستحيل التحكم فيها والتعامل معها.
- وصول النشاط الاقتصادي للمشروع الى مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط، والعميل ليس له القدرة في استمرار نشاطه. [1]

2.7 أدوات وأساليب علاج التعثر المالي على مستوى الدولة:

إن مشكلة الديون المتعثرة لم ينجو منها بنك من البنوك الأمر الذي أدى إلى وجود تخوف لدى بعض العاملين بالبنوك من منح الائتمان خصوصا لما ازدادت حالة الانكماش التي يعاني منها النشاط الاقتصادي، وبالتالي انخفضت معه الرغبة في الاستثمار والتوظيف والاحلال لدى الكثير من المشروعات أدى هذا الوضع الى تحول هذا الانكماش الى ركود.[2]

وأمام هذا الوضع المتمثل في الكساد الاقتصادي وازدياد حالات التعثر في العديد من المشروعات كان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بهدف حماية الاقتصاد وعلاج الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تعثر العديد من المشروعات فيتعين على الدولة أن تطبق السياسة المالية اضافة الى السياسة النقدية يكون من شأنها حقن الاقتصاد القومي بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال والقضاء على حالة الركود الاقتصادي، وعلاج الديون المتعثرة.

[1] سامح، طلعت، غراب، مرجع سابق ، ص 104

[2] Anthony sounders, 2000, Financial Institutions Management, New York, Irwin McGraw Hill.،p 32

المبحث الثالث: واقع القروض المصرفية المتعثرة في البنوك الجزائرية والبنوك الاردنية

1. مقدمة:

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار الجهاز المصرفي، وتحد من إمكانيات البنوك في إطار تمويل التنمية، خصوصا مع ظاهرة تزايدها وتفاقمها، إضافة إلى إمكانية انتقالها وانتشارها عبر الحدود في ظل العولمة المالية وتحرير الخدمات المالية ، لهذا زاد الاهتمام بمعرفة واقع تعثر القروض ، و محاولة للحد أو التقليل من مخاطرها قد الإمكان من خلال مختلف القواعد ومعايير الاحترازية المطبقة في المصارف ،إن الاهتمام باستقرار النظام المالي و النظام المصرفي يتطلب ذلك تقوية نشاط الرقابة المصرفية ووضع أجهزة خاصة تسمح بدفع البنوك والمؤسسات المالية على احترام القواعد والمعايير الاحترازية المصرفية خاصة إجراءاتها المتعلقة بتسيير ومتابعة المخاطر، وذلك لتفادي مخاطر التعثر المصرفي المحتملة بالإضافة إلى حماية مصالح المودعين والمستثمرين والمحافظة على الصحة المالية للمؤسسات المصرفية وصولا إلى إيجاد جهاز مصرفي سليم .

2. الجهاز المصرفي الجزائري:

نظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية، كان واجبا على كل دولة، أن تعتني به خاصة ولما له من تأثير كبير على تنمية وتطوير الاقتصاد. ولقد شهدت العشرية الأولى من الاستقلال منعرجا هاما في الجزائر التي كانت تحت الاحتلال الأجنبي حيث كان الاستقلال المصرفي تتويجا للاستقلال السياسي والاقتصادي، فلجأت الجزائر إلى تأميم الجهاز المصرفي بكامله، فلقد كانت البوادر الأولى لنشأة النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال وكانت تنحصر وظيفته أساسا في خدمة مصالح الاستعمار، رغم ذلك فلقد استفاد هذا الأخير من التجربة التي مر بها فطالما لعب دورا مهما في خدمة مصالح الاقتصاد الوطني.

فقد عملت الجزائر للحصول على قطاع مصرفي متطور وذلك منذ الاستقلال للسير في طريق النمو والتطور والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبذلت مجهودات كبيرة للحصول على هذا الجهاز المصرفي ولتحقيق الإصلاحات والتي لعبت دورا بارزا في تطويره، كما توجد هناك نقاط أساسية ساهمت في تطوير الجهاز المصرفي وجعلته يتماشى مع متطلبات العصر.

وبالفعل منذ التسعينيات كان المشكل العام لإصلاح المنظومة المصرفية في صلب الإصلاحات الاقتصادية على رأسها المؤسسات المصرفية، لأن أهمية المنظومة المصرفية كانت تكمن في أنها تحصر عجز وفائض المؤسسات العمومية الاقتصادية. فقد أصبحت كل عملية إصلاح في المنظومة المصرفية جوهرية لأنه سيترتب عنها حتما انعكاسات على المؤسسات العمومية، لاسيما التي تشكو من اختلال مالي[1].

[1] حبار ، عبد الرازق، 2011، " تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري"، **أبحاث اقتصادية و ادارية** ، العدد العاشر، ص 26.

1.3 تطور الجهاز المصرفي الجزائري:

نشأ القطاع المصرفي الجزائري في بدايته من البنك المركزي و ثلاث بنوك عمومية تم تأميمها خلال الستينات من القرن العشرين و هي البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري و البنك الخارجي الجزائري، و تم تدعيم القطاع المصرفي خلال سنوات الثمانيات ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك التنمية المحلية، و بالرغم من حداثة نشأته شهد القطاع المصرفي الجزائري مجموعة من الاصلاحات كان أولها الاصلاح المالي سنة **1971** من خلاله أسندت مهمة تسيير و مراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك في إطار إعادة تنظيم الهياكل المالية للجزائر، ثم من خلال إصلاح سنة **1986** تمت إعادة هيكلة القطاع المصرفي و التحضير لأطر تنظيمية و تشريعية جديدة، فكان الهدف وضع إطار قانوني موحد لنشاط كل "مؤسسات القرض" باختلاف هيكلها القانوني، ثم عدل هذا الإصلاح سنة **1988** بتطبيق برنامج إصلاحي جديد رسم علاقات جديدة بين المؤسسات العمومية و البنوك من جهة، و بين البنك المركزي و البنوك الأخرى من جهة أخرى[1].

ومع التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري بتبنيه اقتصاد السوق والتخلي بالمقابل عن نمط الاقتصاد المسير صدر قانون **10/90** المتعلق بالنقد والقرض الذي أعاد هيكلة القطاع المصرفي بصفة كلية بشكل يتماشى وطبيعة المرحلة الجديدة التي كانت تمر بها الجزائر أنذاك

الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض:

لقد توالت الإصلاحات في المجال المصرفي من أجل الوصول على هدف تحقيق السياسة النقدية و المالية المخططة لمواكبة التطور فرغم ظهور عدة تعديلات، اتضح أن القانون

[1] حبار ، عبد الرازق، 2011، مرجع سابق، ص 28.

المصرفي 1986_1988 لا تتلاءمان مع الوضعية الاقتصادية الجديدة وقد تقرر المصادقة على نص جديد يشمل الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي وذلك بعد إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل.

قانون القرض والنقد 10-1990:

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض[1]، نصا تشريعيا يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات[2]، وكانت كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات، وذلك من خلال قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، رغم أنها تواجدت في ظروف صعبة نوعا ما، إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء هذا القانون ليحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية ويركز السلطة في البنك الجزائري، أو مجلس النقد والقرض، ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي إداريا وتسييريا، وكما يجب أن نشير إلى أن هذا القانون أنشئ لإعادة إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة والسوق، ان أهم ما جاء به قانون النقد و القرض

1. إلغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرسخة في ظل التخطيط المركزي؛

[1] قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 18 بتاريخ 1990/04/14.

[2] د. طاهر لطرش، 2003،تقنيات البنوك، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، ، ص 196.

2. عدم التمييز في منح القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
3. اعتماد المرونة في تحديد معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك من قبل البنك المركزي؛
4. تم الفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية صاحبة العجز في التمويل؛
5. تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
6. استعادة البنوك والمؤسسات لوظائفها التقليدية تلك المتمثلة في منح القروض التي كانت محتكرة من قبل الخزينة العمومية؛
7. أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز على مفهوم الجدوى من لاقتصاد المشاريع؛
8. أصبح مجلس النقد والقرض يمثل السلطة النقدية الوحيدة والمستقلة بعدما كانت مشتقة من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية؛
9. إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
10. تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية

الشكل رقم (II-2): الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

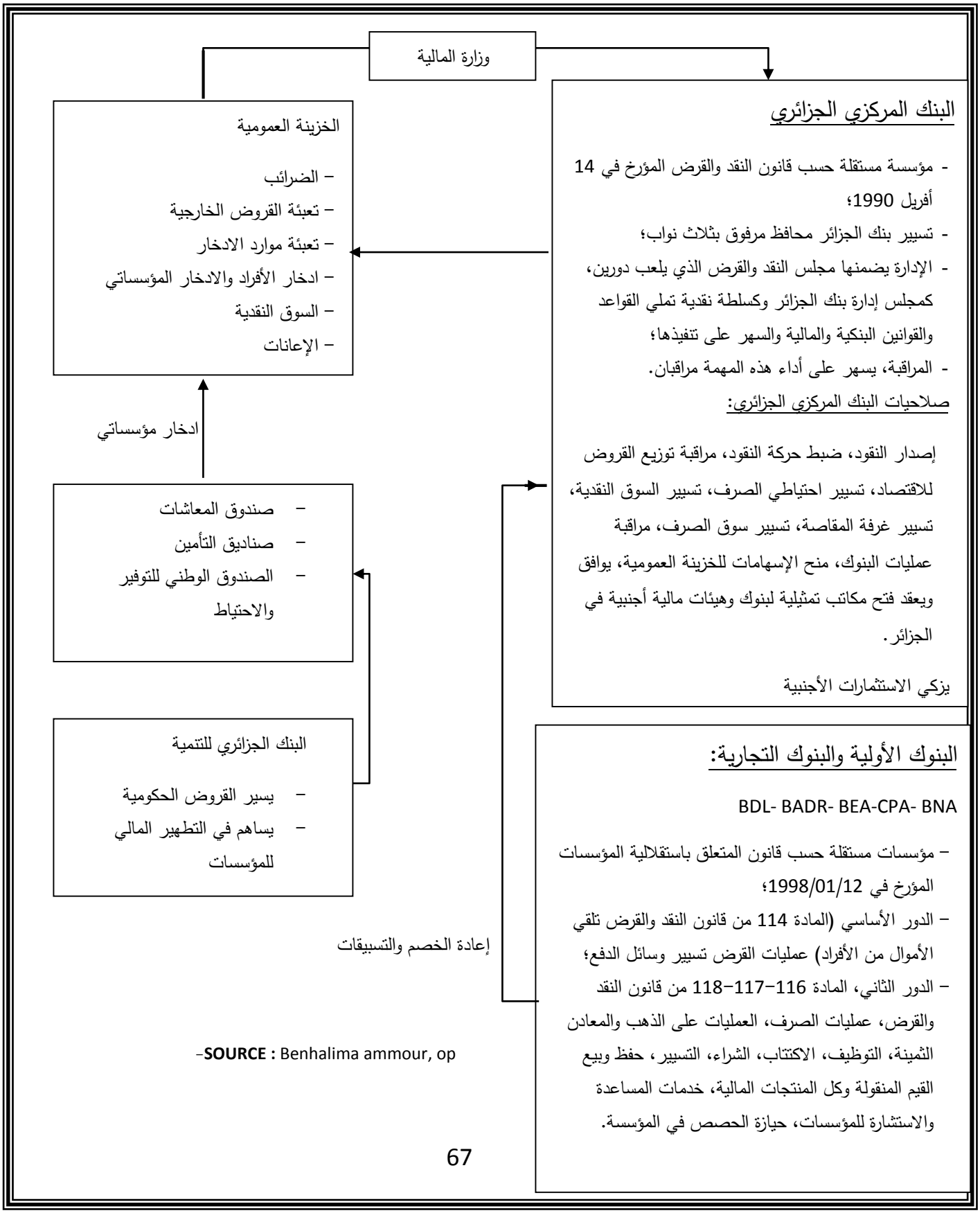

-**SOURCE :** Benhalima ammour, op

2.2 هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

تغير هيكل المنظومة المصرفية الجزائرية بعد الإصلاحات التي قامت بها السلطات من اجل تحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي ليواكب التطورات الجارية. وقد أصبح النظام المصرفي في نهاية سنة**2008**

يتكون من ستة وعشرون (**26**) بنكا ومؤسسة مالية معتمدة، يقع مقرها الاجتماعي الرئيسي بالجزائر العاصمة، ومصرف للتنمية في إطار إعادة الهيكلة. وتتوزع الهيئات المصرفية والمؤسسات المالية كما يلي[1]:

- ✓ ست (**6**) مصارف عمومية من بينها صندوق توفير؛
- ✓ تعاونية تأمين واحدة معتمدة لإجراء العمليات المصرفية وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛
- ✓ أربعة عشر (**14**) مصرفا خاصا، من بينها مصرف واحد برؤوس أموال مختلطة؛
- ✓ ثلاث (**3**) مؤسسات مالية من بينها اثنتان (**2**) عموميتان؛
- ✓ شركتان خاصتان (**2**) للاعتماد الإيجاري.

كذلك فقد وضع النظام رقم **01/93** المؤرخ في **1993/01/13** شروطا لإنشاء بنك أو مؤسسة مالية أجنبية، وشروطا تخص إقامة فروع لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية . ومن بين هذه الشروط يمكن ذكر ما يلي :

- ✓ تحديد برنامج النشاط
- ✓ الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة

[1] تقرير بنك الجزائر، النشرة الاحصائية، جوان 2012

- ✓ القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية

كما نص القانون أيضا على انه يتم سحب هذا الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض في عدة حالات هي:

- ✓ بطلب من المصرف أو المؤسسة المالي
- ✓ في حالة عدم استيفائها لشرط من الشروط التي يمنح الاعتماد على أساسها
- ✓ إذا لم تستغل هذا الاعتماد لمدة **12** شهرا
- ✓ إذا توقفت المؤسسة عن النشاط لمدة **06** أشهر

تحتم على البنوك التجارية التي ظهرت قبل صدور قانون النقد والقرض الحصول على اعتماد أو ترخيص من طرف مجلس النقد والقرض لمزاولة نشاطها، فالجدول رقم (II-1) يوضح تواريخ اعتماد البنوك العمومية الجزائرية

جدول رقم (II-1)[1]

تواريخ اعتماد البنوك الجزائرية العمومية

البنك العمومي	تاريخ الاعتماد
القرض الشعبي الوطني	**1997/04/06**
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	**1997/04/06**
البنك الوطني الجزائري	**1997/09/25**
البنك الخارجي الجزائري	**2002/02/17**
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**2002/02/17**
بنك التنمية المحلية	**2002/02/17**

[1] حبار ، عبد الرازق، 2011، مرجع سابق، ص 30.

وبعدها أصبح يتشكل النظام المصرفي في نهاية 2013 من تسعة وعشرين (29) مصرفا[1] ومؤسسة مالية، تقع كل مق ا رتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة.

تتوزع المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي:

- ✓ ستة (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
- ✓ · ثلاثة عشر (13) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد (1) برؤوس أموال مختلطة
- ✓ ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان؛·
- ✓ خمسة (05) شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان؛·
- ✓ تعاضدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت، في نهاية 2009 ، صفة مؤسسة مالية.

[1] تقرير البنك المركزي ،2013

الشكل رقم (II-3): **هيكل الجهاز المصرفي الجزائري**[1]

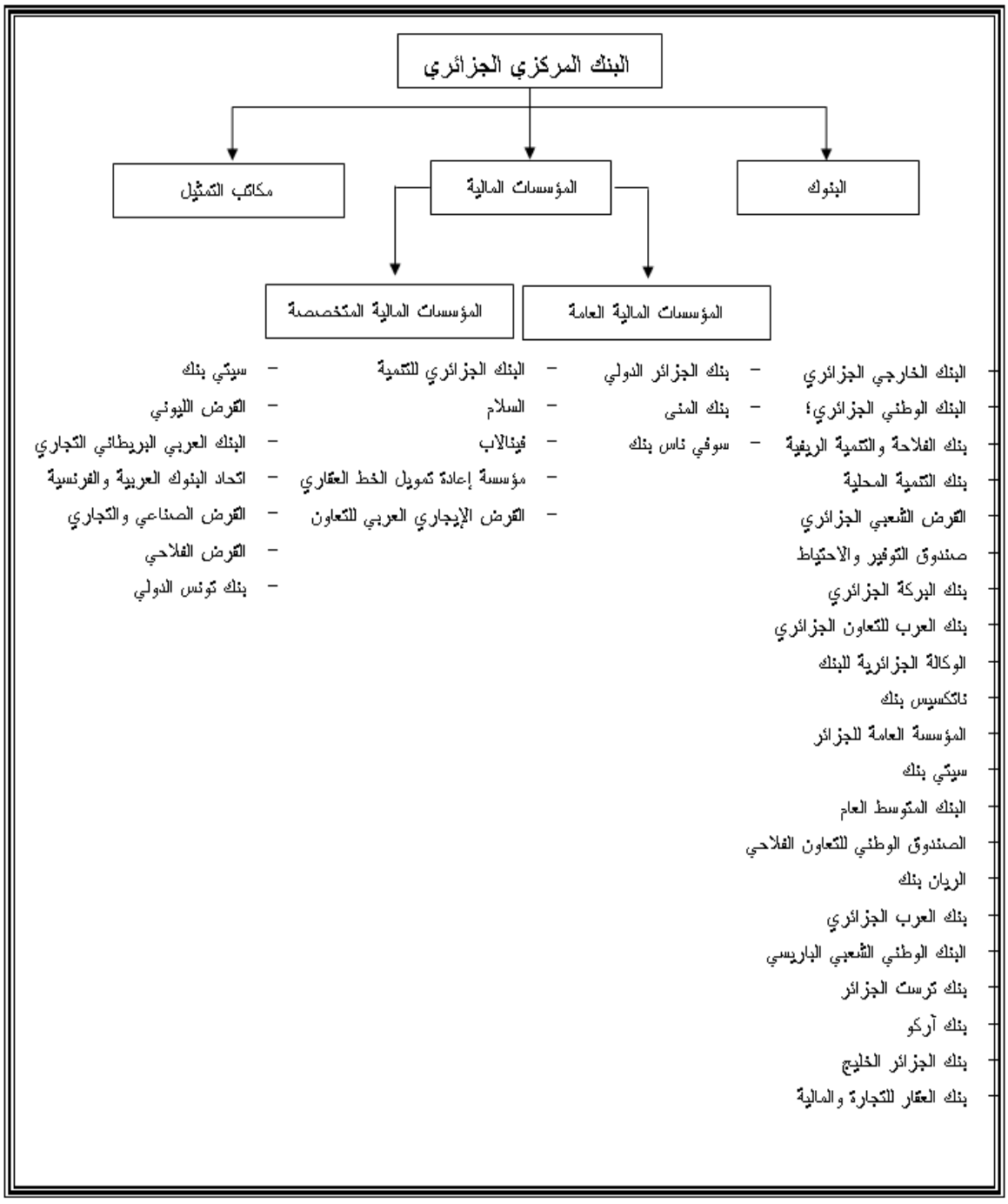

[1] تقرير بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 26، جوان 2014

3.2 تطور الموجودات

شهدت موجودات المصارف العاملة في الجزائر خلال الفترة **2004-2011** نمواً ملحوظاً بلغ **5109423** مليون دينار. حيث ارتفعت الموجودات من **3892985** مليون دينار في نهاية عام **2004** إلى **9002408** مليون دينار تقريبا في نهاية عام **2011** و بمعدل نمو **131.24%** خلال الفترة **2004-2011**. و يمثل الجدول رقم **(II-2)** و الشكل رقم **(II-4)** إجمالي و تطور الموجودات للمصارف الجزائرية من عام **2004** إلى عام **2011**.

جدول رقم (II-2)[1]

إجمالي موجودات المصارف العاملة في الجزائر (2004- 2011)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
اجمالي الموجودات	3892985	4209808	5228902	6510766	7287195	7327045	7988709	9002408

الوحدة: مليون دينار جزائري

[1] من إعداد الباحثة إعتمادا على تقرير بنك الجزائر، 2012،

شكل رقم (II-4)

تطورإجمالي موجودات المصارف العاملة في الجزائر (2004- 2011)

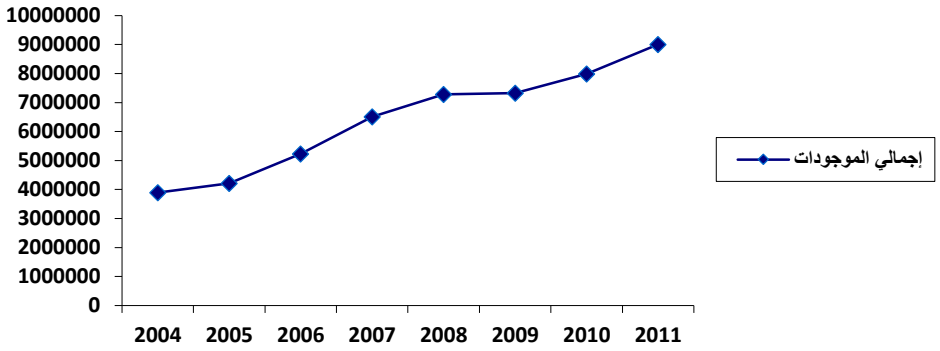

4-2 تطور الودائع

تعتبر الودائع مركز الثقل في موارد البنوك خصوصا التجارية منها و التي تعرف كذلك ببنوك الودائع ، و قد عرف حجم الودائع بالقطاع المصرفي الجزائري تطورا معتبرا حيث ارتفع رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في الجزائر بشكل تدريجي خلال الفترة **2004-2011** من **3063868** مليون دينار عام **2005** إلى **6592933** مليون دينار عام **2011** و بزيادة مقدارها **3529065** مليون دينار حيث بلغت نسبة الزيادة **115.18** % كما هو موضح بالجدول رقم **(II-3)**. حيث بلغت نسبة الزيادة في الودائع الجارية **209.93%** خلال الفترة **2004-2011**، و نسبة أقل للودائع لأجل حيث لم تتجاوز **76.70%** خلال نفس الفترة، كما ارتفع حجم الودائع المتعلقة بالواردات لنفس الفترة بنسبة **199.76** %

هذا الارتفاع يعد طبيعي بارتفاع توسع القطاع المصرفي الجزائري من سنة لأخرى و ارتفاع عدد البنوك و المؤسسات المالية الناشطة فيه، و يمثل الشكل رقم **(II-5)** تطور ودائع المصارف العاملة بالجزائر.

جدول رقم (II-3) [1]

إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في الجزائر (2004- 2011)

السنة	إجمالي الودائع	الودائع الجارية				الودائع لأجل				الودائع المتعلقة بالواردات
		إجمالي الودائع الجارية	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	أخرى	إجمالي الودائع لأجل	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	أخرى	إجمالي الودائع المتعلقة بالواردات
2004	**2705372**	**1127916**	697423	273903	156590	**1577456**	254102	1189187	134167	-
2005	**3063868**	**1224404**	773903	321294	129207	**1736164**	365818	1232815	137531	**103300**
2006	**3682837**	**1750432**	1163928	442418	144087	**1766105**	364453	1271360	130291	**166300**
2007	**4712876**	**2560801**	1831698	563301	165801	**1956555**	350673	1395884	209998	**195520**
2008	**5385816**	**2946919**	2056423	720765	169731	**2214968**	394011	1572921	248036	**223929**
2009	**5028051**	**2502926**	1426827	903596	172503	**2228894**	499167	1722577	7150	**296231**
2010	**5687506**	**2870718**	1680711	910679	279328	**2524281**	579536	1935527	9218	**292507**
2011	**6592933**	**3495792**	2005287	1039688	450817	**2787488**	625678	2152283	9527	**309653**

الوحدة: مليون دينار جزائري

[1] من إعداد الباحثة إعتمادا على تقرير بنك الجزائر، 2012،

شكل رقم (II-5)

تطور ودائع المصارف العاملة في الجزائر (2004-2011)

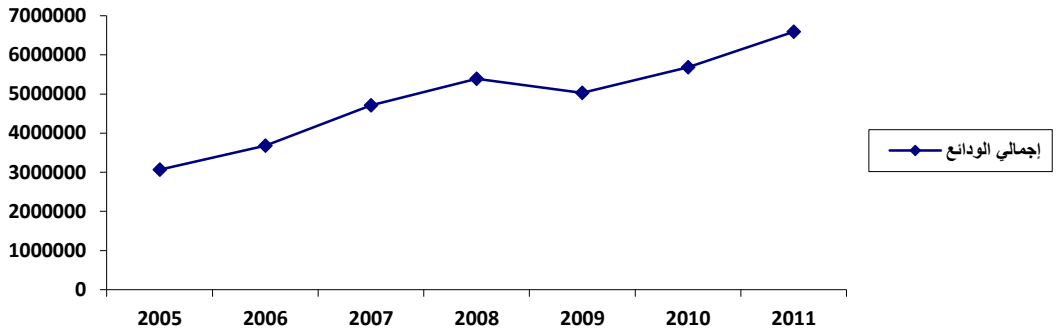

2-5 تطور القروض

نلاحظ من الجدول رقم (**II-4**) والشكل رقم (**II-6**) أدناه أن إجمالي حجم القروض قد أخذ منحنى متزايد حيث بلغ مجموع قروض المصارف 154,5 مليار دينار في نهاية سنة 2013 وهو ما يوافق ارتفاعا للقروض بواقع 20,3 ٪ مقابل 16,8 ٪ في 2012 و20٪ في 2011.

يُمثل قائم القروض للقطاع العمومي 51,2 ٪ من مجموع القروض الموزعة للاقتصاد في نهاية 2014، ويمثل القطاع الخاص 48,8 ٪.

جدول رقم (II-4) [1]

إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العاملة في الجزائر (2004-2014)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قروض للقطاع العام	857724	882378	847035	988917	1201870	1485164	1460599	1741651	204020	2434000	**338230**
قروض للقطاع الخاص	674431	895871	1055694	1212953	1411041	1597976	1804707	1981452	2247000	2721900	**3121700**
اجمالي القروض	1532155	1778249	1902729	2201870	2612911	3083140	3265306	3723130	4287600	5156300	**6504600**

الوحدة: مليون دينار جزائري

[1] من إعداد الباحثة إعتمادا على تقرير بنك الجزائر، 2015،

شكل رقم (II-6)

تطور قروض المصارف العاملة في الجزائر (2004-2014)

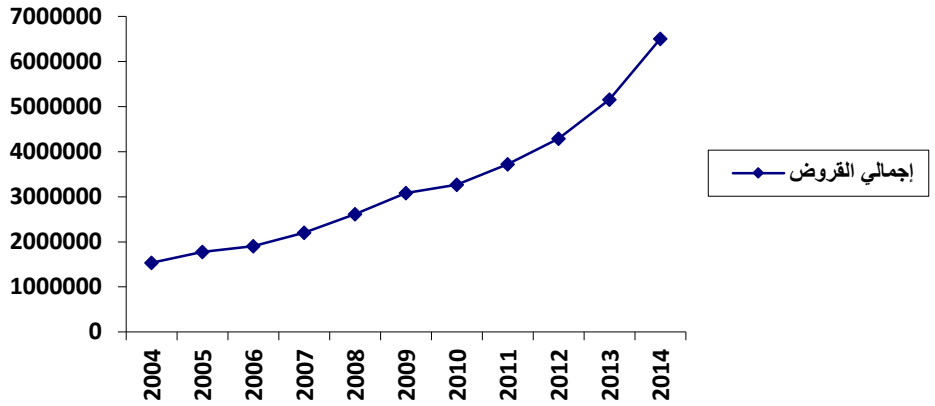

مثلت سنة **2005** بداية تجاوز حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص الحجم الممنوح للقطاع العام وهذا تزامنا مع توجه الدولة نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن مساهمة البنوك الخاصة تبقى ضعيفة مقارنة بمثيلاتها البنوك العمومية في مجال منح القروض خصوصا للقطاع العام حيث لم تتجاوز نسبة مساهمتها 1%، وهو مؤشر على ضالة التعاملات بين القطاع العام والبنوك الخاصة خصوصا بعد أزمة البنوك الخاصة من جهة، وضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من تعامل البنوك الخاصة معا من جهة أخرى[1].

[1] حبار ، عبد الرازق، 2011، مرجع سابق، ص 40.

3. الجهاز المصرفي الأردني

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال المصارف من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع[1].

1.3 -تطور الجهاز المصرفي الأردني

يأتي البنك المركزي الأردني على رأس الهرم المصرفي في الأردن ويليه المصارف المرخصة لها العمل في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تتضمن مصارف أردنية وغير أردنية وإسلامية، ويأتي في أعقاب ذلك مؤسسات الإقراض المتخصصة وشركات الصرافة ومكاتب التمثيل ويوضح الشكل رقم (II- 7) مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني، ويمثل البنك المركزي الأردني السلطة النقدية في الأردن.

[1] هنداوي، انس سامي ناصر، 2006، "**اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ،اربد، الأردن، ص 7.

شكل رقم (II- 7)

مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني (نهاية عام 2009)

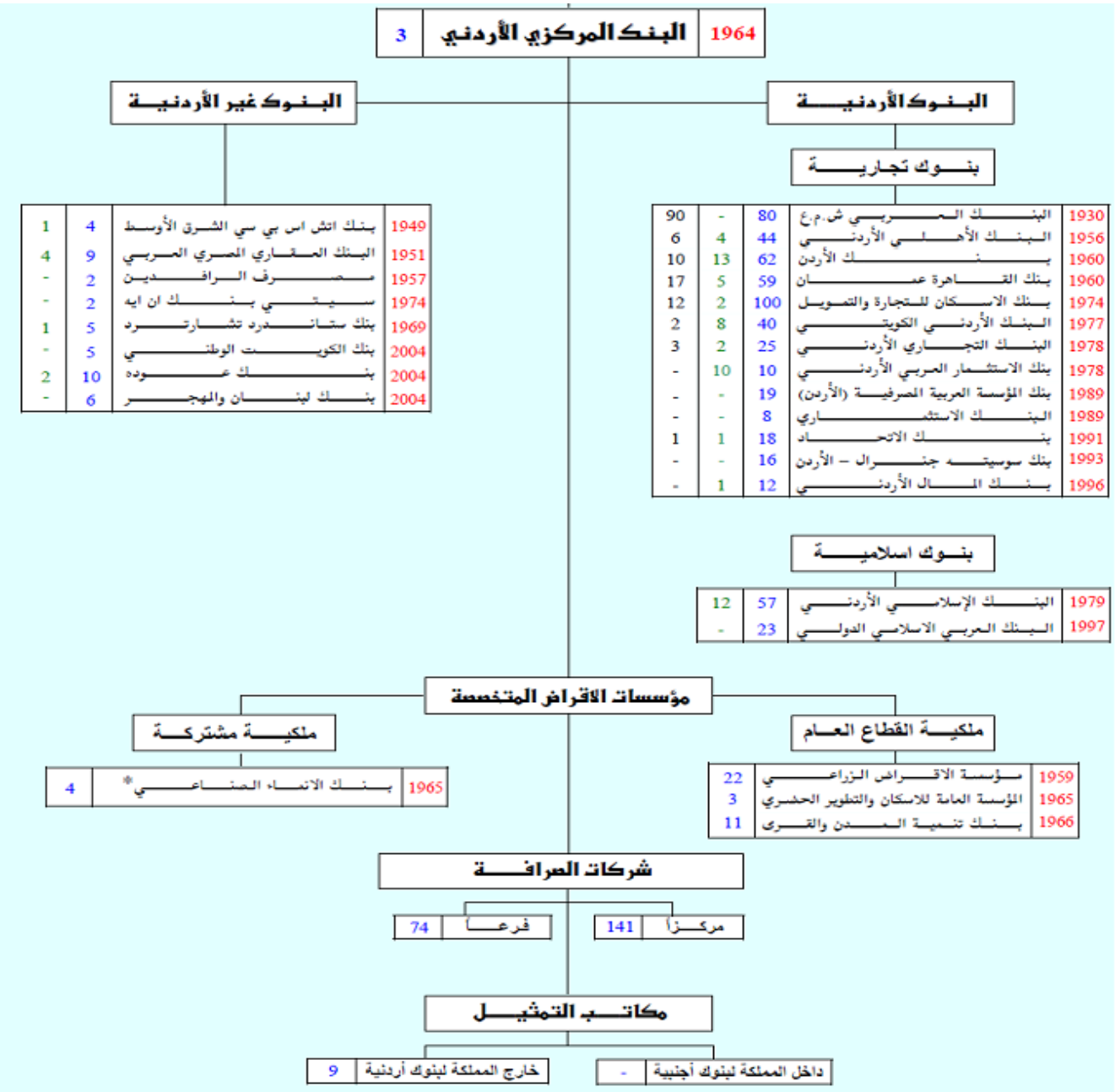

■ تاريخ التأسيس، ■ عدد الفروع داخل المملكة بما فيها البنك المركزي، ■ عدد المكاتب، ■ عدد الفروع خارج المملكة *: تم إلغاء بنك الإنماء الصناعي كمؤسسة إقراض

متخصصة بموجب قانون إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي لسنة 2008 رقم 2008/62، وتم منحه موافقة نهائية لممارسة أعماله المصرفية كبنك إسلامي تحت اسم بنك الأردن دبي الإسلامي الذي باشر أعماله بتاريخ 2010/01/13.

2.3 هيكل الجهاز المصرفي الأردني

يتكون الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزي الأردني و المصارف المرخصة، حيث ارتفع عدد المصارف المرخصة العاملة في الأردن من **21** مصرفا عام **2000** إلى **25** مصرفا نهاية **2014**، منها **16** مصرفا أردنيا (ثلاث منها مصارف إسلامية) ، و تسعة مصارف أجنبية (منها بنك واحد اسلامي)[1].

حيث يمثل الجدول رقم **(II-5)** تطور المصارف العاملة في الأردن من عام **2000** إلى **2014**.

[1] جمعية البنوك في الأردن، 2010 ، تطور القطاع المصرفي الأردني (2000-2014)، **التقرير السنوي الحادي و الثلاثون**، ص 18.

جدول رقم (II-5)

عدد المصارف الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن (2000-2014)

السنة	عدد المصارف الوطنية		عدد المصارف الأجنبية		المجموع
	مصارف تجارية	مصارف إسلامية	مصارف تجارية	مصارف إسلامية	
2000	14	2	5	0	21
2001	14	2	5	0	21
2002	14	2	5	0	21
2003	14	2	5	0	21
2004	14	2	8	0	24
2005	13	2	8	0	23
2006	13	2	8	0	23
2007	13	2	8	0	23
2008	13	2	8	0	23
2009	13	2	8	0	23
2010	13	3	9	0	25
2011	13	3	9	1	26
2012	13	3	9	1	26
2013	13	3	9	1	26
2014	13	3	8	1	25

المصدر: جمعية البنوك في الأردن

بلغ عدد فروع المصارف المرخصة **770** فرعا داخل المملكة كما في نهاية عام **2014**، ليبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان على العدد الإجمالي لفروع المصارف العاملة في المملكة) في نهاية عام **2014** حوالي **7669** نسمة لكل فرع.

3.3 تطور الموجودات

شهدت موجودات المصارف العاملة في الأردن خلال الفترة **2000-2015** نمواً ملحوظاً بلغ **18.3** مليار دينار. حيث ارتفعت الموجودات من **12.9** مليار دينار في نهاية عام **2000** إلى**47.1** مليار دينار تقريبا في نهاية عام **2015**[1،2]. و يمثل الجدول رقم **(II-6)** و الشكل رقم **(II-8)** إجمالي و تطور الموجودات للمصارف الأردنية من عام **2000** إلى عام **2015**

[1] جمعية البنوك في الأردن، 2010، تطور القطاع المصرفي الأردني (2000-2009)، **التقرير السنوي الحادي و الثلاثون**، ص 32.

[2] البنك المركزي الأردني، 2010، http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php

جدول رقم (II-6)[1]

إجمالي موجودات المصارف العاملة في الأردن (2000- 2015)

السنة	إجمالي الموجودات
	مليون دينار
2000	12913.5
2001	14153.6
2002	15119.3
2003	15701.5
2004	17821.1
2005	21086.5
2006	24237.6
2007	26815.6
2008	29796.6
2009	31956.9
2010	34973.1
2011	37686.4
2012	39275.3
2013	42802.8
2014	44868.1
2015	47133.2

الوحدة: مليون دينار أردني

[1] من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات البنك المركزي الأردني و جمعية البنوك في الأردن،

شكل رقم (II-8)

تطور موجودات المصارف العاملة في الأردن (2000-2009)

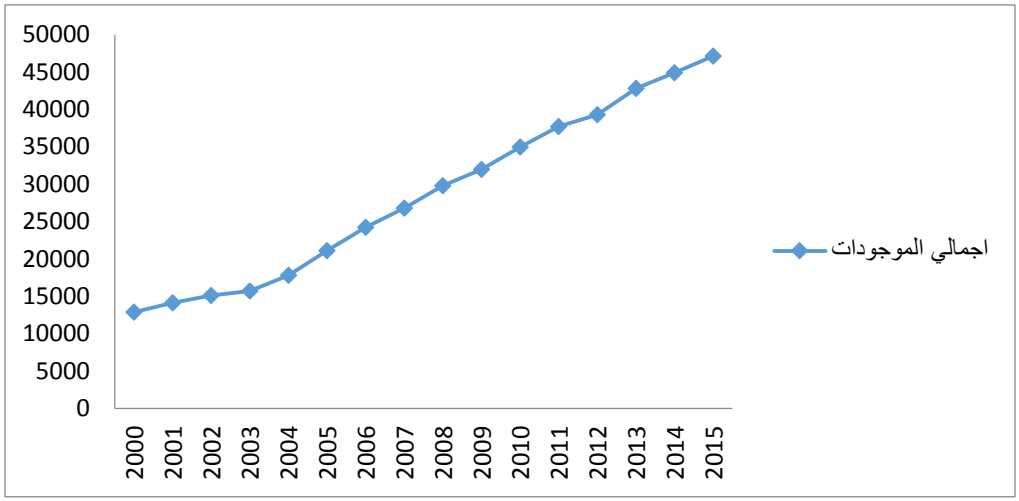

4-3 تطور الودائع

ارتفع رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في الأردن بشكل تدريجي خلال الفترة **2000-2015** من **8.2** مليار دينار عام **2000** إلى **32.5** مليار دينار عام **2015** و بزيادة مقدارها **24** مليار دينار كما هو موضح بالجدول رقم **(II-7)**[1،2].

[1] جمعية البنوك في الأردن، 2010، تطور القطاع المصرفي الأردني (2000-2009)، **التقرير السنوي الحادي و الثلاثون**، ص 42.

[2] البنك المركزي الأردني، 2010، http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php

جدول رقم (II-7) [1]

إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في الأردن (2000-2015)

السنة	إجمالي الودائع مليون دينار
2000	8224.5
2001	8721.3
2002	9367.7
2003	9969.4
2004	11564.1
2005	13119.3
2006	14591.9
2007	15988.1
2008	18102.6
2009	20298.4
2010	22504.8
2011	24377.9
2012	24969.7
2013	27593.2
2014	30261.03
2015	32598.5

الوحدة: مليون دينار أردني

[1] من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات البنك المركزي الأردني و جمعية البنوك في الأردن،

شكل رقم (II-9)

تطور ودائع المصارف العاملة في الأردن (2000-2009)

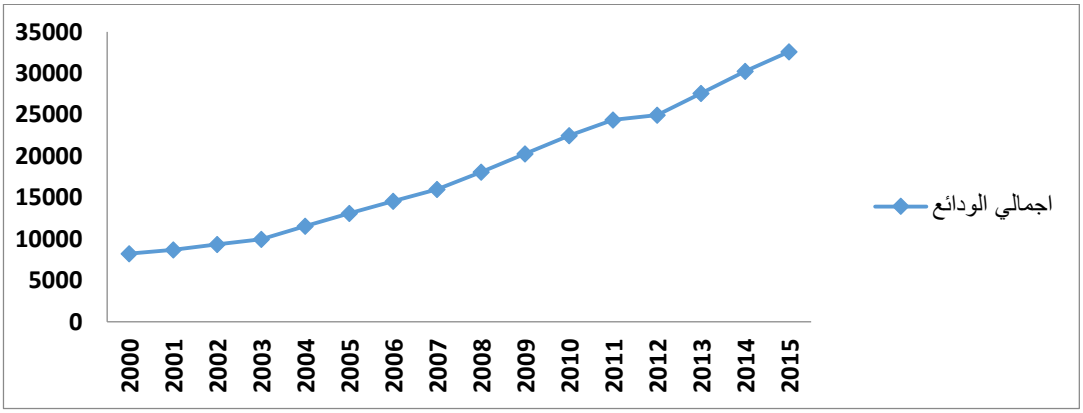

5.3 تطور القروض (التسهيلات الائتمانية):

إن اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة ارتفعت سنة 2015 سنة بمقدار1829مليون دينار كما ارتفعت سنة 2014 بما مقداره 334.8 مليون دينار، أو ما نسبته 1.8% عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، بمقارنة ارتفاعها من 17.8 مليار دينار في نهاية عام 2012 الى 18.9 مليار دينار في نهاية عام 2013 بارتفاع مقداره 1.110 مليار دينار 6.2%.

جدول رقم (II-8) [1]

إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العاملة في الأردن (2000-2014)

السنة	المجموع (مليون دينار)
2000	4546.500
2001	4948.900
2002	5130.000
2003	5262.400
2004	6189.200
2005	7744.300
2006	9761.900
2007	11295.600
2008	13044.300
2009	13317.200
2010	14451.400
2011	15851.200
2012	17829.800
2013	18939.700
2014	19274.500
2015	21103.500

[1] من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن،

جدول رقم (II-9)

نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة(%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	18.4	19.3	17.1	15.1	10.3	6.6	4.3	4.1	4.2	6.7	7.9	8.5	7.7	7	5.6	5.5

المصدر: البنك المركزي، الأردن

6.3 نسبة القروض المتعثرة

تراجعت نسبة الديون المتعثرة لدى البنوك الأردنية إلى 5.6% في عام 2014 مقابل 7% في 2013، نتيجة التشدد في قرارات التمويل وارتفاع كفاءة التحصيل لدى البنوك. وكان أعلى مستوى وصلت له نسبة الديون غير العاملة في آخر 12 عاما، في 2003 هي 15.5%، وحسب تقرير البنك المركزي في بيانات مؤشرات المتانة المالية أن حجم الديون غير العاملة والمتعثرة، بعد استثناء الفوائد المعلقة بلغ 1.06 مليار دينار مقابل 1.28 مليار دينار في 2013.

وبلغت نسبة تغطية الديون غير العاملة، حسب بيانات البنك المركزي التي نشرها، 77.6% في عام 2014 مقارنة مع 77% في عام 2013، وهو تقدم يشير إلى التزام البنوك بأخذ مخصصات كافية حسب تعليمات البنك المركزي.

المبحث الرابع: النظام المصرفي الجزائري والأردني في ظل اتفاقيات بازل

1.مقدمة:

يتعرض العمل المصرفي في ضوء طبيعة الأموال التي يحصل عليها من مصادرها المختلفة الأموال الخاصة، الودائع و أوجه استخدامها إلى العديد من المخاطر و قد تنشأ هذه المخاطر بسبب عوامل داخلية ترتبط بنشاطها و إدارة البنك ذاته أو ترتبط بعوامل خارجية تنشأ عن تغيرات الظروف أو البيئة التي يعمل في ظلها، و لقد اعتادت البنوك على التحوط لمثل هذه المخاطر بطرق عديدة لعل من أهمها الاحتفاظ بقدر كاف من الموارد أو الأصول السائلة أو تلك التي يسهل تحويلها إلى نقدية و التي تكون جاهزة للاستخدام في أي وقت لمواجهة أي مخاطر محتملة و يعتبر رأس المال و الاحتياط من أهم هذه الموارد و من هذا جاء التفكير في آليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر، و إيجاد هيئة مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم تقوم بالتنسيق و الرقابة[1]،ثم إيجاد معايير عالمية لتطبيقها في هذا الصدد، فكانت هناك اتفاقيات بازل.

[1] دريس رشيد ، بحري سفيان ، مقررات لجنة بازل و النظم الاحترازية في الجزائر ،جامعة الجزائر ، ص1

2. لجنة بازل واتفاقياتها:

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماماً متزايداً بحجم رأس المال، باعتباره خطَّ الدفاع الأوَّل في حالة تعرُّض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليَّات لا تخلو من مخاطر، مثل القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل التزام هام، وهو ضمان أموال المودعين.

لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكِّر، وبأشكال مختلفة، وأولى المعايير المستخدمة في هذا المجال كان نسبة رأسمال البنك إلى إجمالي الودائع، وذلك منذ سنة 1914م، وقد حددت هذه النسبة بـ10 % عالميًّا، أي أن تكون الودائع تعادل عشرة أضعاف رأس المال، وساد هذا المعيار إلى سنة 1942م، حيث تخلَّت عنه المصارف خاصَّة الأمريكيَّة منها بعد الحرب العالميَّة الثانية استخدمت السلطات النقديَّة والمصارف معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول باعتبار أنَّ الأهمَّ بالنسبة للبنك هو كيفيَّة استخدام الأموال في توظيفات مختلفة، ومدى سيولة هذه الأصول.

تطوَّر الأمر بعد ذلك إلى استخدام مؤشِّر رأس المال إلى إجمالي القروض والاستثمارات، باستثناء بعض الأصول كالنقديَّة في الصندوق والأوراق المالية الحكومية، والقروض المضمونة من الحكومة على اعتبار أنَّ هذه الأصول ليست فيها مخاطرة بالنسبة للبنك. وقد ظهرت هذه الفكرة منذ سنة 1948م تقريبا [1]

بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجيَّة للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالميَّة، ممَّا سبَّب أزمات لهذه البنوك، إضافة إلى المنافسة القويَّة من جانب البنوك اليابانيَّة للبنوك الأمريكيَّة والأوروبيَّة بسبب نقص

[1] رسمية قرياقص، عبد الغفار حنفي: 1997 ، الأسواق والمؤسَّسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية/مصر، ص: 192.

رؤوس أموال الأولى؛ قامت السلطات الإشرافيَّة في أقطار مجموعة الدول الصناعيَّة العشرة الكبرى **Group of ten** (وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتَّحدة، الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، بالإضافة إلى كلٍّ من: لوكسمبورغ وسويسرا) بتشكيل لجنة من خبراء السلطات النقديَّة والبنوك المركزيَّة في هذه الدول تجتمع عادة في مقرِّ بنك التسويات الدوليَّة **Bank of International Settlements (BIS)** بمدينة بال (بازل) السويسريَّة، وبها تقع أمانتها العامَّة، لذلك سمِّيت هذه اللجنة باسم "لجنة بازل للإشراف المصرفي **Basel Committee on Banking Supervision**" عُرفت توصياتها بمقرَّرات لجنة بازل، وكان ذلك سنة 1975م.

1.2 اتفاقية بازل I:

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدَّمت اللجنة توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عُرف باتِّفاقية بازل I، وذلك في يوليو 1988م ليصبح بعد ذلك اتِّفاقاً عالميًّا، وبعد أبحاث وتجارب تمَّ وضع نسبة عالميَّة لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجّحة، وقدِّرت هذه النسبة بـ 8 % ، وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992م، ليتمَّ ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءًا من 1990م، وكانت هذه التوصيَّات مبنيَّة على مقترحات تقدَّم بها"كوك **COOKE**" ، والذي أصبح بعد ذلك رئيساً لهذه اللجنة، لذلك سمِّيت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك، ويسمِّيها الفرنسيُّون أيضًا معدَّل الملاءة الأوروبي **RSE** . [1]

[1] Philippe GARSUAULT et Stéphane PRIAMI ,1995 : La banque fonctionnement et stratégies , Ed. ECONOMICA , Paris , p : 170

قامت مقرَّرات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنِّية المخاطر، وتضمُّ دول منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD**، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربيَّة السعوديَّة. أمَّا المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر وتضمُّ بقيَّة دول العالم.

وتتحدَّد كفاية رأس المال وفقاً للاعتبارات التالية :

- ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغضِّ النظر عمَّا إذا كانت متضمَّنة في ميزانيَّة البنك أو خارج ميزانيَّته.

- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين :

أ- رأس المال الأساسي: يشمل (حقوق المساهمين + الاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامَّة والقانونيَّة + الأرباح غير الموزَّعة أو المحتجزة) – (القيم المعنوية + الاستثمار في الشركات التابعة).

ب- رأس المال التكميلي: يشمل احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + مخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض + الإقراض متوسِّط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض.

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال :

- ألاَّ يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.

- ألاَّ تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50 % من رأس المال الأساسي.

- ألاَّ تزيد المخصَّصات العامَّة كحدٍّ أقصى عن 2 % مرحليًّا، ثمَّ تحدَّد بـ 1,25 من الأصول

والالتزامات العرضيَّة مرجَّحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكيَّة.

- تخضع احتياطيَّات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معيَّنة (خصم بنسبة 55 % لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول).

- الأوراق المالية التي تتحوَّل إلى أسهم (يتمُّ سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين).

- يُشترط لقبول أيَّة احتياطيَّات سرِّيَّة ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافَقًا عليها ومعتمدة من قِبل السلطات الرقابيَّة، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصِّص، وبعض الدول لا تسمح بها.[1]

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي :

[1] د سليمان ناصر ،النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل2013 ، ، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، ص3

جدول رقم (II-10)

أوزان المخاطرة المرجحة للأصول حسب نسبة بازل

درجة المخاطرة	نوعيَّة الأصول
صفر	النقديَّة + المطلوبات من الحكومات المركزيَّة والبنوك المركزيَّة والمطلوبات بضمانات نقديَّة وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + المطلوبة أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزيَّة في بلدان OECD.
10 إلى 50 %	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلِّيَّة (حسبما يتقرَّر وطنيًّا)
20 %	المطلوبات من بنوك التنمية الدوليَّة وبنوك دول منظَّمة OECD+ النقديَّة رهن التحصيل.
50 %	قروض مضمونة برهونات عقاريَّة، ويشغلها ملاَّكها.
100 %	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجاريَّة + مطلوبات من قطاع خاص + مطلوبات من خارج دول منظَّمة OECD ويتبقَّى على استحقاقها ما يزيد عن عام + مطلوبات من شركات قطاع عام اقتصاديَّة + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:

يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانيَّة، ومعاملات الترجيح للتعهُّدات خارج الميزانيَّة هي كالآتي:

جدول رقم (II-11)

أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البنود
% 100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامَّة للقروض).
% 50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليَّات مقاولات أو توريدات).
% 20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتمُّ بالتصفية الذاتيَّة (الاعتمادات المستنديَّة).

يصبح معدَّل كفاية رأس المال حسب مقرَّرات لجنة بازل كما يلي:

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8$$

2.2 التعديلات التي أُدخلت على اتفاقية بازل I:

بعد وضع هذه النسبة رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوِّعة التي أصبحت تتعرَّض لها، خاصَّة في ظلِّ انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقَّات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتِّفاقيَّة خاصَّة لاحتساب الملاءة أي كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وقد كان ذلك في يناير من سنة 1996م وفي صورتها النهائية بعد أن طرحتها كاقتراح للنقاش في أفريل 1995م، وتغتبر هذه الاتفاقية تعديلاً

لاتفاقية 1988م، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998م.

وتتمثل مخاطر السوق في التعرض للخسائر بالنسبة للبنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق، وأهمها مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار حقوق الملكية (أسعار الأسهم) وأسعار السلع.

من خلال هذا التعديل يمكن للبنوك أن تختار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة والنماذج الداخلية الخاصة بكل بنك على حده والتي يضعها لمواجهة مخاطرة السوقية، ومع أنَّ هذه التعديلات أبقت على معدَّل الملاءة الإجماليَّة عند 8 % كما ورد في اتِّفاق بازل I إلاَّ أنها عدّلت من مكوِّنات النسبة كما يلي :

سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقيَّة، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكوَّن من: الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي). وهذا كما هو محدَّد في اتِّفاقيَّة 1988م + الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين)، وهذه الأخيرة أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفَّر فيه الشروط الآتية :

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصليَّة لا تقلُّ عن سنتين، وألا يتجاوز 250 % كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصَّص لدعم المخاطر السوقيَّة.

- أن يكون صالحاً لتغطية المخاطر السوقيَّة فقط، بما في ذلك مخاطر الصّرف الأجنبي.

- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال، وذلك ضمن الحد

المذكور.

- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة. وقد قرَّرت اللجنة أن يكون هذا القيد رهناً بالإرادة الوطنيَّة.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتمُّ إيجاد صلة رقميَّة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقيَّة في 12,5 (وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12,5) ثمَّ إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة. وبما أنَّ المخاطرة السوقيَّة قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمَّنت مقترحات اللجنة طرقاً إحصائيَّة نمطيَّة لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدَّرة للمخاطرة Value at Risk (VAR) إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى.

تصبح إذن العلاقة المعدَّلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي :

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجّحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقيَّة} \times 12,5} \geq 8\ \%$$

للإشارة فإنَّ اللجنة ترى أنه يتعيَّن على البنوك المستخدمة لنماذج داخليَّة أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبِّر عن كلِّ مخاطرها السوقيَّة، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد، أي باستخدام النماذج الداخليَّة، أو باستخدام النموذج الموحَّد الصادر عن اللجنة[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديَّات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية/مصر، 2001، ص: 301

3.2 اتفاقية بازل II :

في يونيو 1999م نشرت لجنة بازل اقتراحات أوَّليَّة لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفيَّة (كفاية رأس المال) يحلُّ محلَّ اتِّفاقيَّة عام 1988م، وتدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقَّة وشموليَّة معامل المخاطرة في ميزانيَّات المصارف. وفي 16 يناير 2001م تقدَّمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدًا وتفصيلاً حول الإطار الجديد السابق لمعدَّل الملاءة المصرفيَّة، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيِّين والمختصِّين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر مايو 2001م، وكان من المتوقَّع أن تصدر اللجنة النسخة النهائيَّة من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001م، لكن نظراً لكثرة الردود والملاحظات تمَّت إجازة هذه النسخة في يونيو 2004م، وحُدد لها أجل تطبيق يمتد إلى نهاية سنة 2006م كحد أقصى، وهو الذي عُرف باتِّفاقيَّة (بازل II).

يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي :

1- طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجّح بأوزان المخاطرة واللازم لمواجهة مختلف المخاطر، حيث جاءت بتغييرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان والسوق، وقدمت تغطية شاملة لمخاطر التشغيل Operational risk التي لم يكن لها أي حساب في اتفاقية بازل I، والتي تُعرَّف بأنها مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية والعناصر البشرية والأنظمة أو الأحداث الخارجية.

2- ضمان وجود طريقة فعَّالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون للبنك أو غيره من المؤسَّسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابيَّة الآلية اللازمة للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الكافي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر.

3- نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره أو الانضباط بسلوكيات السوق Market discipline، وهذا يتطلَّب من أي بنك أو مؤسَّسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرُّضها للأخطار، والطرق المتّبعة لتحديد حجم الخطر حتَّى يكون عملاء هذه المؤسَّسات ودائنوها على علم بها، وليتمكَّنوا من تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسَّسات.

ويلاحَظ في اتفاق بازل II أنه أبقى الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8 % إلاّ أن قاعدة الموجودات التي يحسب على أساسها تمّ توسيعها إلى حد يؤدي إلى زيادة رأس المال المطلوب.

وبناءً على تقييم الجهات الرقابيَّة لقدرات البنوك في إدارة مخاطرها، فإنَّ الاتفاق الجديد المقترح (اتفاق بازل II) يمنح الخيار للبنوك في اعتماد إحدى المناهج الثلاثة لتقدير رأس المال لمواجهة مخاطر،الائتمان، وتمثّل طرق قياس تتسم بدرجة متزايدة من الحساسية للمخاطر وهذه المناهج هي :

1- المنهج الموحَّد الذي يعتمد على التقييم الخارجي للائتمان، وهو يمثّل الطريقة المعيارية أو القياسية.

2- منهج التصنيف الداخلي Internal Ratings-Based Approach (IRB) ، أي طريقة التقويم الداخلي بصيغتها التأسيسية (الأساسية).

3- منهج IRB المتقدِّم أو المنهج القائم على النماذج، أي طريقة التقويم الداخلي بصيغتها المتقدمة.

ولكنَّ البنوك التي ترغب في تبنِّي مناهج التصنيف الداخلي بصيغتيه الأساسية والمتقدمة عليها أن تُخضع نظامها في تسيير المخاطر لجهات رقابيَّة، وعلى ضوء تقرير هذه

الجهات يمكن للبنوك أن تتخطَّى النموذج الموحَّد إلى نموذج IRB الأول أي تأسيس نظام للتقييم الداخلي بصيغته الأساسية، ومنه إلى نموذج IRB المتقدِّم[1]

ويلاحَظ أيضاً بأنَّ الاتفاق الجديد (بازل II) يتخلى عن التمييز بين المقترضين السياديِّين من منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومن غير الأعضاء في المنظَّمة والبنوك، وذلك بإرجاع ترجيح المخاطر إلى النوعية وليس إلى عضويَّة المنظَّمة، كما يعترف الاتفاق بتقنيَّات الحدِّ من مخاطر الائتمان[2]

ومن جهة أخرى فإن الاتفاق الجديد يمنح الخيار للبنوك أيضاً في اختيار إحدى الطرق الثلاثة الآتية لمواجهة مخاطر التشغيل :

1- طريقة المؤشر الأساسي.

2- الطريقة المعيارية (القياسية).

3- الطريقة المتقدمة.

كما نذكّر في الأخير بأنه بالرغم من حرص الكثير من دول العالم على تطبيق مقرَّرات لجنة بازل (لكونها معايير مصادق عليها دوليًّا)، إلاَّ أنَّ هذه اللجنة لا تملك صلاحيَّات قانونيَّة لفرض توصيَّاتها على الدول ولو كانت الدول الأعضاء في اللجنة، وبالتالي فإنَّ الأمر يتطلَّب اعتماد محافظي البنوك المركزيَّة في مختلف الدول للتوصيَّات الصادرة عن تلك اللجنة لتصبح ملزمة لها.

[1] Tariqullah KHAN et Habib AHMED, 2002, La gestion des risques ; analyse de certains aspects liés à l'industrie de la finance islamique, Institut Islamique de recherches et de formation / BID, Jeddah, (RAS) 1423H –, p : 95.

[2] مجلة التمويل والتنمية، العدد 1 – المجلد 38 ، مارس 2001، ص : 33

4.2 مقررات لجنة بازل III وأهم انعكاساتها على النظام المصرفي :

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية ، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية ، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن،[1] و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة.[2]

1.4.2 الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازلIII

✓ إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم(رأس مال أساسي)وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2 %وفق اتفاقية بازل2.

[1] أحمد حميد الطاير، 2011 ،حلقة نقاشية تحت عنوان **نظرة مستقبلية للمشهد الإقتصادي في دبي 2011**، دبي، ، ص14

[2] الراجحي المالية،2010، **اتفاقية بازل نهج علمي**، أبحاث اقتصادية ، السعودية ، ،ص1

✓ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 %من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 %وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

✓ وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

✓ رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 %إلى 6%وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 .[1]

✓ متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً

[1] معهد الدراسات المصرفية ، **نشرة توعوية** ،اضاءات ، السلسلة الخامسة، العدد5 ، دولة الكويت، ديسمبر2012 ،ص 3.

على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك[1]

✓ تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات[2]

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة

- الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة(Liquidity Coverage Ratio) ، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه،ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

$$LCR = \frac{\text{High quality liquid assets}}{\text{Total net liquidity outflows over 30-day time period}} \geq 100\%$$

- الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio)لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية)إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ، ويجب أن لا تقل عن 100%.

[1] الراجحي المالية، مرجع سابق،ص1

[2] معهد الدراسات المصرفية ، مرجع سابق،ص 3.

$$NSFR = \frac{\text{Available stable funding}}{\text{Required stable funding}} \geq 100\%$$

✓ وقد أضاف بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية Leverage Ratio ، و تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الشريحة الأولى ، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.[1]

$$\text{Leverage Ratio} = \frac{\text{Tier 1 capital}}{\text{Total exposure}} \geq 3\%$$

جدول رقم (II-12)

متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III[2]

	حقوق المساهمين-الشريحة 1-	رأسمال الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2.5		
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	%2.5-%0		
الحد الأدنى+ رأسمال التحوط-بازل 3-	%7	%8.5	%10.5
بازل 2	%2	%4	%8

المصدر: من اعداد الباحثين أ.د/ مفتاح صالح ، أ.رحال فاطمة

[1] فلاح كوكش، 2012أ،**اثر إتفاقية بازل III على البنوك الأردنية**،معهد الدراسات المصرفية، ،ص2.

[2] **مفتاح صالح ، رحال فاطمة**،2013 ، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي،اسطنبول ،تركيا ،ص10

إعتمادا على

- Basel Committee on Banking SupervisionBasel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for Settlements , Basel, Switzerland, June 2011 ,p64.

- Prudential Financial Policy Department Islamic Banking and Takaful Department, Implementation of Basel III, BNM/RH/NT 007-25, p4.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من 2 %-وفق اتفاقية بازل2-إلى 4.5% مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5 %من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%، وقد تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10.5%بدلا عن 8% وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل اضافية للوفاء بهذه المتطلبات، والشكل رقم **(10-II)** يوضح ذلك بصورة أكثر تفصيلا، والمعادلة التالية كذلك تبين لنا أهم التعديلات التي أدخلت على معادلة كفاية رأس المال .

$$\text{Required capital ratio} \uparrow = \frac{\text{Capital (according to new definition)} \downarrow}{\text{RWA (Credit-, Market-, Operational Risk)} \uparrow}$$

شكل رقم (II-10)

متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

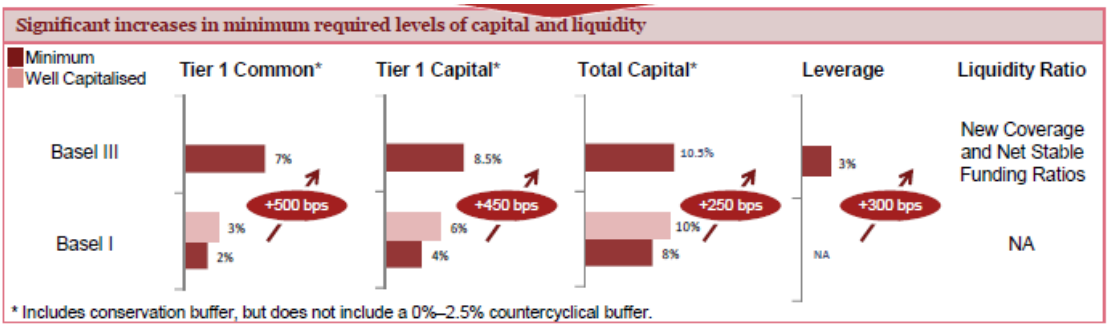

Source : Emmanuelle Henniaux, Basel III recent developments,base3 a risk 2management perspective 2011,pwc, may 2011, p1

وخلاصة القول أن بازل III أدخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل II يمكن تلخيصها في النقاط التالية :[1]

1- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً وتقسم إلى ما يلي:

- ✓ الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier 1):وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.
- ✓ الشريحة الأولى الإضافية(Additional Tier 1)
- ✓ الشريحة الثانية (Tier 2).
- ✓ وقامت اتفاقية بازل III بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

2- قامت اتفاقية بازل III بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقاً لما يلي:

[1] فلاح كوكش، مرجع سابق، ص 1-2

✓ رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر RWA إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2 %إلى 4.5%وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى(للأسهم العادية والإضافية)من4.5% إلى 6%.

✓ إضافة رأس مال لغايات التحوط (Conservation Buffer)إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5%وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

✓ رأس المال الإضافي المعاكس (Countercyclical Buffer)لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0 %إلى2.5%

✓ رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية(Systematic Buffer).

3- إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك :حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً .

4- أضافت بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية .

شكل رقم (II-11)

أهم التعديلات التي أدخلت على مقررات لجنة بازل 2.

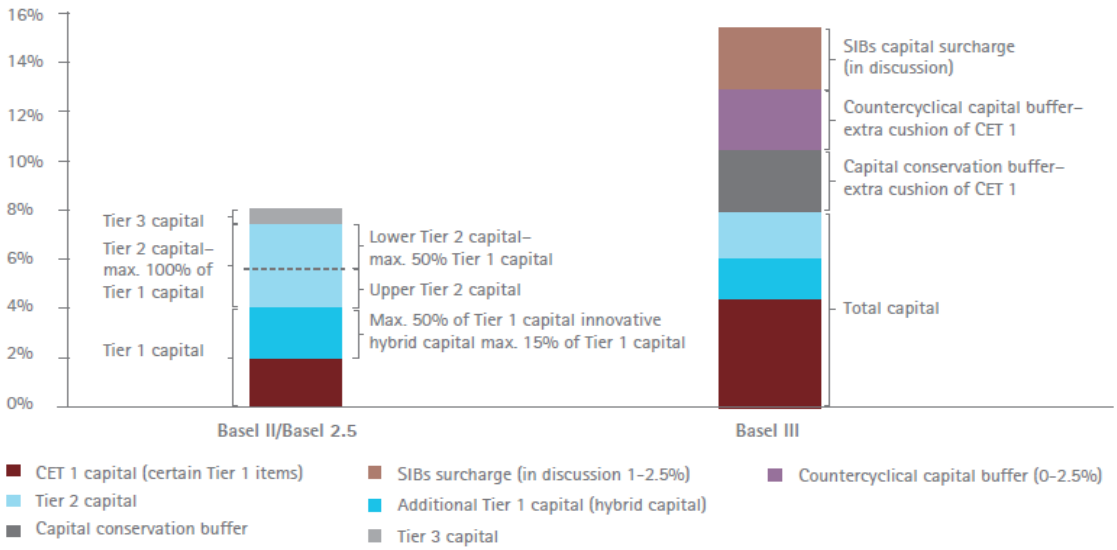

La source : Accenture,Basel III Handbook, 2011,p15

2.4.2 محاور اتفاقية بازل III

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي:

✓ ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي -Tier1 - مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند -Tier 2 - فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

✓ تشدِّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

✓ تُدخِل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي Leverage - Ratio - وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

✓ يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

✓ يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها[1].

[1] معهد الدراسات المصرفية ، مرجع سابق،ص ص 3-4.

3.4.2 مراحل التحول إلى النظام الجديد(مراحل تنفيذ مقررات بازل 3)

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت،لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف حتى عام 2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 في المائة، وهو ما يعرف باسم «core tier - one capital ratio»، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 في المائة بحلول عام 2019، وهو ما يعرف باسم «counter - cyclical». كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5 في المائة، ليصل الإجمالي إلى 9.5 في المائة، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية،والجدول رقم **(II-13)** والشكل**(II-12)** يوضحان بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل 3.[1]

[1] **مفتاح صالح ، رحال فاطمة** ،2013 ، مرجع سابق ،ص14

جدول رقم (II-13)

مراحل تنفيذ مقررات بازل 3

Phase-in arrangements (shading indicates transition periods)
(all dates are as of 1 January)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	As of 1 January 2019
الحد الادنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			3.5%	4.0%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس مال التحوط						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

من إعداد الباحثين اعتمادا على: أ.د/ مفتاح صالح ، أ.رحال فاطمة

- Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato,basel3 what's new ?business and technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company,2010,p32.

شكل رقم (II-12)

مراحل تنفيذ مقررات بازل 3

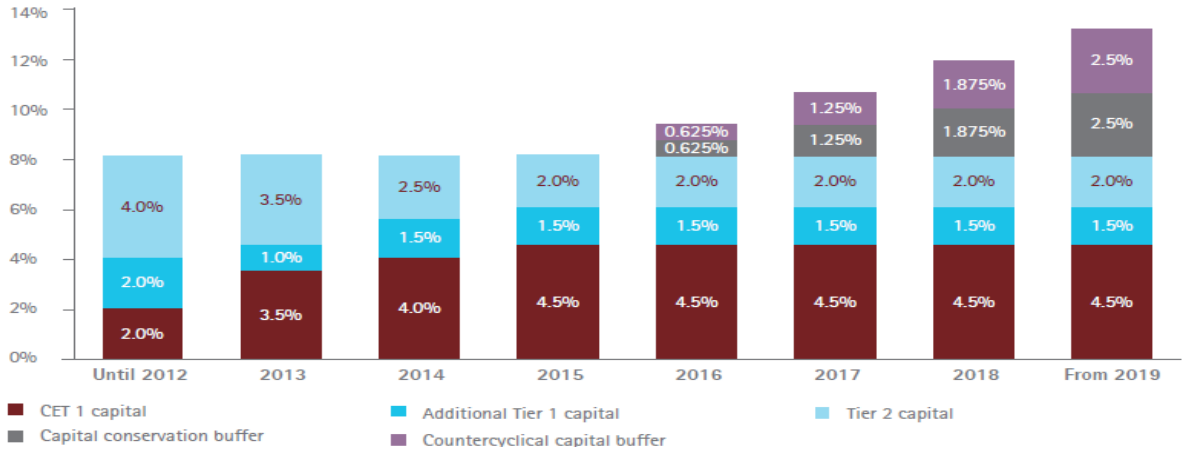

- La source : Accenture,Basel III Handbook, 2011,p15

4.4.2 تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي

أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان.

وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هامّ من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي، وسنتطرق في هذا العنصر إلى أهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي، والتي نلخصها في النقاط التالية:[1]

[1] مفتاح صالح ، رحال فاطمة ،2013 ، مرجع سابق ،ص14

✓ إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.

✓ عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق. انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال و الاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك،وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.[1]

✓ إن مقرارات بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان بررذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.

✓ انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.

✓ التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل3 يؤدي إلى التحكيم الدولي:لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 كما حدث في بازل 1 و بازل 2 سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.

[1] **مفتاح صالح ، رحال فاطمة** ،2013 ، مرجع سابق ،ص15

✓ فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها .

✓ الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها ، وتحسين من نوعيته.

✓ التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل:فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها

✓ ان معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل 3) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط اكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل ادارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع اسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

✓ انخفاض القدرة على الإقراض: ان القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من ازمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الاجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارفإقرار شفافية أكبر في العالم المالي

✓ قد تتسبب معايير "بازل 3" في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل انقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي ، والذي حذر من أن معايير "بازل 3" سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل

التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن "الزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج".

✓ إن تطبيق نظام بازل 3 سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.

✓ معايير بازل 3 ستحدّ من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية:وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية ، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية[1].

✓ أن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو ، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل 3" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار 1.05 إلى 1.15 في المائة تقريبا.

3. النظام المصرفي الجزائري في ظل اتفاقيات بازل:

في الجزائر حدِّدت التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994م معظم المعدَّلات المتعلَّقة بقواعد الحيطة والحذر **règles prudentielles** Les**المعروفة** عالمياً، وأهمُّها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال.

فقد فرضت هذه التعليمة على البنوك الالتزام بنسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8 % تطبَّق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد

[1] **مفتاح صالح ، رحال فاطمة** ،2013 ، مرجع سابق ،ص16

الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحدَّدت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999م، وذلك وفق المراحل الآتية[1]:

- 4 %مع نهاية شهر جوان 1995م.
- 5 % مع نهاية شهر ديسمبر 1996م.
- 6 % مع نهاية شهر ديسمبر 1997م.
- 7 % مع نهاية شهر ديسمبر 1998م.
- 8 % مع نهاية شهر ديسمبر 1999م.

وقد حدَّدت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفيَّة حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي، بينما حدَّدت المواد 6 و7 العناصر التي تُحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك، ومجموع هذين الجزأين يشكِّل رأس المال الخاصَّ للبنك، بينما بيَّنت المادَّة 8 من التعليمة مجموع العناصر التي يتوفَّر فيها عنصر المخاطرة، ثمَّ صنَّفتها المادَّة 11 وفق أوزان المخاطرة الخاصَّة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية، وكلُّ ذلك بطريقة مشابهة لما ورد في مقرَّرات بازل I [2]

أما بالنسبة لاتفاق بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ 2002/11/14م والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشياً مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلاّ أن اتفاق بازل II يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات لتوضيح كيفية تطبيق

[1] المادَّة: 3 من التعليمة رقم 94 – 74 المؤرَّخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلِّقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر.

[2] راجع مواد التعليمة رقم 94 – 74 المؤرَّخة في 29 نوفمبر 1994 المتعلِّقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر.

التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالمياً كما حدث مع اتفاق بازل I.

4. النظام المصرفي الأردني في ظل اتفاقيات بازل:

تم التطبيق التجريبي لمعيار بازل II في الاردن سنة 2007 أما التطبيق الفعلي كان اعتبارا من بداية 2008 وكمرحلة أولى تم تطبيق الأساليب البسيطة التي أتاحتها مقررات كفاية رأس المال بازل II وتتضمن تطبيق الاسلوب المعياري فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق وتطبيق أسلوب المؤشر الاساسي لقياس مخاطر التشغيل.

أما من حيث الصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك والسلطات الرقابية عند تطبيقها للمعيار الجديد فتمثلت في غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية وعدم وجود بيانات تاريخية شاملة ومكتملة يمكن الاعتماد عليها لتطبيق الطرق المتقدمة لقياس المخاطر والحاجة الى الارتقاء بكفاءة العاملين في البنوك بهدف تأهيلها لتطبيق متطلبات المعيار الجديد.[1]

أما بخصوص تطبيق مقررات بازل III فقد وجه البنك المركزي الاردني تعليماته تفيد بضرورة قيام البنوك المرخصة بدراسة مدى تأثير تطبيق مقررات لجنة بازلIII على النواحي التالية:

- ✓ نسبة كفاية رأس المال
- ✓ نسبة صافي التمويل ونسبة تغطية السيولة
- ✓ نسبة الرافعة المالية
- ✓ العائد على حقوق المساهمين وسياسة توزيع الارباح

[1] جمعية البنوك الأردنية ، تطور النظام المصرفي الأردني 2013، ص 20

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

1. مقدمة

يلعب موضوع التحليل الائتماني والقروض المتعثرة دورا هاما، ومؤثرا على الساحة المصرفية في أي بلد من بلدان العالم، سواء أكانت هذه البلدان متقدمة اقتصاديا، أو بلدان نامية، وعليه سوف نتناول في هذا الفصل مجموعة من الدراسات السابقة سواء كانت العربية منها أو الأجنبية، حيث تم استعراضها حسب التسلسل الزمني لها من الأقدم إلى الأحدث وكذلك فرضيات الدراسة.

2. الدراسات العربية:

بالرغم من محاولات معظم الدول النامية التحول التدريجي الى اقتصاديات السوق، إلا أن هذه الدول لا تزال في المراحل الأولى من عملية التحول الاقتصادي، وخصوصا بعدما كشفت الأزمة المالية الأخيرة عن عيوب هذا النظام الاقتصادي، وعليه لا تزال العديد من الدول النامية تتبع أنظمة اقتصادية تقليدية غير منفتحة، ونظرا لاختلاف طبيعة النظام المالي في الدول المتقدمة عن الدول النامية من حيث مستوى الرقابة والشفافية والتطور والمنافسة، سيتناول هذا الجزء من الدراسة دراسات الدول النامية:

ففي دراسة **معلا وظاهر(1999)** التي تمثلت أهم أهدافها حول **التعرف على أهم المعايير التي تبنتها الإدارة في المصارف الأردنية** التي يتم على أساسها تقييم أهلية العميل في الحصول على التسهيلات الائتمانية المباشرة بالإضافة الى تحديد أهميتها النسبية بالنسبة للقرار الخاص بمنح هذه التسهيلات الائتمانية، وذلك للوصول الى نموذج أمثل يمكن أن يستعمل من قبل المصارف الأردنية عند اتخاذها قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة. فقد أوضحت النتائج أن هذه المعايير اختلفت من حيث أهميتها النسبية فيما يتعلق بقرار منح التسهيلات الائتمانية. فقد كانت العوامل القانونية والتشريعية المرتبطة بالسياسة

الائتمانية المصرفية ومركزية المخاطر ذات أهمية أكبر من غيرها. وفي النهاية قدمت الدراسة نموذجا وصفيا يحدد أهم العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة.

تليها دراسة أحمد **الخزعلي (2000) بدراسة تحليلية حول التعثر المصرفي في الاردن في الفترة (1980-1997)** حيث تتكون عينة الدراسة من ثلاثة مصارف تجارية متعثرة في الأردن هي (بنك البتراء، بنك الأردن والخليج، بنك عمان للاستثمار) وتهدف هذه الدراسة للتعرف على مفهوم التعثر المصرفي، وحجمه، وتحديد أهم العوامل المسببة لهذه الظاهرة من خلال تحليل المخاطر والعوائد للمصارف المتعثرة في الجهاز المصرفي الأردني، والتعرف على أهم الوسائل لمعالجة هذه الظاهرة. وكانت أهم أسباب التعثر أسباب خارجية اقتصادية وهيكلية عامة، كالانخفاض الحاد في أسعار الصرف وأسعار الموجودات والعقارات أو قصور في القوانين والتشريعات ، وأما الأسباب الداخلية تعود إلى الإدارة السيئة وتدني الكفاءة الإدارية ، وضعف الرقابة المصرفية على أداء المصارف التجارية ، وظهور الغش والفساد لدى الموظفين في المصارف التجارية وخاصة القيادات العليا فيها ولحجم هذه الظاهرة في تعرض العدد الكبير من المصارف التجارية لها ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفاً في كفاءة المصارف التجارية المتعثرة في الأردن فيما يتعلق بإدارة مصادر واستخدامات أموالها من خلال الاعتماد الكبير على ودائع سوق ما بين البنوك وتدني نسبة الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية وعدم التنويع في استخدامات موارد هذه المصارف، بالإضافة إلى ما تحمله هذه المصارف المتعثرة من مخاطرة عالية وخاصة(مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة)، في حين أن عوائدها كانت قليلة مقارنة مع المصارف التجارية غير المتعثرة. وأوصت الدراسة برفع كفاءة الموظفين والقيادات العليا في المصارف التجارية من خلال حصولهم على مؤهلات عالية، والتدريب المستمر وخاصة القائمين على قسم التسهيلات الائتمانية

من خلال التقييم الكفؤ للمقترضين والضمانات للمبالغ المقترضة ودراسة السوق لتحليل المخاطر التي قد تتعرض لها المشاريع التي سوف يتم تمويلها، بالإضافة إلى القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع، والاهتمام الكبير في إدارة المصادر والاستخدامات للأموال من قبل إدارة المصارف، لأن رفع العوائد يعتمد على الكفاءة العالية لإدارة المصادر والاستخدامات.

وأتت **دراسة منذر المومني (2000)** فقد حاولت **معرفة العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الأردنية و تحديدها** ، و من ثم ايجاد العلاقة بين العوامل و التعثر المصرفي ، و لتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتحديد أهم العوامل المؤثرة و مدى قوة تأثيرها باستخدام مقياس ليكرث و إعطاء أوزان لإجابات المستجيبين و تحليلها إحصائيا ، ثم قام بإيجاد معامل الارتباط بين كل عامل من العوامل المؤثرة ، و قد أظهرت النتائج وجود تسعة عوامل مؤثرة تؤدي الى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة في المصارف الأردنية و يمكن أن تزول في حالة قيام المصرف بكتابة سياسة ائتمانية واضحة و مدروسة.

وفي دراسة **مدحت الطراونة (2002)** حول **مشاكل التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في جنوب الأردن** ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على المشكلات التي تواجه البنوك التجارية العاملة جنوب المملكة، وتحديد درجة أهميتها، واقتراح حلول لها، وقد صممت استبانة لغرض الدراسة وبعد توزيعها والقيام بمجموعة من الاختبارات، تبين أن البنوك التجارية تواجه العديد من المشكلات

ومعظمها يتعلق بالظروف البيئية المحيطة، والسياسات الائتمانية وعملاء البنوك، وللتغلب على هذه المشاكل فقد اختتمت الدراسة بتوصيات أهمها نشر الوعي المصرفي لدى عملاء البنوك وتحديث أنظمة الرقابة ومتابعة التسهيلات الائتمانية وإعادة تقييم شروط الائتمان من وقت الى آخر وفق معايير ائتمانية سليمة.

في دراسة أخرى **مدحت الطراونة (2003)** فقد تناولت موضوع **التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض** حيث هدفت الى التعرف على المؤشرات والمعايير المستخدمة من قبل البنوك التجارية الاردنية في تحليلاتها الائتمانية لتحديد أهلية عملائها وقدرتهم على تسديد القروض بالإضافة الى تحديد الاهمية النسبية للمؤشرات التقييمية المستخدمة.

و تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في أن التسهيلات الائتمانية لا تتخذ قرارات بصورة عشوائية و إنما تعتمد على مجموعة من المؤشرات مثل المؤشرات المالية و المحاسبية و التسويقية و الاقتصادية و قد اختلفت الأهمية النسبية لاستخدام هذه المؤشرات في عملية التحليل الائتماني ، فقد حظيت المؤشرات المالية و المحاسبية بالمرتبة الأولى وقد تلتها المؤشرات الاقتصادية ثم المؤشرات التسويقية و احتلت المؤشرات الاخرى التي تتضمن أسلوب استخدام القرض و قيمة الضمانات المرتبة الأخيرة ، رغم أنها تعد من المؤشرات المهمة في قياس ملاءة العميل و قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البنوك.

أما دراسة **شارف (2004)** فركزت على **مدى استخدام المعلومات النوعية والمتمثلة في (شخصية العميل، الضمانات المقدمة من طرف العميل، الظروف المحيطة بعملية منح القرض**، مقدرة المقترض على سداد القرض، رأس المال الخاص بالمقترض) لتحديد الجدارة المالية للعميل قبل اتخاد البنوك التجارية الأردنية لقرار منح القرض لكبار العملاء ، ومن بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة أيضا وجود علاقة بين استخدام عملية التحليل الائتماني وبين عملية منح القروض لكبار العملاء على مستوى البنوك المعنية بالإضافة الى وجود علاقة بين استخدام عملية التحليل الائتماني وبين تجنب مشكلة القروض المتعثرة لدى البنوك محل الدراسة، وقد دلّت النتائج أيضا على أن أهم الأسباب التي أدت الى ظهور مشكلة القروض المتعثرة، تتمثل في محدودية المعرفة

الشخصية لموظفي دوائر الائتمان إضافة إلى عدم التأكد من مقدرة بعض العملاء على السداد ، وهذا يتطلب بطبيعة الحال وضع برامج تدريبية مناسبة ترفع من كفاءة موظف المصرف.

وفي دراسة تحليلية **لنجيب البر عصي** (2005) عن **كيفية معالجة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية** موضحا من خلال دراسته الأسباب الحقيقية لزيادة حجم الديون المتعثرة لدى القطاع المصرفي الليبي وأهم المؤشرات والنسب المالية لتعثر القروض ليخلص في الآخر إلى مجوعة من الخطط والبرامج العملية لمعالجة ظاهرة زيادة حجم هذه الديون.

أما **دراسة ظاهروالعمرات(2006)** فقد تناولت موضوع **العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعثرها في المصارف التجارية الاردنية**، وكان الهدف منها ربط عوامل منح الائتمان مع عوامل تعثره عن طريق ايجاد العلاقة بين تلك العوامل المتعلقة بالمصرف نفسه، وذلك بالتطرق للمراحل العمرية لمنح الائتمان وهي مرحلة قبل منح الائتمان ومرحلة تنفيذ الائتمان ومرحلة ما بعد منح الائتمان ولتحقيق هذه الأهداف تم تصمم استبانة خاصة وتوزيعها على مجتمع الدراسة (المصارف الأردنية). وتوصلت هذه الدراسة الى نتائج عديدة من بينها أن كل طرف من أطراف مرحلة ما قبل منح التسهيلات ليس له دور فاعل نسبيا في عملية تعثر التسهيلات المصرفية أما بخصوص مرحلة تنفيذ منح الائتمان تساهم فعليا في عملية التعثر في حين أن كافة الأطراف المشتركة في مرحلة ما بعد منح التسهيلات الائتمانية مسؤولون عن عملية تعثر التسهيلات الائتمانية لأنهم لا يبذلون الجهد الكافي لعمليات المتابعة والتحصيل بعد تنفيذ عملية منح التسهيلات المصرفية.

وفي دراسة لحالة المصرف السوري الصناعي فقد هدفت دراسة **الدغيم وآخرون (2006)** الى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره، وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني، وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وطبقت هذه الدراسة على المصرف الصناعي السوري تصلت الدراسة الى أن المصرف الصناعي السوري:

يعاني المصرفي الصناعي من حجم كبير من الديون التي تتخللها إشكالات وتقصير، والتقصير الحاصل في إدارة هذه الأزمة يرجعونه إلى كادر المصرف بموضوع الملاحقات والمتابعة القانونية في كل فرع من الفروع، وتقصير إدارات الفروع، ومحامي المصرف الذين يتابعون القضايا. وعدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثار الشخصية والحكمية، وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له.

كما هدفت دراسة دعاء **محمد زايدة** بعنوان التسهيلات **الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني سنة 2006** للتعرف على ظاهرة من أخطر الظواهر المصرفية التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، ألا وهي ظاهرة تعثر "التسهيلات الائتمانية ."وقد تم الحديث عن أهم المؤشرات المصرفية والمالية وأداء البنوك في الفترة ما بين 2000إلى 2005 بشكل عام وتم الاستنتاج؛ بأن هناك العديد من العقبات التي تواجه السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، والتي بدأ تفاقمها مع بداية انتفاضة الأقصى .وقد تم التعرف على حجم الديون المتعثرة ومخصصاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، من خلال عرض كشف الديون المصنفة من العام 2001 حتى 2005 ، وكان من الواضح أن هناك ديون متعثرة بدون شك لدى كل البنوك ، تفاوتت ما بين

البنوك الوطنية والوافدة، وذلك اعتماداً على المخصصات الخاضعة لهذه الديون وكبر حجمها .وتضمنت هذه الدراسة أيضاً استكشاف أسباب التعثر المصرفي من خلال استبيان الدراسة، حيث تم توزيع 60 استبانة على عينة الدراسة المتمثلة بمتخذي قرار الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة، وفروعها التي تقوم بمنح الائتمان، وبعد إجراء عملية التحليل لآراء المستجيبين تم الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات، كان من أبرزها- :

الأوضاع السياسة والاقتصادية المتردية، بعيداً عن الأسباب الائتمانية الأخرى، ساهمت بنسبة عالية في ارتفاع نسب التعثر في المصارف جميعها .أوضحت الدراسة أن نسبة الديون المتعثرة إلى التسهيلات الائتمانية الممنوحة في المصارف العاملة في فلسطين، في السنوات 2000,2001,2002,2003 من أكثر السنوات تعثراً في المصارف .أما بالنسبة لأهم التوصيات فقد كانت متمثلة:

ضرورة تبني المصارف العاملة في فلسطين إنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة للحد من الخسائر الواقعة على بعض المصارف، على أن تكون موارده استقطاعات تدفعها المصارف من جملة الأرباح المتحققة من استثماراتها، ومن مساهمة بعض المؤسسات العاملة في المجال المصرفي والمالي كمؤسسة ضمان الودائع وسوق الأوراق المالية وغيرها.

أما **الظاهر وآخرون (2007)** فقد حاولوا التعرف على **أهم أسباب تعثر الديون في المصارف الفلسطينية** اضافة الى تحديد الأهمية النسبية لهذه الأسباب لتمكين المصارف من التركيز على طرق علاجها، وتقديم توصيات من شأنها زيادة كفاءة عمل المصارف التجارية في فلسطين وتجنب التعرض للديون المتعثرة.

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي وقد تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على مجموعة من مسؤولي قسم التسهيلات ومجموعة من العملاء الدين يواجهون حالة التعثر. و قد أوضحت نتائج الدراسة أن قصور نتائج الدراسة الائتمانية و نقص معلوماتها

و انخفاض متابعة العملاء بعد منح التسهيلات هي أهم أسباب التعثر المتعلقة بالسياسة الائتمانية أما فيما يتعلق بظروف السوق فقد كانت أهم العوامل المسببة للتعثر سياسة الاغلاق و الحواجز العسكرية أما فيما يخص العوامل المتعلقة بسلوك العملاء فقد وجدت الدراسة أن عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله و أخيرا قدم الباحثون توصيات كان من أهمها دعوة المصارف العاملة في الاراضي الفلسطينية الى زيادة اهتمامها بالدراسات الائتمانية و الاعتماد على معلومات صحيحة و موثوق بها و وضع برنامج متابعة للقروض بعد منحها للعملاء يستمر حتى تسديد كامل القرض و التأكد أن القرض الذي منح للعميل قد استخدم لنفس الغرض الدي منح من اجله.

وفي **دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف السوري** فقد هدفت دراسة **العربيد (2007)** إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة وتطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة من عام 1998 حتى عام 2005، اعتمادًا على البيانات المالية لتلك الفترة. ومن خلال تقييم الإجراءات المتبعة من قبل المصرف الصناعي لمعالجة القروض المتعثرة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسات الائتمانية وفقًا للمعايير والأعراف الفنية المصرفية، وغياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله وتطورها بعد منح القرض، مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر. وخلصت الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات يمكن أن تسهم في تحسين الدراسات الائتمانية اللازمة وتطويرها وتفعيلها لاتخاذ قرار الإقراض المناسب.

و في ورقة بحثية قدمت في ملتقى وطني تحت عنوان **استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية حسين و حمود(2008)** حيث هدفت إلى شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره ، وكذا العوامل المؤثرة في قرار منحه

، ثم صياغة هذه العناصر في شكل نموذج كمي يعتمد على أساليب علمية أكثر دقة من أجل اتخاذ قرار ائتماني سليم من خلال تقديم منهج حديث في ترشيد اتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية ، باستخدام نموذج برمجة الأهداف ذات الأولوية ، معتمدين في ذلك على دراسة حالة تطبيقية افتراضية ، وبرمجة الهدف هو أسلوب برمجة خطية لمشاكل القرار متعدد المعايير أو الأهداف، حيث يتم فيه تعيين دالة الهدف لتدنية الانحرافات عن الأهداف، وتتم عملية المفاضلة واختيار القروض على أساس استراتيجية البنك ، ومدى تفضيله لمعيار على آخر باستخدام هيكل الأولويات . ولقد خلصت الدراسة إلى أن هذا الأسلوب، أي برمجة الهدف، يتميز بمرونة عملية لإجراء التغيرات والتحويلات في نمط الأولويات أو معلمات النموذج، خاصة في ظل اقتصاد يتميز بتحولات سريعة وعشوائية، هذا بالإضافة إلى أن هذا النموذج له ميزة خاصة تميزه عن باقي النماذج، وهي أنه يبين لمتخذ القرار مقدار التضحيات التي يمكن أن يتكبدها من جراء هذا التفضيل.

وهدفت دراسة **د .حمد عبد الحسين راضي الخالدي " تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية دراسة تطبيقية في عينة من- المصارف الأهلية العراقية"** للمدة 2000-2008 إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية العراقية بغية تعزيز تاثيرها الايجابي وتقليل تأثيرها السلبي. ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم جمع البيانات الخاصة بعينة من المصارف الأهلية وعددها ثمانية مصارف من التقارير السنوية الصادرة عنها، فضلا عن تقارير ونشرات البنك المركزي العراقي. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية معنوية بين عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية بوصفه المتغير التابع، ومجموعة المتغيرات المستقلة متمثلة بحجم المصرف، ومعدل كفاية أ رس المال، والسيولة النقدية الحاضرة، ومعدل الإنفاق على الدعاية والإعلان، وعمر

المصرف. ومن جانب أخر، أظهرت الدراسة وجود علاقة سالبة (عكسية) ولكنها ذات دلالة معنوية بين عائد المحفظة ومعدل توظيف الودائع في القروض والتسهيلات الائتمانية .في حين لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع متغير عدد الفروع المصرفية. على وفق النتائج، اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهدافها من أهمها التوجه نحو ممارسة نشاط الإقراض الطويل الأمد لما يترتب على ذلك من تحقيق معدلات ربحية أكبر نسبيا مقارنة بنشاط الاستثمارات قصيرة الأجل.

وفي دراسة لمذكرة ماجستير للباحثة **رمضاني زينب تحت عنوان واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية حالة البنك الخارجي الجزائري (2011-2012)** في محاولة معرفة السياسة المنتهجة من طرف البنوك العمومية لتحصيل القروض المتعثرة وما هي أسباب هذا التعثر والكشف المبكر ووسائل التنبؤ عن حالات التعثر.

وقد توصلت الدراسة أن الأسباب التي أدت إلى حدوث التعثر تعود لأسباب داخلية متعلقة بالبنك وأخرى خارجية متعلقة بالظروف المحيطة وكشفت الدراسة أن اعتماد المحاسبة على المبادئ السليمة وقيام البنك بالدراسة الائتمانية الجيدة تلعب دور مهم في التنبؤ بمخاطر التعثر وكذلك المراقبة الداخلية للبك من خلال المراجعة والتفتيش فاعتماد البنك الخارجي الجزائري على تطوير نظامه الداخلي وإقامة نظام للمراقبة وتوضيح سياسته الخاصة بالتحصيل قد تمكنه بالتنبؤ بمخاطر التعثر والتحكم فيها.

وفي دراسة تطبيقية **لعلي شاهين وجهاد مطر 2011** تحت عنوان **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين** هدفت للتوصل إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها .بهدف التعرف على أوضاع تلك المنشآت في وقت مبكر مما يسمح

للأطراف ذات المصلحة والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينه .وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي المعروف للتوصل إلى أفضل Stepwise Analysis بالتحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات مجموعة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في بناء النموذج مما يمكن من التمييز بين المنشآت المتعثرة غير المتعثرة قبل وقوع التعثر بسنتين وتم احتساب النسب المالية لعينة من ثمانية بنوك نصفها متعثر والنصف الأخر غير متعثر، وذلك عن الفترة ما بين السنوات 2007/1997 وقد تم التوصل إلى النموذج التالي:

Z =326.940A8 +37.810A11- 14.905A1-7.261A22-2.347

وقد جرى اختبار النموذج وتبين أنه قادر على التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المنشآت المصرفية المتعثرة والغير متعثرة.

وفي دراسة اخرى **لهبال عادل 2012 "اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر"** هدفت هذه الدراسة الى محاولة معرفة الأسباب المؤدية الى تعثر القروض و هل هذه القروض المتعثرة هي مؤقتة ام متنامية و هل كل من الأسباب المتعلقة بالبنوك و المقترضين و الأسباب الخارجية لها نفس درجة التأثير على تعثر القروض لتخلص هذه الدراسة ان مشكلة القروض المتعثرة في زيادة نتيجة ضعف الرقابة و سوء الدراسات الائتمانية اما الأسباب فتختلف درجة تأثيرها فالمصارف ترى ان أكثر الأسباب تأثيرا هم المقترضين اما المقترضين فيرون ان البنك هو المتسبب بشكل كبير في حدوث التعثر و في الأخير لمعالجة مخاطر القروض المتعثرة يجب وضع سياسات و أساليب معينة لتسيير المصارف .

و في دراسة **أيمن زيد إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري**

والمجموعة العربية المصرفية الجزائر "2013" هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع وأساليب وأنظمة إدارة مخاطر التي تتبناها البنوك العاملة في الجزائر ووضع إطار متكامل يساعد البنوك على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا لمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية "متطلبات اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل2 وبازل3،وقد تم إعداد معايير للإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان لدراسة لدراسة الحالة على البنك العام والخاص ومدى تأثيرها وتطبيقها لهذه المعايير ،وتشير أهم النتائج البحث الى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في البنك الخاص المجموعة العربية المصرفية الجزائر أكثر منها في البنك العام القرض الشعبي الجزائري ،ونجاح البنوك الخاصة في معالجة نسبة عالية من المحفظة الديون المتعثرة والتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها السلطات النقدية للبنوك من اجل تخفيف من حدة المخاطر الائتمانية ويتمتع التدقيق الداخلي في البنوك بالاستقلالية وخاصة في البنك الخاص حيث ترفع التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة ويصعب على البنوك قياس المخاطر الائتمانية وفق منهجيات بازل2 لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب، وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها: أن تعمل البنوك العامة على تحسين مخاطر المصرفية بتنوعها ،والذي يتطلب من البنوك ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبية ،والشفافية، والإفصاح، أيضا تعزيز تطبيق الحوكمة الرشيدة في البنوك العامة ،والخاصة لان الإدارة السليمة تعتبر امرأ هاما لبقاء ونجاح المؤسسات على المدى الطويل

دراسة **حياة نجار 2014 «ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل " دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية** في محاولة لمعرفة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية وما هي مبادئ إدارة هذه المخاطر للوصول في الأخير إلى عرض مختصر للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك وتحد من قدرتها وكفاءتها في تحقيق

أهدافها المتمثلة أساسا في(مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر التشغيل)

لنخلص في الأخير إلى أن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية وضمان السير الحسن للعمليات البنكية اليومية المعقدة، يتوقفان بالدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات وتطوير بيئة ملائمة لإدارة هذه المخاطر، سواء للتخفيف منها أو التحكم فيها، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتيال والغش كما أن حسن التقييم والتحليل الدراسة لمجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره.

كما هدفت دراسة **زغاشو فاطمة الزهراء 2014 "إشكالية القروض المتعثرة " دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة** لمعرفة الأسباب المؤدية لتعثر التسهيلات الائتمانية وسبل الكشف المبكر عن القروض وأساليب علاجها. أما بالنسبة للأسباب فتصنف لثلاث مجموعات منها خاصة بالعميل وأخرى خاصة بالبنك وأخيرا أسباب متعلقة بالظروف المحيطة والأسباب الخارجية. وللتنبؤ بالتعثر فيعتبر التحليل المالي والاعتماد على نظام المعلومات لهما دورا مهما في الوقاية من التعثر.

أما دراسة **أمير عبد السلام ادم 2014 "دور ادارة المخاطر المصرفية فى تقليل حجم التمويل المصرفى المتعثر فى المصارف السودانية"** تناولت الدراسة دور إدارة المخاطر المصرفية في تقليل حجم التمويل المتعثرة بالمصارف السودانية، تمثلت مشكلة الدراسة في ان المصارف تقوم بالأنشطة الاقتصادية من خلال تقديمها للأموال عبر صيغ تمويلية متنوعة وإذا فشل العملاء بسداد التزاماتهم فان المصارف تتعرض الى مخاطر تعثر التمويل يؤدى إلى تعطيل مواردها فإن مشكلة الدراسة تتلخص فى الإجابة عمى التساؤلات التالية هل إدارة المخاطر في المصارف السودانية قادرة على وضع استراتيجية وسياسات متعمقة

بضبط التمويل الممنوح وكيفية سداده؟ وهل للإجراءات الوقائية المتبعة من قبل إدارة المخاطر بالمصارف لتقليل حجم التمويل المصرفي المتعثر وذلك بفرض واقعاً جديد؟ وهل التمويل المصرفي المتعثر يؤثر عمى السيولة والربحية والأمان؟ وهل الموارد البشرية المؤهلة مهمة لتقليل خطر التعثر؟

نبعت أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تقوم به المصارف السودانية على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال تقديمها للأموال للمجتمع وهدفت الدراسة الى التعرف على ادارة المخاطر المحيطة بالمصارف والتعرف على التمويل المتعثر لتقليل حجمه .أتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي .وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن إدارة المخاطر بالمصارف السودانية قادرة على وضع استراتيجيات وسياسات تتعلق بضبط التمويل الممنوح وكيفية سداده، وأن التمويل المصرفي المتعثر يؤثر على السيولة والربحية والأمان في المصارف السودانية، وأن زيادة الإجراءات الوقائية المتبعة من قبل إدارة المخاطر بالمصارف السودانية تخفض حجم التمويل المصرفي المتعثر .وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات اهمها ضرورة تفعيل دور إدارة المخاطر بالمصارف السودانية فيما يتعلق بوضع الاستراتيجيات والسياسات بضبط التمويل المصرفي، وتطوير إعداد الدراسات الائتمانية لطلبات التمويل، على أن تتم الموافقة على التمويل المطلوب بناء على التدفقات النقدية المستقبلية والجدوى المالية والاقتصادية للمشروعات الممولة.

3. الدراسات الأجنبية:

دراسة(2001) *Bonin & Huang* هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية التعامل مع القروض المتعثرة في المصارف الصينية التي عانت من الهشاشة المالية و سجلت نسب عالية من القروض المتعثرة و انخفاض معدلات كفاية رأس المال، و قد بينت نتائجها ضعف القطاع المصرفي الصيني خاصة المصارف الكبيرة و لمواجهة هاته المشكلة قامت بوضع خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد سعيا لخفض حجم المخاطر المالية للمؤسسات الحكومية و تنظيم العمل المصرفي و تفعيل دور الرقابة ، حيث لقي القطاع المصرفي دعم من الحكومة لإعادة هيكلة المؤسسات ، و قد أشارت الدراسة أن الحكومة استفادت من خبرات و تجارب الولايات المتحدة الأمريكية في معالجة الديون المتعثرة.

أما دراسة**Cavallo & Majnoni (2001)** فقد افترضت أن عدم كفاية رأس المال يؤدي إلى مواجهة خسائر القروض في المستقبل، وبعد أخذ عينة متكونة من 1176 بنك تجاري ودراستها خلال فترة من 1988-1999 في الولايات المتحدة الأمريكية توصلت إلى ضرورة إيجاد مخصصات مالية وضرورة رفع رأس مال البنك، وذلك لمواجهة الخسائر غير المتوقعة في المستقبل، وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة عكسية بين تغطية التزامات البنك الخارجية وبين مخصصات الديون المتعثرة.

وفي دراسة ((**Jiménez& Saurina 2003** التي هدفت الى تحليل محددات مخاطر الائتمان أي أثر هذه المتغيرات على احتمال التخلف عن سداد الديون في البنوك الاسبانية وقد حصرت الدراسة ثلاث متغيرات فقط وهي (الضمان، نوع المقترض، العلاقة بين المقترض والمصرف) حيث أنها اعتبرت المتغيرات الأخرى يمكن السيطرة عليها. و استخدمت في هذه الدراسة أكثر من ثلاثة ملايين قرض منح من طرف مؤسسة الائتمان الإسبانية خلال فترة 1988-2000 و قد وجدت الدراسة أن القروض المضمونة أكثر

خطورة و لديها تخلف عن السداد عالي جدا و القروض الممنوحة من بنوك الادخار أكثر مجازفة من البنوك التجارية العادية، أما بخصوص علاقة المصرف بالمقترض اذا كانت غير مقربة أو مغلقة فقد تؤدي الى زيادة المخاطر.

وخلافا لما جاءت عليه الدراسات السابقة من استخدام نماذج كمية لتقييم مخاطر الائتمان في المصارف التجارية قام **Kim (2008)** بدراسة مدى اعتماد البنوك التجارية العاملة في منطقة جنوب كاليفورنيا على اختلاف حجمها (صغيرة، كبيرة) على البيانات المالية في اتخاذها لقرارات الاقراض، حيث اتضح من خلال الدراسة الفروقات الموجودة بين البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة فيما يتعلق باتخاذ قرارات الاقراض اذ تعتمد البنوك كبيرة الحجم على قواعد أكثر صرامة في عملية اتخاد قرارات الاقراض بينما تعتمد البنوك الصغيرة على كفاءة وتقدير مدراء الائتمان في عملية منح القروض، وتوصلت الدراسة الى أن استخدام البيانات المالية يعتبر هاما في عملية اتخاد قرارات الاقراض سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية الكبيرة أو الصغيرة ,وأن مدراء وموظفي الائتمان في البنوك التجارية الصغيرة لا يشترطون تدقيق و مراجعة البيانات المالية من قبل مدقق خارجي عكس نظرائهم في البنوك التجارية الكبيرة و توضح نتائج الدراسة ان البيانات المالية تعتمد عليها البنوك الصغيرة و الكبيرة عند اتخاذ قرار الاقراض و أن البنوك التجارية الصغيرة لا تدقق في مصداقية البيانات المالية و تعتمد على المعلومات الغير المالية اكثر من اعتمادها على المالية و نتائج هذه الدراسة لا يمكن تعميمها على جميع موظفي البنوك الصغيرة.

أما دراسة chaing (2010) و التي فقد هدفت على الكشف عن قرارات الاقراض المصرفي للمقاولين في هونغ كونغ و ذلك من خلال ثلاث مراحل أولها وضع مجموعة من المعايير لتقييم طلب القرض و ثانيا اجراء استبيان لتحديد المعايير الاساسية و ثالثا اجراء مقابلات مع عدد من البنوك وقد انتجت الدراسة أن سياسات الاقراض التي تعتمد عليها

البنوك في هونغ كونغ متماثلة مع البنوك العالمية أي نفسها على الصعيد العالمي وقد توصل الباحث الى تشكيل نموذج خاص بتقييم المقترضين من أجل مساعدة المصارف على اتخاد قرار الاقراض من عدمه.

أما دراسة **Tracey(2011)** التي هدفت الى تبيان أثر القروض غير العاملة على نمو وسلوك الاقراض في كل من جاميكا وترينيداد وتوباغو، ولتبيان هذه العلاقة تم استخدام تحليل الانحدار للبلدان الثلاثة، حيث تبين أن القروض غير العاملة تحدد سلوك الاقراض، ويمكن تقييده بالنشاط الاقتصادي خاصة في فترات التوتر وارتفاع حجم هذه الديون، ولتحسين العمل في المستقبل اقترحت الدراسة ضرورة اضافة مجموعة من المؤشرات التنبؤية واقترحت دمج تأثير كفاية رأس المال لتحسين الدراسة.

ومن جهة أخرى جاءت دراسة**(2011) Tondkar**، **Coffman**، **Andews**، لتبيان أساليب جديدة لتقدير الديون المتعثرة بعدما كانت تستخدم الأساليب التقليدية الناتجة عن التجارب السابقة، ولكن مع انفجار التكنولوجيا وسهولة الحصول على المعلومات تم استعمال أسلوب أكثر شمولا لتحديد هذه الديون وهو نظام شبكة الكمبيوتر العصبية حيث يمكن له التنبؤ بما سيحدث وتحليل ما لم يحدث وأوضحت الدراسة أن هذا النظام يتصف بدرجة عالية من الدقة في التنبؤ من الانحدار حيث أنه أقل تقلبا وتوقعاته أقل احتمالا.

أما دراسة**(2011) vogiazas &nikoladou** فقد هدفت إلى التحقق في محددات الديون المتعثرة في المصرف الروماني عن طريق استخدام نماذج السلسلة الزمنية ، مع وضع فرضية أن مجاميع الاقتصاد الكلي تؤثر على الديون المتعثرة كأسعار الفائدة و عرض النقد و غيرها ، مستخدما في دراسته السلسلة الشهرية الممتدة من ديسمبر 2001 إلى نوفمبر 2010، بحيث أن هذه الفترة شهدت كلا من مرحلة ازدهار و مرحلة أزمة مالية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي وتحديدا الانفاق والاستثمار

والتضخم ومعدل البطالة والديون الخارجية مرتبطة بالأزمة المالية أثرت على مخاطر الائتمان في النظام المصرفي الروماني.

و قد قام **Mehrdad and others (2011)** بفحص العوامل التي تؤثر على مستوى ثقة مدراء الائتمان و مدى اعتمادهم على المتغيرات لاتخاذ قرار منح الائتمان و قد تم جمع المعلومات عن طريق استبيان و بعد مجموعة من التحاليل الاحصائية اتضح أن هناك علاقة ايجابية بين التقارير المالية و نوعية نظام محاسبة الشركة و نوعية هذه التقارير المالية مع مستوى ثقة الدائنين ، و وجود علاقة سلبية بين التلاعب في التقارير و وجود أخطاء فيها مع مستوى ثقة الدائنين ، و في الآخر تم استنتاج أن مديري الائتمان يعتمدون على متغير التقارير المالية أكثر من أي متغيرات أخرى في اتخاذ قرار منح الائتمان.

و في دراسة لأحلام سلمى و فتحي جويني تحت عنوان **محددات القروض المتعثرة 2013 هدفت** الدراسة إلى محاولة معرفة محددات القروض المتعثرة ل 135 بنك أوروبي و قد ركزت دراستها على البلدان الاكثر تضررا بالأزمة المالية 2008 اسبانيا، اليونان، ايطاليا و قد ركزت الدراسة على محددات الاقتصاد الكلي كمتغير للقروض المتعثرة لتخلص الدراسة ان هناك علاقة ايجابية بين القروض المتعثرة و معدل البطالة و معدل التضخم و علاقة سلبية بين القروض المتعثرة و معدل نمو الناتج المحلي و بين حقوق الملكية.

4. ما تتميز به الدراسة عن الدراسات السابقة:

من المعلوم أن موضوع الديون المتعثرة أو التسهيلات الائتمانية المتعثرة اكتسب أهمية خاصة لدى الباحثين والدارسين، وأن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تقوم بدراسة العوامل المؤثرة في تعثر هذه التسهيلات في البنوك الجزائرية والأردنية في الوقت الراهن بعد ما شهده العالم من تطورات وأزمات مالية عالمية وغيرها.

أما في هذه الدراسة، فقمنا بالبحث عن عوامل أخرى، لم تعرضها الدراسات السابقة حيث تم إضافة عوامل جديدة مرتبطة بالظروف الاقتصادية الحالية التي يعتقد أنها سبب وراء التعثر المصرفي الحالي كالارتفاع الحاد في معدلات التضخم،

و الركود الاقتصادي و غيرها، وربما تكون ذات أثر جوهري في تفاقم مشكلة تعثر الديون، ، لذلك سوف نستخدم الجانب العملي في البحث عن أسباب جديدة تتعلق بتعثر الديون المصرفية، لتوضيح حجم الخطر الذي يهدد الجهاز المصرفي تعتقد الباحثة أنها ستضيف إضافة جديدة في مجال البحث العلمي حيث ان الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة فبي أنها مقارنة بين البنوك الجزائرية و الاردنية .

5.**فرضيات الدراسة:**

- ✓ تؤثر العوامل المتعلقة بالسياسة الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية؟
- ✓ تؤثر العوامل المتعلقة بالعملاء المقترضين في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية؟
- ✓ تؤثر العوامل المتعلقة بموظفي البنك في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية؟
- ✓ تؤثر العوامل المتعلقة بالبنك المركزي في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية؟
- ✓ تؤثر العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية؟
- ✓ تؤثر العوامل ككل في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية؟

الباب الثاني:

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع

منهجية الدراسة

1. مقدمة.
2. أساليب جمع المعلومات.
3. تصميم أداة الدراسة.
4. متغيرات الدراسة
5. اجراءات توزيع الاستبانة.
6. مجتمع وعينة الدراسة
7. وصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة
8. صدق الاستبانة.
9. ثبات الاستبانة.
10. الأساليب الاحصائية المستعملة في عملية التحليل.

1. مقدمة:

تناول هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة، حيث استخدم الاسلوب الوصفي التحليلي من أجل معرفة العلاقة بين تعثر التسهيلات و العوامل المؤثرة عليها و ذلك من خلال معرفة أثر كل عامل على تعثر التسهيلات ، و قد تناول هذا الفصل أساليب جمع المعلومات بالإضافة الى اجراءات تصميم وتوزيع أداة الدراسة المستخدمة، ثم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، اضافة إلى صدق وثبات الاستبانة، وأخيرا الأساليب الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة و التي تم تحديدها لتحقيق هدف الدراسة في تبيان العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات المصرفية في البنوك الجزائرية و الأردنية.

2. أساليب جمع المعلومات:

اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية لجمع البيانات لغايات التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة و تحقيق أهدافها في تحديد أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية و الأردنية و عليه قمنا بتوزيع استبانة على موظفي إدارة التسهيلات الائتمانية و متخذي قرار منح الائتمان في البنوك، والتي تملك صلاحيات منح التسهيلات الائتمانية وقد تم الاعتماد على الاستبانة في عملية جمع البيانات باعتبارها الوسيلة الأنسب و الأفضل لهذه العملية، و يعزى ذلك لصعوبة التعرف على العوامل التي تؤثر على تعثر التسهيلات الائتمانية باستعمال نموذج رياضي نظرا لوجود متغيرات يصعب قياسها كعوامل السياسة الائتمانية المتبعة في البنوك ، وعوامل متعلقة بسلوك و تصرفات العملاء المقترضين و غيرها يصعب إدراجها في نموذج رياضي.

3. تصميم أداة الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قمنا بتصميم استبانة أولية، حيث تم الاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع المتعلقة بموضوع الائتمان المصرفي ودوره في اتخاذ قرار الإقراض والعوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية، كما تم ايضا اجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض من مدراء الدوائر الائتمانية في عدة بنوك تجارية من أجل صياغة مجموعة من الأسئلة التي تعكس فرضيات وإشكالية الدراسة، وقد تم تعديل أسئلة الاستبانة للتأكد من مدى وملاءمتها وتغطيتها للجوانب الأساسية للدراسة.

علما بأن الإجابات مقاسة على سلم من خمس درجات أقلها (1) وتعني غير موافق بشدة وأكبرها (5) وتعني موافق بشدة.

في حين تم تقسيم أداة الدراسة الى مجموعة من الأسئلة تهدف الى معرفة المتغيرات التي تؤثر على تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية، حيث يقيس مدى تأثر التسهيلات الائتمانية بالعوامل التالية:

- من العبارة (1-11)خاصة بالعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية
- من العبارة (11 -18)خاصة بالعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين
- من العبارة(19-22) خاصة بالعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية
- من العبارة(23- 27) خاصة بالعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي
- من العبارة (27-32) خاصة بالعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية

4. متغيرات الدراسة:

1.4 المتغيرات المستقلة

1.العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية: وتعرف السياسة الائتمانية بأنها بمجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود) ، وأنواعها، وآجالها الزمنية ، وشروطها الرئيسية.

2.عوامل مرتبطة بالعملاء المقترضين: تتمثل في سلوك و تصرفات العملاء بعد منحهم القرض والمشاكل التي قد تواجههم مما ينتج عنه عدم القدرة على سداد القرض.

3. خبرة موظفي التسهيلات الائتمانية: هم موظفين البنك حيث يقدم البنك الائتمان للعملاء من خلالهم لذلك يعتبرون من العوامل المحددة لمنح الائتمان. حيث يقوم ضابط الائتمان بتجميع المعلومات المالية للعميل ويقيم قدرة العميل على سداد القرض وشرح مختلف الخيارات لدى العميل على أساس أصول العميل، والجدارة الائتمانية والضمانات المحتملة.

4.سياسة البنك المركزي: تتمثل في مناهج مختلفة يقوم بها البنك المركزي ، حيث يتولى مهام التنظيم والرقابة على البنوك ، فيعتبر مسؤول عن توفير البيئة المصرفية المناسبة وعن ضمان سلامة الأوضاع المصرفية إلى جانب رسم وتنفيذ السياسة النقدية.

5. العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية: و هي عوامل تكون خارجة عن سيطرة البنك و العميل ، كالركود الاقتصادي و الأزمات المالية العالمية.

2.4 المتغيرات التابعة: و تمثلت في **التسهيلات الائتمانية المتعثرة**

5. اجراءات توزيع الاستبانة:

تم توزيع 120 استبانة على عينة الدراسة في البنوك الأردنية، التي تمثلت في جميع موظفي التسهيلات الائتمانية في الإدارات الرئيسية للمصارف التجارية العاملة في الأردن اضافة الى بعض الفروع الاقليمية التابعة لبعض البنوك التجارية على مستوى محافظة اربد والتي تملك صلاحيات منح التسهيلات الائتمانية، تم توزيع الاستبانات على خمسة عشرا بنكا تجاريا أردنيا تقليديا واسلاميا من أصل ستة عشرا بنكا، حيث رفض البنك الأردني الكويتي الإجابة على الاستبانة.

بلغ عدد الاستبانات المسترجعة 110 استبانة أي ما نسبته (91.66%) كما تم أيضا استبعاد استبانتين لعدم صلاحيتها، في حين بلغ عدد الاستبانات الجاهزة للتحليل 108 استبانة بمعدل (90%) وهي نسبة عالية. ويوضح **الجدول رقم (IV-1)** عملية توزيع الاستبانة.

الجدول رقم (IV-1): إجراءات توزيع الاستبانة(الأردن)

	العدد	النسبة
الاستبانات الموزعة	120	%100
الاستبانات المستردة	110	%91.66
الاستبانات المستبعدة	2	%1.66
الاستبانات المستعملة في عملية التحليل الاحصائي	108	%90

اعداد الباحث

أما بخصوص البنوك الجزائرية فقد تم توزيع 110 استبانة على البنوك العمومية العاملة في مدينة سيدي بلعباس والتي تقدر ب 6 بنوك فقد تم توزيعها على الادارة الرئيسية اضافة الى الفرع التابع لكل بنك.

بلغ عدد الاستبانات المسترجعة 105 كما تم أيضا استبعاد 5 استبيانات لعدم صلاحيتها، في حين بلغ عدد الاستبانات الجاهزة للتحليل 100 استبانة بمعدل (90%) وهي نسبة عالية. ويوضح **الجدول رقم (IV-2)** عملية توزيع الاستبانة.

الجدول رقم (IV-2): اجراءات توزيع الاستبانة(الجزائر)

	العدد	النسبة
الاستبانات الموزعة	110	%100
الاستبانات المستردة	105	%95
الاستبانات المستبعدة	5	%5
الاستبانات المستعملة في عملية التحليل الاحصائي	100	%90

اعداد الباحث

6. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في مجموع البنوك التجارية الأردنية بالإضافة الى البنوك التجارية الجزائرية، فقد تضمن مجتمع الدراسة البنوك التجارية التقليدية الأردنية والتي بلغ عددها 13 بنكا إضافة الى البنوك التجارية الإسلامية في الأردن والتي بلغ عددها 3 بنوك وقد تضمن أيضا 6 بنوك تجارية جزائرية، وقد تم اختيار هذا القطاع نظرا لأهميته

الكبيرة في عملية الوساطة المالية عن طريق تحصيل الودائع من المودعين ومن ثم منح التسهيلات الائتمانية للمقترضين. ويبين الملحق رقم (1) البنوك التجارية المعنية بالدراسة.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيارها بصفة عشوائية حيث تم توزيعها على مدراء وموظفي ادارة التسهيلات الائتمانية إضافة الى مدراء وموظفي إدارة مخاطر الائتمان في المراكز الرئيسية للبنوك التجارية، اضافة الى الفروع الاقليمية التابعة لبعض البنوك.

8. صدق الاستبانة:

للتحقق من أداة الدراسة، تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين أعضاء الهيئة التدريسية، والمتخصصين في المحاسبة والعلوم المالية على مستوى كلية الاقتصاد بجامعة اليرموك وبجامعة آل البيت بالإضافة إلى مشرف الرسالة انظر ملحق رقم (3) وتمت الاستجابة لآراء السادة المحكمين، بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم، ليتم التوصل إلى وضع الاستبانة في صورتها النهائية والتي تم توزيعها على عينة الدراسة.

9. ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطى هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

الجدول رقم (IV-3)

معاملات الاتساق الداخلي كرو نباخ ألفا للأبعاد وللأداة ككل

المجال	معامل الثبات (في الاردن)	معامل الثبات (في الجزائر)
العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية	0.80	0.77
العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين	0.71	0.76
العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات	0.73	0.71
العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي	0.85	0.70
العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية	0.70	0.70
الاداة ككل	0.86	0.80

و **الجدول رقم (IV-3)** يبين ثبات استبانة الدراسة من خلال احتساب معامل الفا كرو نباخ "Cornbrash's Alpha" والذي بلغ في الاردن 0,86للاستبانة ككلل و 0.80 في الجزائر للاستبانة ككلل، اذ فاقت قيمته القيمة المقبولة احصائيا 0.600 (Sekaran, 2003, p311)، وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات، وبذلك نكون قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

حيث ان قيم معاملات الثبات تراوحت بين (0.71-0.86) في الاردن وتراوحت بين (0.65-0.77) في الجزائر، وقد اعتبرت هذه النسب مناسبة وملائمة لغايات هذه الدراسة.

10. الأساليب الإحصائية المستعملة في عملية التحليل:

تم استخدام الرزمة الإحصائية SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية لتحديد معدل استجابة الأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة لمتغيرات الدراسة.

2. الانحرافات المعيارية لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الاجابات عن وسطها الحسابي.

3. اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T- Test) لاختبار فرضيات الدراسة.

4. مستوى الأهمية: لتحديد درجة الموافقة حدد مستويين مع العلم أنه تم استخدام المستوى الليكارتي الخماسي في الإجابة عن أسئلة الاستبانة وذلك حسب الدرجات التالية:

5= موافق بشدة

1=غير موافق بشدة

وقد استخدم وسط حسابي واحد لقبول الفرضية من عدمها وفي هذا النوع من التقسيم الخماسي قد استخدم وسط حسابي 3 بحيث يتم قبول الفرضية إذا كان الوسط الحسابي للإجابات 3 فأكثر ويتم رفض الفرضية إذا كان الوسط الحسابي أقل

وتم استخدام متوسطات أفراد العينة على النحو التالي:

(1 –2.99): سلبي ويعني عدم الموافقة

(3 -5): إيجابي ويعني الموافقة.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1. مقدمة.

2.اختبار فرضيات الدراسة.

1.2اختبار الفرضية الأولى.

2.2 اختبار الفرضية الثانية.

3.2 اختبار الفرضية الثالثة.

4.2 اختبار الفرضية الرابعة.

5.2 اختبار الفرضية الخامسة

6.2 اختبار الفرضية السادسة

1. مقدمة:

تناول هذا الفصل عملية التحليل الاحصائي للبيانات المحصلة من الاستبانات الموزعة، التي تهدف الى التعرف على العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية، اضافة الى مناقشة أسئلة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة. مع العلم أن الباحث استخدم المستوى الليكارتي الخماسي في الإجابة عن أسئلة الاستبانة وذلك حسب الدرجات التالية:

5= موافق بشدة

1=غير موافق بشدة

2. اختبار فرضيات الدراسة:

1.2 اختبار الفرضية الأولى: تؤثر العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية المتبعة في البنوك الأردنية والجزائرية في تعثر التسهيلات الائتمانية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية كما هو واضح في الجداول التالية

الجدول رقم (V-1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الاردن

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	5	عدم متابعة العملاء بعد منح التسهيلات الائتمانية	4.24	.97
2	4	عدم معرفة الغاية الحقيقية للائتمان الممنوح	4.19	.91
3	1	قصور الدراسة الائتمانية	4.00	.90
4	6	سوء تقييم البيانات والنسب المالية المقدمة من قبل العميل	3.69	.87
5	7	تدخل المستويات العليا في المصرف بقرار منح الائتمان خلافا عن توصيات قسم الائتمان	3.53	.98
6	3	عدم القيام بدراسة واضحة لمصادر السداد	3.50	1.19
7	2	عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة	3.24	1.25

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8	11	عدم القدرة على التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات	3.21	1.08
9	10	عدم التأكد من كفاية قيمة الضمانات لسداد القرض	3.13	1.17
10	8	عدم الاهتمام بعامل المخاطرة و النظر إلى الربح فقط.	2.94	1.17
11	9	عدم مراجعة مركزية المخاطر للعميل في البنك المركزي	2.65	1.33
		العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية	3.48	.63

يبين **الجدول رقم (V-1)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.65-4.24)، حيث جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على "عدم متابعة العملاء بعد منح التسهيلات الائتمانية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.24)، بينما جاءت الفقرة رقم (9) ونصها "عدم مراجعة مركزية المخاطر للعميل في البنك المركزي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.65). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية ككل (3.48)

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) -معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" لتعزيز النتائج المتوصل اليها كما هو مبين في الجدول رقم **(V-2)**.

الجدول رقم (V-2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية	108	3.48	.63	7.940	107	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (⍺=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 7.940 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية في تعثر الديون وبهذا يتم قبول هذه الفرضية وهو ما يوافق دراسة **الطراونة (2002)** لمشاكل التسهيلات الائتمانية في جنوب الاردن حيث كانت السياسات الائتمانية من أبرز هذه المشاكل.

الجدول رقم (V-3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الجزائر

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	7	تدخل المستويات العليا في المصرف بقرار منح الائتمان خلافا عن توصيات قسم الائتمان	4.02	1.19
2	6	سوء تقييم البيانات والنسب المالية المقدمة من قبل العميل	3.94	1.19
3	5	عدم متابعة العملاء بعد منح التسهيلات الائتمانية	3.68	1.10
4	8	عدم الاهتمام بعامل المخاطرة و النظر إلى الربح فقط.	3.65	1.12
5	3	عدم القيام بدراسة واضحة لمصادر السداد	3.66	1.07
6	4	عدم معرفة الغاية الحقيقية للائتمان الممنوح	3.62	1.22
7	1	قصور الدراسة الائتمانية	3.53	1.11
8	9	عدم مراجعة مركزية المخاطر للعميل في البنك المركزي	3.27	1.34

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
9	11	عدم القدرة على التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات	2.64	0.90
10	2	عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة	2.20	1.01
11	10	عدم التأكد من كفاية قيمة الضمانات لسداد القرض	2.09	0.87
		العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية	3.30	0.61

يبين **الجدول رقم (V-3)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.09-4.02)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على " تدخل المستويات العليا في المصرف بقرار منح الائتمان خلافا عن توصيات قسم الائتمان" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.02)، بينما جاءت الفقرة رقم (10) ونصها " عدم التأكد من كفاية قيمة الضمانات لسداد القرض" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.09). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية ككل (3.30)

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) -معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" لتعزيز النتائج المتوصل اليها كما هو مبين في الجدول

الجدول رقم (V-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية	100	3.30	.61	4.882	99	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (⍺=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 4.882 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية في تعثر الديون وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

2.2 اختبار الفرضية الثانية: تؤثر العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الاردنية والجزائرية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين كما هو واضح في الجداول التالية

الجدول رقم (V-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الأردن

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	13	عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله	4.26	.66
2	12	التغيير في سلوك ومصداقية العميل	4.01	.79
3	15	عدم وجود دراسات جدوى مبنية على أسس علمية	3.69	.99
4	18	عدم كفاءة النظام المحاسبي لدى العملاء	3.64	1.00
5	17	ضعف إداري وفني لدى بعض العملاء في تشغيل أعمالهم	3.39	1.07
6	14	عدم التزام العملاء بمواعيد دفع الأقساط المستحقة عليهم	3.02	1.33

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	16	الصراع داخل منشأة العميل	2.86	1.16
		العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين	3.55	.57

يبين **الجدول رقم (V-5)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة العملاء والمقترضين، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.86-4.26)، حيث جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنص على "عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.26)، بينما جاءت الفقرة رقم (16) ونصها "الصراع داخل منشأة العميل" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.86). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين ككل (3.55).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) -معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في **الجدول رقم (V-6)** و وافقت دراسة **الظاهر و آخرون (2007).**

الجدول رقم (V-6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين	108	3.55	.57	10.003	107	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (⍰=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 10.003 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين في تعثر الديون في البنوك الأردنية وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

الجدول رقم (V-7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الجزائر

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	14	عدم التزام العملاء بمواعيد دفع الأقساط المستحقة عليهم	3.97	1.12
2	13	عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله	3.75	1.24
3	12	التغيير في سلوك ومصداقية العميل	3.55	1.16
4	18	عدم كفاءة النظام المحاسبي لدى العملاء	3.51	1.03
5	16	الصراع داخل منشأة العميل	3.47	0.90
6	17	ضعف إداري وفني لدى بعض العملاء في تشغيل أعمالهم	3.41	1.24
7	15	عدم وجود دراسات جدوى مبنية على أسس علمية	3.35	1.13

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين	3.53	.69

يبين **الجدول رقم (V-7)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة العملاء والمقترضين، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (3.35-3.97)، حيث جاءت الفقرة رقم (14) والتي تنص على " عدم التزام العملاء بمواعيد دفع الأقساط المستحقة عليهم " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.97)، بينما جاءت الفقرة رقم (15) ونصها " عدم وجود دراسات جدوى مبنية على أسس علمية "

بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.35). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين ككل (3.53).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) -معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في **الجدول رقم (V-8)** و وافقت دراسة **الظاهر و آخرون (2007).**

الجدول رقم (V-8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين	100	3.53	1.13	7.791	99	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (□=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 7.791 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين في تعثر الديون وبهذا يتم قبول هذه الفرضية التي تنص ان العوامل العوامل المرتبطة بالعملاء تؤثر على تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية.

2.3 اختبار الفرضية الثالثة: تؤثر العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الأردنية والجزائرية

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات كما هو واضح في **الجدول رقم (V-9)**.

الجدول رقم (V-9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الاردن

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	19	نقص الخبرة لدى موظفي التسهيلات و متخذي قرار الائتمان	3.82	.95
2	20	عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤولي إدارة القروض في مجالات المحاسبة و التحليل المالي و إصدار التعليمات و القوانين .	3.53	.88
3	22	نقص مشاركة موظفي التسهيلات في تقديم الاقتراحات وتطوير السياسة الائتمانية الخاصة بالبنك.	3.06	1.11
4	21	عدم ادراك إدارة البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفو التسهيلات الائتمانية بالفروع.	2.96	1.13
		العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات	3.35	.77

يبين ا **الجدول رقم (V-9)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.96-3.82)، حيث جاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص على " نقص الخبرة لدى موظفي التسهيلات و متخذي قرار الائتمان" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.82)، بينما جاءت الفقرة رقم (21) ونصها "عدم ادراك إدارة البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفو التسهيلات الائتمانية بالفروع" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.96). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات ككل (3.35).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في **الجدول رقم(V-10)**.

الجدول رقم(V-10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات مقارنة بالمعيار (3) في الاردن

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات	108	3.35	.77	4.678	107	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (⍰=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 4.678 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات في تعثر الديون في

البنوك الاردنية وبهذا يتم قبول هذه الفرضية و التي وافقت مع دراسة **أحمد الخزعلي (2000) و دراسة منذر المومني (2000)** .

الجدول رقم(V-11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الجزائر

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	19	نقص الخبرة لدى موظفي التسهيلات و متخذي قرار الائتمان	2.52	1.08
2	22	نقص مشاركة موظفي التسهيلات في تقديم الاقتراحات وتطوير السياسة الائتمانية الخاصة بالبنك.	2.51	1.04
3	21	عدم ادراك إدارة البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفو التسهيلات الائتمانية بالفروع.	2.48	1.13
4	20	عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤولي إدارة القروض في مجالات المحاسبة و التحليل المالي و إصدار التعليمات و القوانين .	2.35	1.14
		العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات	2.46	.80

يبين **الجدول رقم(V-11)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.52-2.35)، حيث جاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص على " نقص الخبرة لدى موظفي التسهيلات و متخذي قرار الائتمان" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (2.52)، بينما جاءت الفقرة رقم (20) ونصها " عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤولي إدارة القروض في مجالات المحاسبة و التحليل المالي و إصدار التعليمات و القوانين .

" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.35). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات ككل (2.46).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في **الجدول رقم(V-12)**.

الجدول رقم(V-12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات مقارنة بالمعيار (3) في الجزائر

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات	100	2.46	.77	-6.641	99	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (0.05=) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 6.641- وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى عدم وجود تأثير للعوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات في تعثر الديون في البنوك الجزائرية وبهذا يتم رفض هذه الفرضية .

4.2 اختبار الفرضية الرابعة: تؤثر العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي في تعثر التسهيلات الائتمانية

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي كما هو واضح في الجدوال.

الجدول رقم(V-13)

والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الاردن

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	23	عدم اتباع البنك المركزي لاجراءات رادعة و فاعلة لمعالجة الانحرافات الائتمانية و معاقبة المخالفين.	3.56	1.06
2	26	القصور في استخدام أدوات الرقابة على الائتمان.	3.40	1.08
3	25	ضعف رقابة البنك المركزي	3.31	1.20
4	27	عدم قيام البنك المركزي بالتفتيش الميداني على المصارف التجارية.	2.89	1.13
5	24	وجود فساد في الجهاز المصرفي	2.61	1.12
		العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي	3.15	.89

يبين **الجدول رقم(V-13)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.61-3.56)، حيث جاءت الفقرة رقم (23) والتي تنص على "عدم اتباع البنك المركزي لاجراءات رادعة و فاعلة لمعالجة الانحرافات الائتمانية و معاقبة المخالفين" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.56)، بينما جاءت الفقرة رقم (24) ونصها "وجود فساد في الجهاز المصرفي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.61). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي ككل (3.15).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في **الجدول رقم(V-14)**.

الجدول رقم(V-14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي	108	3.15	.89	1.802	107	.074

يتبين من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية (□=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 1.802 وبدلالة احصائية بلغت 0.074، مما يشير إلى عدم وجود تأثير للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي في تعثر

الديون في البنوك الاردنية وبهذا يتم رفض هذه الفرضية و هذا ما تعارض مع دراسة **أحمد الخزعلي (2000)** الذي وجد أن هنالك فروق ذات دلالة احصائية بين العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي و تأثر التسهيلات الائتمانية.

الجدول رقم(V-15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الجزائر

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	24	وجود فساد في الجهاز المصرفي	3.37	1.29
2	25	ضعف رقابة البنك المركزي	3.36	1.10
3	26	القصور في استخدام أدوات الرقابة على الائتمان.	3.18	1.14
4	23	عدم اتباع البنك المركزي لاجراءات رادعة و فاعلة لمعالجة الانحرافات الائتمانية و معاقبة المخالفين.	2.85	.92
5	27	عدم قيام البنك المركزي بالتفتيش الميداني على المصارف التجارية.	2.74	1.19
		العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي	3.08	.73

يبين **الجدول رقم(V-15)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.74-3.37)، حيث جاءت الفقرة رقم (24) والتي تنص على " وجود فساد في الجهاز المصرفي " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.37)، بينما جاءت الفقرة رقم (27) ونصها " عدم قيام البنك المركزي بالتفتيش الميداني على المصارف التجارية " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.74). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي ككل (3.08).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في **الجدول رقم(V-16)**.

الجدول رقم(V-16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي	100	3.08	.73	1.176	99	.243

يتبين من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية (□=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 1.176 وبدلالة احصائية بلغت

0.243، مما يشير إلى عدم وجود تأثير للعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي في تعثر الديون في البنوك الجزائرية وبهذا يتم رفض هذه الفرضية

5.2 اختبار الفرضية الخامسة: تؤثر العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الاردنية و الجزائرية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية كما هو واضح في الجداول

الجدول رقم(V-17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الاردن

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	28	الركود الاقتصادي	4.25	.69
2	29	الارتفاع الكبير في معدلات التضخم	4.03	.79
3	31	الأزمات المالية العالمية	3.70	1.12
4	32	حجم السوق	3.60	.99
5	30	الانفتاح الاقتصادي	2.75	1.28
		العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية	3.67	.68

يبين **الجدول رقم(V-17)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.75-4.25)، حيث

جاءت الفقرة رقم (28) والتي تنص على "الركود الاقتصادي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.25)، بينما جاءت الفقرة رقم (30) ونصها "الانفتاح الاقتصادي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.75). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية ككل (3.67).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في **الجدول رقم(V-18)**

الجدول رقم(V-18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية	108	3.67	.68	10.225	107	.000

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (⍺=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 10.225 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية في تعثر الديون وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

الجدول رقم(V-19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية في الجزائر

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	28	الركود الاقتصادي	3.44	1.11
2	31	الأزمات المالية العالمية	3.43	1.01
3	29	الارتفاع الكبير في معدلات التضخم	3.31	.98
4	32	حجم السوق	3.30	1.04
5	30	الانفتاح الاقتصادي	2.45	1.03
		العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية	3.18	.55

الجدول رقم(V-19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية مابين (2.45-3.44)، حيث جاءت الفقرة رقم (28) والتي تنص على "الركود الاقتصادي" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.44)، بينما جاءت الفقرة رقم (30) ونصها "الانفتاح الاقتصادي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.45). وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية ككل (3.18).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في **الجدول رقم(V-20)**.

الجدول رقم(V-20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية	100	3.18	.68	3.385	99	.001

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (⍺=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 3.385 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية في تعثر الديون وبهذا يتم قبول هذه الفرضية.

6.2 اختبار الفرضية السادسة: تؤثر العوامل ككل في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الاردنية والجزائرية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل ككل كما هو واضح في الجدول

الجدول رقم(V-21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية ككل في الجزائر والأردن

		الجزائر			الأردن		
الرقم		الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية	2	3.29	.61	3	3.48	.63
2	العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين	1	3.53	.69	2	3.55	.57
3	العوامل المرتبطة	5	2.46	.80	4	3.35	.77

	بموظفي التسهيلات						
4	العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي	4	3.08	.73	5	3.15	.89
5	العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية	3	3.18	.55	1	3.67	.68
	الأداة ككل		3.11	.38		3.46	.47

يبين الجدول **الجدول رقم(V-21)** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل ككل في الجزائر والاردن وقد تراوحت المتوسطات الحسابية في البنوك الجزائرية ما بين (2.46-3.53) و مابين (3.15-3.67) في البنوك الاردنية.

بمقارنة الجدولين نلاحظ ان العوامل ككل تؤثر في تعثر الديون في البنوك ما عدا المتعلقة بموظفي التسهيلات والمتعلقة بالبنك المركزي بالنسبة للبنوك الجزائرية وأيضا العوامل ككل تؤثر في تعثر الديون في البنوك ما عدا العوامل المتعلقة بالبنك المركزي بالنسبة للبنوك الاردنية.

فيما يخص البنوك الجزائرية جاءت العوامل المتعلقة بالعملاء المقترضين في المرتبة الاولى بمتوسط حسابي بلغ (3.53) بينما جاءت العوامل المتعلقة بموظفي التسهيلات بالمرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.46) وبلغ المتوسط الحسابي للعوامل ككل (3.11)

أما البنوك الأردنية فقد جاءت العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.67)، بينما جاءت العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.15). وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.46).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع العلامة المعيارية (3) -معيار قبول الفرضية-باستخدام اختبار "ت" كما هو مبين في **الجدول رقم(V-22).**

الجدول رقم(V-22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للعوامل ككل مقارنة بالمعيار (3)

	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل ككل في الأردن	108	3.46	.470	10.139	107	.000
العوامل ككل في الجزائر	100	3.11	.38	3.024	99	.003

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية (⍺=0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3) حيث بلغت قيمة "ت" 10.139 وبدلالة احصائية بلغت 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل ككل في تعثر الديون في البنوك الاردنية، وبلغت قيمة "ت" 3.024 وبدلالة احصائية 0.003 مما يشير إلى وجود تأثير للعوامل ككل في تعثر الديون في البنوك الجزائرية بالتالي يتم قبول الفرضية.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1. مقدمة:

تضمن هذا الفصل، عرضاً لنتائج الدراسة من خلال مناقشة فرضيات الدراسة، والجوانب الأساسية للدراسة، حيث حاول الباحث الاجابة على أسئلة الدراسة، وبذلك يتم التوصل الى تحقيق أهداف هذه الدراسة، اضافة الى ذلك تم اقتراح بعض التوصيات على ضوء النتائج المتوصل اليها.

2. نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة الى التأكد من معرفة العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية، وعليه استخدمت الدراسة طرق القياس والتحليل التي تتلاءم وأهداف الدراسة، حيث توصلت الدراسة الى العديد من النتائج سيتم عرضها على النحو التالي:

1. أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
2. أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
3. أشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية وإلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الأردنية

4. أشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة البنك المركزي وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية
5. أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية.
6. أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل ككل وتعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية والأردنية.
7. قامت هذه الدراسة بتحديد أهم العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية المتعثرة في البنوك الجزائرية والأردنية وترتيبها وفق أهميتها من وجهة نظر المستجيبين في عينة الدراسة

- ✓ في البنوك الأردنية :تأثرت التسهيلات الائتمانية بالظروف الاقتصادية بدرجة كبيرة جدا و ذلك راجع للأوضاع الحالية السائدة كالركود الاقتصادي و الازمات المالية و غيرها ، كما تأثرت بدرجة كبيرة بالعوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين و كان أكثر عامل مؤثر هو عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله ، و التغير في سلوك العميل و مصداقيته بعد الحصول على القرض ، أما بخصوص العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية فقد أثرت هي الأخرى في تعثر التسهيلات و بدرجة كبيرة ،حيث أن عدم معرفة الغاية الحقيقية للائتمان المطلوب ، و عدم متابعة العملاء بعد منح التسهيلات و قصور الدراسة الائتمانية أكثر العوامل تأثيرا ضمن هذه المجموعة ، تليها العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية التي لها هي كذلك أثر واضح في تعثر التسهيلات فنقص الخبرة لدى موظفي التسهيلات الائتمانية و عدم توفر المهارات

الفنية لبعض من مسؤولي إدارة القروض في مجالات المحاسبة و التحليل المالي و إصدار التعليمات و القوانين يؤدي الى تعثر التسهيلات ، و أخيرا تأتي العوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي التي تبين أنها لا تؤثر في تعثر التسهيلات الائتمانية .

- ✓ و بالمقارنة مع البنوك الجزائرية حيث : تأثرت التسهيلات الائتمانية بالعملاء المقترضين ، كان أكثر عامل مؤثر هو عدم التزام العملاء بمواعيد دفع الأقساط المستحقة عليهم و عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله ، و التغير في سلوك العميل و مصداقيته بعد الحصول على القرض ، كما تأثرت بدرجة كبيرة بالعوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية و كان أكثر عامل مؤثر هو تدخل المستويات العليا في المصرف بقرار منح الائتمان خلافا عن توصيات قسم الائتمان و سوء تقييم البيانات و النسب المالية المقدمة من قبل العميل و عدم متابعة العملاء بعد منح التسهيلات الائتمانية ، أما العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية فقد أثرت هي الأخرى في تعثر التسهيلات و بدرجة كبيرة حيث أن الركود الاقتصادي و الأزمات المالية أكثر العوامل تأثيرا ضمن هذه المجموعة ، أما العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات الائتمانية و بسياسة البنك المركزي ليس لها في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك الجزائرية .

8.السبب الرئيسي في ارتفاع حجم الديون المتعثرة خلال الفترة الماضية يعود الى حالة الركود التي عانت منها بعض القطاعات الاقتصادية والتي تسببت في عدم القدرة على سداد الديون المستحقة متزامنة مع سلسلة سياسات وإجراءات فرضتها البنوك العاملة في السوق المحلية شكلت بحد ذاتها قيودا صارمة في منح التسهيلات للشركات والأفراد

رغم ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك. حصاد التشدد المصرفي في منح التسهيلات ومعالجة هيكلة الأوضاع المالية للشركات بأسلوب خلاق كانت نتيجتهما هو ارتفاع تلك الديون المتعثرة والتي من المرشح ان تواصل ارتفاعها ان لم يكن هناك طرق وحلول جديدة للوضع الاقتصادي الراهن للقطاع الخاص.

3.6 التوصيات:

توصلت الدراسة من خلال نتائجها إلى التوصيات التالية:

1. على المصارف زيادة اهتمامها بالدراسات الائتمانية والاعتماد على معلومات صحيحة وموثوق بها في هذه الدراسات.
2. وضع برنامج متابعة القروض بعد منحها للعملاء يستمر حتى تسديد كامل القرض.
3. على المصارف التأكد ان القرض الذي منح للعميل قد استخدم في الغرض الذي منح من اجله.
4. اعادة النظر في السياسات الائتمانية للبنوك لكي تلائم واقع الحال الاقتصادي أي تتماشى مع الاوضاع الاقتصادية الراهنة بما فيها الركود الاقتصادي والازمات المالية العالمية التي رمت بشباكها على معظم الدول.
5. تطوير الكوادر البشرية في فروع البنوك الاردنية وذلك في مجالات أساليب التحليل الائتماني، وتقييم الضمانات وغيرها.
6. إلزام عملاء البنوك بضرورة تقديم البيانات والمعلومات الملائمة واللازمة لعمليات منح القروض والتي تمكن من اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة.

7. جدولة ديون العملاء بشروط مناسبة بدلا من مقاضاتهم مباشرة، وخصوصا بالنسبة للعملاء الذين يواجهون مشكلات خارجة عن سيطرتهم أو محاولة إيجاد تسوية عادلة ما بين المصرف والعميل المتعثر.
8. تنويع الائتمان الممنوح وتوسيع ما يعرف بسلة التسهيلات مع عدم التركيز على نشاط معين أو عدد قليل من العملاء أو المشروعات.
9. ضرورة توافر الضمانات المناسبة وسيطرة البنك عليها.
10. يجب على الجهات الرسمية قراءة المؤشرات الرقمية للاقتصاد من الوجه السلبي لها وليس اختيار الارقام التي يشاؤها والتي لا تعطي دلائل حقيقية عن الوضع الراهن، ومن المفيد ان يجلسوا جلسة مصارحة مع القطاع الخاص والبحث معه عن حلول لتحفيز الانشطة الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

1. ابتهاج، مصطفى، عبد الرحمن،2000، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.
2. أبو عبيد، جمال ، 2003"، إدارة القروض المصرفية غير العاملة " ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية .
3. أحمد ،غنيم، ، 2000، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، بدون دار نشر.
4. أحمد حميد الطاير، 2011 ،حلقة نقاشية تحت عنوان **نظرة مستقبلية للمشهد الإقتصادي في دبي 2011**، دبي.
5. أحمد، الظاهر، عبد الله، العمرات، 2006، العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعثرها في المصارف التجارية الأردنية، دراسات العلوم الادارية، المجلد33، العدد 2، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
6. أحمد،الخزعلي، 2000 ، التعثر المصرفي في الأردن ، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية ، جامعة اليرموك،اربد الاردن.
7. أسعد ، محمد، روحي، 2002، معالجة و إدارة الديون المتعثرة ،معهد الدراسات المصرفية ،عمان .
8. أمير عبد السلام ادم، 2014، دور ادارة المخاطر المصرفية فى تقليل حجم التمويل المصرفى المتعثر فى المصارف السودانية، رسالة ماجستير ، جامعة السودان
9. أنجرو، ايمان، 2007، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض (المصرف الصناعي السوري نموذجا). رسالة ماجستير. جامعة تشرين، سوريا.

10.أيمن زيد ، 2013 ،إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائر ،**رساة ماجستير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة .**

11.برايان، كويل، 2006 ،إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة العربية الأولى .

12.حبار ، عبد الرازق، 2011، " تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري"، أبحاث اقتصادية و ادارية ، العدد العاشر.

13.حسين ، بلعجوز، 2005 ،" إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات ،جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان .

14.الحمزاوي، محمد ، كمال، خليل ،1997، اقتصاديات الائتمان المصرفي،دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته، الاسكندرية، منشأة المعارف .

15.حياة نجار 2014 ،ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل " دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية ، رسالة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس ، ، سطيف .

16.الخزرجي، سميرة حسين،" 2004 ، مشكلة الديون المشكوك في تحصيلها والقروض غير المستردة لدى المصارف ".بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي .

17.الخضيري، محسن، 1996، الديون المنعثرة:الظاهرة...الاسباب...العلاج، القاهرة،ا يتراك للنشر

18.دريس رشيد ، بحري سفيان ، مقررات لجنة بازل و النظم الاحترازية في الجزائر ،جامعة الجزائر

19.دعاء ، زايدة، 2006 ، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، رسالة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الاسلامية ،غزة .

20.الراجحي المالية،2010، **اتفاقية بازل نهج علمي**، أبحاث اقتصادية ، السعودية .

21.رجب عبد الحميد، 2003، بحث منشور ،ازمة حالات التعثر المصرفي بين الفرص و التهديدات ، كلية الدراسات العليا ،اكاديمية مبارك للامن ،العدد 8 .

22.رحيم ، حسين،2008 ،الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى

23.رحيم ،حسين، سليم ،حمود ، 2008، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية،الملتقى الوطني السادس،المركزالجامعي برج بوعريريج،جامعة سكيكدة.

24.رسمية قرياقص، عبد الغفار حنفي: 1997 ، الأسواق والمؤسَّسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية/مصر

25. رمضاني زينب ،2012 ،واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية حالة البنك الخارجي الجزائري ،رسالة ماجستير .

26.الزبيدي حمزة حمود، 2002، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، عمان، دار الوراق للنشر.

27. زغاشو فاطمة الزهراء ،2014 ،إشكالية القروض المتعثرة " دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة 2

28.سامح، طلعت، غراب، 2009 ، معايير قياس و علاج التعثر المالي ، منشأة المعارف ، مصر.

29.سمير، الخطيب،2005، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية .

30.شارف، ليلى، 2004، أهمية تحليل القروض في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن.

31.صباح، سالم،2004 ،" الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي الفلسطيني بين الواقع والآفاق" إطار مقترح لنظام الرقابة الداخلية في ضوء التجربة الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين في السودان .

32.طارق، عبد العال، حماد، 2003، إدارة المخاطر ،الدار الجامعية، الإسكندرية.

33.طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، 2003.

34.الطراونة، مدحت، 2002، مشاكل التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في جنوب الأردن ، مؤتة للبحوث و الدراسات ،المجلد السابع عشر ،العدد السابع .

35.الطراونة، مدحت،2003، التحليل الائتماني وأثره في تحديد أهلية العميل وقدرته على سداد القروض (دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية). *مجلة العلوم الاجتماعية*، العدد4، المجلد31، جامعة مؤتة، الأردن.

36.عبد الحميد، عبد اللطيف،2000، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .

37.عبد العزيز ، الدغيم، ماهر ، الأمين، إيمان ، انجرو، 2006، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلة (28) ، العدد (3).

38.عبد الغفار حنفى و اخرون، 2006 ، الاسواق المالية ،الاسكندرية ،الدار الجامعية

39.عبد المطلب،عبد الحميد،الديون المصرفية المتعثرة و الازمة المالية المصرفيةالعالمية،2009 .

40.عبد المعطي، رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، 1999، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان .

41.عبد الناصر، نعمان، 2010، مداخلة حول الديون المتعثرة ، جمعية البنوك اليمنية.

42.عبد ربه، محمد محمود، 2000 ، محاسبة التكاليف وقياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي، الدار الجامعية، الاسكندرية .

43.عقل ، مفلح ،2000 ، وجهات نظر مصرفية، ج2 ، عمان ، الاردن .

44.فلاح كوكش، 2012أ،**ثر إتفاقية بازل III على البنوك الأردنية**،معهد الدراسات المصرفية.

45.مطر، محمد، 2003، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني*، دار وائل للنشر، الأردن .

46.معلا، ناجي وظاهر، أحمد، 1999، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية، دراسة ميدانية، *مجلة دراسات العلوم الادارية*، العدد 2، المجلد26 ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

47.معهد الدراسات المصرفية ، **نشرة توعوية** ،اضاءات ، السلسلة الخامسة، العدد 5، دولة الكويت، ديسمبر2012

48.مفتاح صالح ، رحال فاطمة ،2013 ، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الاسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي ،اسطنبول ،تركيا.

49.مفتاح صالح ، معارفي فريدة ، 2007 ،المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة - الأردن .

50.مفيد، الظاهر، اسلام ،عبد الجواد،برهان ،عمر،2007 ،العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)،المجلد 21،العدد 2،جامعة النجاح الوطنية، نابلس،فلسطين.

51.منذر، طلال ،اليمني ، 2000 ،التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الاردنية،مؤتة للبحوث و الدراسات ،المجلد15 ،العدد 6.

52.النجار، فريد راغب،" 2000، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة"، مؤسسة شباب الجامعة د،الاسكندرية .

53.نجيب ، البرعصي، 2005 ، معالجة لظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية ،أطروحة دكتوراه ،فلسفة ، كلية العلوم المالية و المصرفية ،الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، عمان ، الاردن .

54.نضال،العربيد ،2007، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد23،العدد 2.

55.نعيمة بن العامر، 2004 ، " المخاطرة والتنظيم الاحترازي "، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر.

56.هبال عادل، 2012، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03

57. هنداوي، انس سامي ناصر، 2006، "**اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ،اربد، الأردن .

58.وسيم ،محمد، يحي، 2005، الديون المتعثرة في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية،جامعة اليرموك،اربد الاردن.

المواقع الالكترونية:

- البنك المركزي الجزائري
- جمعيـة البنوك الأردنية
- البنك المركزي الأردني ،2011، http://www.cbj.gov.jo/arabic/index.php

المراجع الأجنبية :

- Andrews،Coffman ،Tondkar .2011, A Neural Network Approach to Estimating the Allowance for Bad Debt , Virginia Commonwealth University ,Richmond, Virginia ,December 2011.
- Anthony sounders, 2000, Financial Institutions Management, New York, Irwin McGraw Hill.
- Basel Committee on Banking SupervisionBasel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements , Basel, Switzerland, June 2011 .
- Bonin & Huang.y, 2001, dealing with the bad loans of the Chinese banks, department of economics, Wesleyan university
- Bruyère, R. 1998, Les produits dérivés du crédit, Ed Economica, Paris.
- Catheart, Ch, Money,1982 ,"Credit and Economy Activity Homewood" , Illinois,Richard D. Irwin, Inc.

- Cavallo & Majnoni.G,2001, do banks provision for bad loans in good time, empirical evidence and policy implication, new York university ,dept of economics.
- Chiang, Y. and Cheng, E, (2010). Revealing bank lending decisions for contractors in Hong Kong. *International Journal of Project Management*. **1(1)**:113-121.

- Emmanuelle Henniaux, Basel III recent developments,base3 a risk management perspective 2011,pwc, may 2011
  - Jimenez & Saurina, 2003, Collateral, Type of Lender and Relationship Banking as Determinants of Credit Risk, Bank of Spain. Directorate-General of Banking Regulation.
  - Kim, N, 2008, Financial Statements and Lending Decision by Large Banks and Small Banks. *International Review of Business Research Papers*. 4(4): 199-207.
  - Mehrdad and others 2011 the evaluation of influential factors in the level of banks' credit managers trust put in financial statements *department of accounting,* economics and finance review Vol. 1(6) pp. 47 – 54, August.
  - Philippe GARSUAULT et Stéphane PRIAMI ,1995 : La banque fonctionnement et stratégies , Ed. ECONOMICA , Paris

- Prudential Financial Policy Department Islamic Banking and Takaful Department, Implementation of Basel III, BNM/RH/NT 007-25.
- Rose, peter, 2002, Commercial Bank management, international, Edition, McGraw-Hill Irwin, New York, p118.
- Rustom Barua, Fabio Battaglia, Ravindran Jagannathan, Jivantha Mendis and Mario Onorato,basel3 what's new ?business and technological Challenges, Algorithmics, an IBM Company,2010
- Sekaran, U ,2003, Research Methods for Business, 4th edition, John Wiley & sons Inc, New York, USA.
- Tariqullah KHAN et Habib AHMED, 2002, La gestion des risques ; analyse de certains aspects liés à l'industrie de la finance islamique, Institut Islamique de recherches et de formation / BID, Jeddah
- Tracey, 2011, The Impact of Non-performing Loans on Loan growth, International Monetary Fund Resident Representative Office in Jamaica.
- vogiazas &nikoladou,2011,investing the determinations of nonperforming loans in the Romanian banking system, research article, economic research international ,vol 2011 ,article ID 214689,13 pages .

الملحق (1)

البنوك التجارية الممثلة لعينة الدراسة.

	البنوك التجارية الأردنية		البنوك التجارية الجزائرية
الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس	اسم البنك
1	البنك العربي	1930	القرض الشعبي الوطني
2	البنك الأهلي الأردني	1956	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط
3	بنك القاهرة عمان	1960	البنك الوطني الجزائري
4	بنك الأردن	1960	البنك الخارجي الجزائري
5	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1974	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
6	البنك الأردني الكويتي	1977	بنك التنمية المحلية
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	
8	البنك التجاري الأردني	1978	
9	البنك الاستثماري	1989	
10	بنك المؤسسة العربية المصرفية الأردن	1989	

11	بنك الاتحاد	1991	
12	بنك سوسيته جنرال/الأردن	1993	
13	بنك المال الأردني	1996	
14	البنك العربي الإسلامي	1997	
15	البنك الإسلامي الأردني	1978	
16	بنك الأردن دبي الإسلامي	2010	

الملحق (2)

جامعة جيلالي اليابس

كلية العلوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبانة

السيد(ة) مسؤول التسهيلات الائتمانية المحترم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية حول " **العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك** " لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم المالية من جيلالي اليابس. إننا نأمل منكم المشاركة في الإجابة على هذه الأسئلة بكل صراحة وموضوعية وإبداء آرائكم وملاحظاتكم المهمة والقيمة والتي سنعتمد عليها بشكل كبير في التحليل والاستنتاجات ووضع التوصيات الملائمة التي من شأنها التقليل من مشكلة الديون المتعثرة. علما بأن جميع البيانات التي سوف تزودوننا بها سوف تعامل بسرية تامة و لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث **المشرف**

خديجة مناد **د. بن سعيد محمد**

معرفة أهم العوامل المؤثرة في تعثر الديون .

ما مدى تأثر التسهيلات الائتمانية بالعوامل التالية؟

يرجى قراءة العبارات التالية ومن ثم وضع علامة (X) على الإجابة التي تعكس درجة موافقتك أو عدم موافقتك على كل عبارة، علما بأن الإجابات مقاسة على سلم من خمس درجات أقلها (1) وتعني غير موافق بشدة وأكبرها (5) وتعني موافق بشدة.

الرقم	الفقرة	1 غير موافق بشدة	2 غير موافق	3 محايد	4 موافق	5 موافق بشدة
	العوامل المرتبطة بالسياسة الائتمانية.					
1	قصور الدراسة الائتمانية					
2	عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة					
3	عدم القيام بدراسة واضحة لمصادر السداد					
4	عدم معرفة الغاية الحقيقية للائتمان الممنوح					
5	عدم متابعة العملاء بعد منح التسهيلات الائتمانية					

6	سوء تقييم البيانات و النسب المالية المقدمة من قبل العميل					
7	تدخل المستويات العليا في المصرف بقرار منح الائتمان خلافا عن توصيات قسم الائتمان					
8	عدم الاهتمام بعامل المخاطرة و النظر إلى الربح فقط.					
9	عدم مراجعة مركزية المخاطر للعميل في البنك المركزي					
10	عدم التأكد من كفاية قيمة الضمانات لسداد القرض					
11	عدم القدرة على التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات					
	العوامل المرتبطة بالعملاء المقترضين					
12	التغيير في سلوك و مصداقية العميل					
13	عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله					

14	عدم التزام العملاء بمواعيد دفع الأقساط المستحقة عليهم					
15	عدم وجود دراسات جدوى مبنية على أسس علمية					
16	الصراع داخل منشأة العميل					
17	ضعف إداري و فني لدى بعض العملاء في تشغيل أعمالهم					
18	عدم كفاءة النظام المحاسبي لدى العملاء					
	العوامل المرتبطة بموظفي التسهيلات					
19	نقص الخبرة لدى موظفي التسهيلات و متخذي قرار الائتمان					
20	عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤولي إدارة القروض في مجالات المحاسبة و التحليل المالي و إصدار التعليمات و القوانين .					
21	عدم ادراك إدارة البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفو التسهيلات الائتمانية بالفروع.					

22	نقص مشاركة موظفي التسهيلات في تقديم الاقتراحات وتطوير السياسة الائتمانية الخاصة بالبنك.					
	االعوامل المرتبطة بسياسة البنك المركزي					
23	عدم اتباع البنك المركزي لاجراءات رادعة و فاعلة لمعالجة الانحرافات الائتمانية و معاقبة المخالفين.					
24	وجود فساد في الجهاز المصرفي					
25	ضعف رقابة البنك المركزي					
26	القصور في استخدام أدوات الرقابة على الائتمان.					
27	عدم قيام البنك المركزي بالتفتيش الميداني على المصارف التجارية.					
	العوامل المرتبطة بالظروف الاقتصادية					
28	الركود الاقتصادي					
29	الارتفاع الكبير في معدلات التضخم					
30	الانفتاح الاقتصادي					
31	الأزمات المالية العالمية					
32	حجم السوق					

الملحق (3)

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين:

الاسم	الاختصاص	المكان
الدكتور بن سعيد محمد	علوم مالية	جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس
الدكتورة: منى المولا.	علوم مالية ومصرفية.	جامعة اليرموك.
الأستاذ الدكتور: تركي الحمود.	محاسبة.	جامعة اليرموك.
الدكتور: اياد السرطاوي.	محاسبة.	جامعة اليرموك.
الدكتور :عادل الرشيد .	ادارة أعمال .	جامعة اليرموك.
الدكتور: محمود جرادات .	علوم مالية ومصرفية.	جامعة آل البيت.
الأستاذ الدكتور:هيل عجمي الجنابي	علوم مالية ومصرفية.	جامعة آل البيت.